وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

LARBI TEBESSI – TEBESSAUNIVERSITY
-UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية
الشعبة: علم الاجتماع
التخصص:تنظيم وتنمية

العنوان:

دور رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية

دراسة ميدانية بـ: ولاية تبسة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعة: 2018

إعداد الطالب (ة): خالدي خولة إشراف الدكتور: بورزق نوار

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
صونية حداد	أستاذة محاضرة أ	رئيسا
نوار بورزق	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
بلقاسم داود	أستاذ مساعد أ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

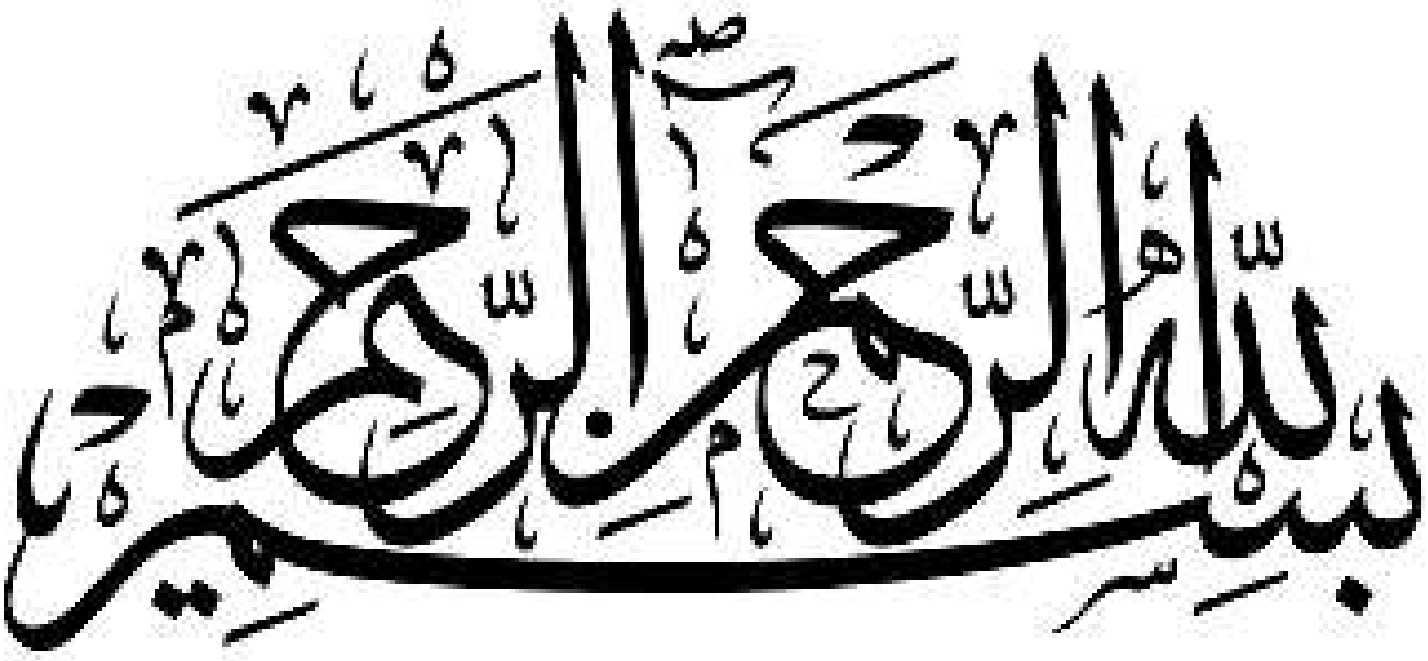
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

فالشكر الأول والأخير لله العلي العظيم الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل المتواضع، نحمده كل الحمد على مدنا بالصحة والعزيمة لإتمامه رغم الظروف الصعبة، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الدكتور بورزق نوار بقبوله الإشراف على هذه المذكرة دون أن يبخل بتوجيهاته ونصائحه القيمة وملاحظاته البارزة وصبره في كل مرة أقصده فيها، من أجل إتمام هذا العمل، جزاك الله خيرا أستاذي وأدامك فخرا للجامعة.

كما أتشرف بالتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأساتذة لجنة المناقشة على قبولهما مناقشة هذه المذكرة وتخصيص جزءا من وقتهما الثمين لأجل قراءتها وإثراءها بتوجيهاتهم القيمة.

كما أشكر كل أساتذة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة تبسة، وكل أساتذتي الذين أشرفوا على تكوين دفعتي، لهم جميعا تشكراتي وتمنياتي لهم بحياة طيبة.

كما أتقدم بالشكر إلى رجال الأعمال بولاية تبسة على المعلومات المقدمة وحسن الإستقبال.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي المساعدة من قريب أو بعيد بالكثير أو القليل لهم منا كل العرفان والتقدير.

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	III-I
فهرس الجداول	V-IV
فهرس الأشكال	VI
مقـــدمـــــة	2-1
الفصل الأول: الإطار العام لموضوع البحث	41-4
تمهيد الفصل	4
أولا: الإشكالية	6-4
ثانيا: أهداف البحث	6
ثالثا: دواعي إختيار الموضوع	7
رابعا: أهمية الموضوع	8
خامسا: بناء المفاهيم	17-8
سادسا: الدراسات السابقة	41-17
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: الأسس النظريةلموضوع البحث	61-43
تمهيد الفصل	43
أولا: رجال الأعمال	51-43
1- خصائص رجال الأعمال	43
2- مكانة رجال الأعمال	44
3- مهارات رجال الأعمال في تسيير المشاريع	45
4- البرامج التي يساهم فيها رجال الأعمال لتنمية المجتمع المحلي	45
5- أسس مساهمة رجال الأعمال في التنمية	47
6- دواعي مشاركة رجال الأعمال في التنمية المحلية	48
7- علاقة العمل التطوعي لرجال الأعمال بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية	48
8- كيفية مشاركة رجال الأعمال في التنمية المحلية	49
9-نظرية جوزيف شومبيتر	50

ثانيا: التنمية المحلية	60-51
1- أهدافالتنمية المحلية	51
2- مقومات التنمية	52
3- العناصر الأساسية لتنمية المجتمع المحلي	53
4- خطوات تنمية المجتمع المحلي	54
5- أجهزة التنمية المحلية	55
6- عوامل التنمية المحلية	56
7- آليات تحقيق التنمية المحلية	57
8- إستراتيجية التنمية المحلية	58
9- دور التنافسية في دعم التنمية	59
10- الشروط الاجتماعية والإقتصادية للتنمية	60
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة	**73-63**
تمهيد الفصل	63
اولامجالات الدراسة	65-63
1- المجال المكاني	63
2-المجال الزماني	63
3-المجال البشري	64
ثانيا: منهج الدراسة	65
ثالثا: أدوات جمع البيانات	66
رابعا: عينة الدراسة	68
خامسا: أدوات التحليل الاحصائي	72
خلاصة الفصل	73
الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات	**98-75**
تمهيد الفصل	75
عرض وتحليل النتائج	98-75
1- المحور الثاني: أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية	75
2- المحور الثالث: معوقات مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية	85
3- المحور الرابع: آفاق مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية.	92

خلاصة الفصل	98
الفصل الخامس: مناقشة نتائج البحث	111-100
تمهيد الفصل	100
1- مناقشة نتائج البحث في ضوء الأسئلة الفرعية	100
2- مناقشة نتائج البحث في ضوء الدراسات السابقة	106
3- مناقشة نتائج البحث في ضوء الأسس النظرية	108
خاتمة	114-113
توصيات	116
قائمة المصادر والمراجع	124-118
الملاحق	

فهرس الجداول:

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	توزيع افراد العينة حسب حسب الفئات العمرية	69
الجدول رقم 02	توزيع افراد العينة حسب حسب الحالة العائلية	70
الجدول رقم 03	توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	71
الجدول رقم 04	يبين المسؤولية عن الأعمال التطوعية	75
الجدول رقم 05	يبين مشاركة رجال الأعمال في أنشطة إجتماعية مختلفة	76
الجدول رقم 06	يبين مساهمة رجال الأعمال في توفير فرص عمل جديدة	77
الجدول رقم 07	يبين درجة إنفاق رجال الأعمال في أنشطة إستثمارية تسهم في حل مشكلة البطالة	77
الجدول رقم 08	يبين إمكانيات رجال الأعمال لحل المشكلات المجتمعية	78
الجدول رقم 09	يبين إستجابة رجال الأعمال لشكاوي المواطنين المقدمة	79
الجدول رقم 10	يبين مساهمة رجال الأعمال في الحفاظ على البيئة المحيطة بولاية تبسة	80
الجدول رقم 11	يبين تعاون رجال الأعمال مع الجهات الرسمية لمكافحة التلوث	81
الجدول رقم 12	يبين دعم رجال الأعمال للمشاريع الثقافية والرياضية	81
الجدول رقم 13	يبين رجال الأعمال المدعمين للمشاريع الثقافية والرياضية	82
الجدول رقم 14	يبين مساهمة رجال الأعمال في تمويل أنشطة الجمعيات الخيرية	83
الجدول رقم 15	يبين المشروعات العامة التي أسهم رجال الأعمال في تنفيذها	84
الجدول رقم 16	يبين إذا كانت قيود تحدد مقدار المشاركة في المشاريع	85
الجدول رقم 17	يبين صعوبة حصول رجال الأعمال على أراضي لمزاولة أنشطة إستثمارية	85
الجدول رقم 18	يبين إذا كان تعقد في الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع	86
الجدول رقم 19	يبين تعقد في النظام الضريبي	87
الجدول رقم 20	يبين المنافسة في ميدان الأعمال	88
الجدول رقم 21	يبين إذا إنتهجوا سياسة إجتماعية مرتبطة بحالة التقشف	89
الجدول رقم 22	يبين المجال الذي يؤثر فيه غياب الاستقرار في القوانين الإستثمارية	89
الجدول رقم 23	يبين تعاون رجال الأعمال ومنظمات الأعمال الخارجية	90
الجدول رقم 24	يبين تمسك رجال الأعمال بالقرارات التي يتخذها بالرغم من تبعاتها	91

الجدول رقم 25	يبين قدرة رجال الأعمال على الإستمرار في مشروع معين بالرغم من وجود تحديات مستمرة	91
الجدول رقم 26	يبين إذا كانت المشاريع منتشرة عبر كامل تراب ولاية تبسة	92
الجدول رقم 27	يبين إذا كانت لرجال الأعمال رؤية لإقامة شراكة مع مؤسسات أجنبية بولاية تبسة	93
الجدول رقم 28	يبين إشراك المواطنين في تقييم مشاريع رجال الأعمال بولاية تبسة	93
الجدول رقم 29	يبين إذا كان هناك إتصال بين رجال الأعمال وبين سكان ولاية تبسة	94
الجدول رقم 30	يبين إذا كانت المساهمة في الأنشطة المحلية تساعد على المنافسة	95
الجدول رقم 31	يبين كيفية المساهمة في الأنشطة المحلية تساعد على المنافسة	96
الجدول رقم 32	يبين إذا تحققت أهداف التنمية المحلية التي تدعم المركز التنافسي	97
الجدول رقم 33	يبين إذا كان هناك مشروع تمويل متعلق بالحفاظ على البيئة المحلية	98
الجدول رقم34	يبين مشاركة رجال الأعمال في وضع إستراتيجية لنشر الوعي والمحافظة على البيئة المحلية	98

فهـرس الأشكـال:

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	توزيع افراد العينة حسب الفئات العمرية	69
الشكل رقم 02	توزيع افراد العينة حسب الحالة العائلية	71
الشكل رقم 03	توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	76

مقدمـــــــــــــة

مقدمـــــة:

تعد عملية التنمية عملية تشاركية، تتطلب مشاركة لجميع فئات المجتمع في تنفيذ مشاريع التنمية، لذلك أصبح القطاع الخاص مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونه يؤدي دورا هاما في التنمية المحلية، لذلك تسعى الدول النامية منها الجزائر إلى إستثمار وإستغلال كافة الطاقات والإمكانيات المادية والمالية بغرض تحسين المناخ الإستثماري وتحقيق الرفاهية للمجتمع، من خلال وضع أطر لإرتقاء المجتمع المحلي، ومنها إدماج أصحاب الأموال والمشاريع في عملية التنمية وكذلك رجال الأعمال من خلال فتح المجال أمامهم للمبادرة والإقتراح ووضع إستراتيجية للتفكير في طريقة العمل التنموي لإحداث تغيير محلي وصولا إلى تنمية وطنية بإعتبار التنمية المحلية ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة ويتحقق ذلك من خلال تشجيع رجال الأعمال على تنفيذ المشروعات الأساسية.

فالجزائر سعت إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدأ بإعطاء الأولوية لرجال الأعمال في إطار إستراتيجيات لتحقيق الأهداف الموجودة.

ومنه جاءت دراستنا حول "دور رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية –بولاية تبسة" للكشف عن أهم أدوار التي يقوم بها رجال الأعمال في عملية التنمية المحلية.

وللإجابة على تساؤلات الإشكالية تم تقسيم الموضوع إلى خمسة فصول، حسب الخطة التالية:

– الفصل الأول: بعنوان الإطار العام لموضوع البحث، تم فيه بناء الإشكالية وطرح التساؤلات، والتعرف على أهداف وأهمية الموضوع ودواعي إختيار الموضوع، بناء المفاهيم وعرض الدراسات السابقة.

– الفصل الثاني: بعنوان الأسس النظرية لموضوع الدراسة الذي يشمل على جزئين لموضوع البحث، يتمثل العنوان الأول في رجال الأعمال الذي تم التطرق فيه إلى خصائص رجال الأعمال ومكانة رجال الأعمال، ومهارات رجال الأعمال في تسيير المشاريع، البرامج التي يساهم فيها رجال الأعمال لتنمية المجتمع المحلي، وأسس مساهمتهم في التنمية، كذلك دواعي مشاركة رجال الأعمال في التنمية وعلاقة العمل التطوعي بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية، كيفية مشاركة رجال الأعمال في التنمية والشكل القانوني للأعمال. أما العنوان

الثاني يتمثل في التنمية المحلية حيث تعرضنا إلى أهداف التنمية المحلية ومبادئ التنمية المحلية والعناصر الأساسية للتنمية المحلية، خطوات التنمية المحلية وإستراتيجية التنمية، ودور التنافسية في دعم التنمية، كذلك الشروط الاجتماعية والإقتصادية للتنمية.

– الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة وتم التعرض من خلاله إلى مجالات الدراسة الثلاث: المجال المكاني والزماني والبشري ثم المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات وعينة البحث وأساليب تحليل النتائج.

– الفصل الرابع: عرض وتحليل النتائج حيث تم التعرض إلى عرض وتحليل البيانات في ضوء السؤال الأول، عرض وتحليل البيانات في ضوء السؤال الثاني، عرض وتحليل البيانات في ضوء السؤال الثالث.

– الفصل الخامس: مناقشة نتائج البحث، تم التعرض إلى مناقشة نتائج البحث في ضوء الأسئلة الفرعية، مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة، ثم مناقشة نتائج البحث في ضوء الأسس النظرية.

والطالبة تعد موضوعها ودراستها إعترضتها جملة من الصعاب تمثلت أساسا في:

– قلة المراجع التي تناولت موضوع دور رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية، وهذا ما جعلنا نعتمد على دراسات من مختلف التخصصات الخادمة للموضوع والتأسيس له من ناحية علم الإجتماع.

– عدم وجود دراسات تخص الموضوع في مكتبة الجامعة وهذا ما جعلنا نعتمد على مكتبات أخرى داخل ولاية تبسة ومن جامعات أخرى خارج الولاية.

– إمتناع بعض رجال الأعمال عن منح المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع وذلك راجع لشخصيتهم، حيث إعتمدنا على معلومات من رجال أعمال آخرين.

– صعوبة تحكيم الإستمارة بسبب إلتزامات الأساتذة، حيث وزعت تسعة إستمارات للتحكيم وتحصلت الطالبة على خمسة حيث تم الإعتماد على العدد المتحصل عليه.

الفصل الأول: الإطار العام لموضوع البحث

تمهيد الفصل

أولا: تحديد الإشكالية

ثانيا: أهداف البحث

ثالثا:دواعي إختيار الموضوع

رابعا: أهمية الموضوع

خامسا: بناء المفاهيم

سادسا: الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعد هذا الفصل بمثابة المدخل الأساسي والموجه الرئيسي لكل عناصره اللاحقة وذلك لأنه يعالج إطاره المفاهيمي، حيث تم إبراز إشكالية هذه الدراسة والتعرض إلى متغيراتها مع تسليط الضوء على أهمية الموضوع، مع عرض أهم الأسباب التي دفعتنا لإختياره وتحديد أبرز الأهداف التي نرمي إلى الوصول إليها، إضافة إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي حاولت معالجة هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، فالمفاهيم والنظريات وكذلك الدراسات السابقة هي أساس أي بحث سوسيولوجي.

أولا: بناء الإشكالية

يعد هدف التنمية غاية كل الشعوب والمجتمعات بإعتبارها واحدة من القضايا الكبرى التي إشتغل عليها الكثير من الباحثين والعلماء على مختلف إختصاصاتهم بإعتبارها عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، إذ قاموا بدراسة التنمية دون إغفال لأبعادها الاجتماعية، فهي تهدف بطبيعتها إلى مصلحة الفرد داخل المجتمع الذي يعيش فيه، حيث يتم إستثمار الموارد الطبيعية والبشرية والمالية لذلك تبرز الحاجة إلى تعزيز المشاركة وتوفير المناخ لمشاركة كافة الطاقات البشرية في المجتمع، بالإضافة إلى مساهمة القيادات الاجتماعية بتقديم الدعم المادي والمعنوي تم الإعتماد على أفراد المجتمع في إنشاء مخططات تنموية بهدف الوصول إلى تغيير شامل للمجتمع من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات.

والتنمية مفهوم متعدد المجالات منها التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى القضاء على التخلف الاقتصادي من خلال تنمية إمكانيات الدخل الحقيقي بإتخاذ إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة لتغيير الهيكل الاقتصادي وتطويره، والتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين الحياة الاجتماعية من خلال إمكانيات المجتمع المادية والطاقات البشرية في القيام بمشروعات التنمية.

ونظرا للتطورات المجتمعية وتعقد الحياة ظهر مفهوم التنمية المحلية بإعتبارها عملية إشتراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بأفراد المجتمع المحلي،

وذلك عن طريق الوسائل الحديثة، فالتنمية المحلية نظام فعال يتفق ومتطلبات أفراد المجتمع المحلي، فهذا يساعد في زيادة فعالية الجهود التنموية وتوفير مدخلاتها لتحقيق الأهداف المحلية، فالهدف الأساسي للتنمية المحلية إستثمار الموارد الطبيعية والبشرية والمادية، بإعتبار تنمية المجتمع المحلي إحدى مسؤوليات تنظيم المجتمع لأن التنمية الشاملة سلسلة التغيرات البنائية والوظيفية التي يتم إحداثها في المجتمع بهدف الوصول إلى تغيير شامل للمجتمع.

والتنمية المحلية أصبحت كفاية من أجل تلبية حاجات المجتمع وتحقيق رغباتهم ويتحقق ذلك من خلال القطاع العام الذي يمثل ملكية الدولة لوسائل الإنتاج بحيث تشرف هيئة عمومية على مشاريع مملوكة كلية للدولة فالقطاع العام المبادر بإنشاء وتطوير أنواع جديدة في الإنتاج الاقتصادي، والقطاع الخاص يساهم بشكل فعال في زيادة معدلات النشاط الاقتصادي ورفع كفاءة الخدمات العامة المحلية، هذا الأخير يتمثل أساسا في رجال الأعمال الذين يسعون إلى إقامة أنشطة إقتصادية بحيث يتم دمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي كما يتم بناء الهياكل القاعدية المحلية من طرقات ومستشفيات، كما يسعى رجال الأعمال إلى الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع المحلي، وهناك ميادين أخرى يهتم بها رجل الأعمال ترتبط بالبعد الاجتماعي من التعليم والصحة، وحسب دراسات قام بها البنك الدولي أن المشروعات في المجتمعات المحلية لا تتحقق إلا بمشاركة رجال الأعمال وذلك بخلق فرص العمل لإمتصاص البطالة ومعرفة العوامل التي تثير إهتمام المواطنين لتبني القرارات والآليات التي توجه حياة أفراد المجتمع المحلي، وبالإستناد إلى نظرية جوزيف شومبيتر التي أكدت على أهمية دور رجال الأعمال في التنمية وذلك يتجسد من خلال فرص إستثمارية جديدة بحيث يأخذ النمو الاقتصادي مكانته في القرارات الكبرى الخاصة بالأعمال على درجة كبيرة، فمشاركة رجال الأعمال في التنمية المحلية تعتبر وسيلة من وسائل معالجة الفجوات المالية.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر من خلال سن القوانين والتشريعات المرتبطة بالإستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص المحلي بما يتلائم والإمكانيات المتوفرة لديها، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام

بتنمية القطاع الخاص بإعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف التنموية إلى جانب تخفيف العبء على ميزانية الدولة لتمويل مشاريع الخدمات العامة.

فولاية تبسة كباقي الولايات تحتاج إلى نمو في شتى المجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية وذلك يتم من خلال إنجاز المشاريع المحلية بالإعتماد على مختلف الوسائل وقدرات رجال الأعمال بولاية تبسة بإنتهاج سياسات إجتماعية محلية للإرتقاء بمستوى المجتمع المحلي ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الآتي:

– ما هو دور رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية؟

وتتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

– ما هي أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية؟

– ما هي معوقات مساهمة رجال الأعمال في التنمية المحلية؟

– ما هي آفاق مساهمة رجال الأعمال في التنمية المحلية؟

ثانيا: أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على دور رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية

– معرفة أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية

– التعرف على آفاق مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية

– التعرف إذا كانت هناك معوقات في مساهمة رجال الأعمال لتحقيق التنمية المحلية.

ثالثا: دواعي إختيار الموضوع

1- الأسباب الذاتية:

- القناعة الذاتية والمعرفية في تناول الموضوع
- الاهتمام والميول الشخصي لدراسة موضوع حديث وديناميكي
- الرغبة في البحث والتدقيق في مواضيع محددة لإثراء المعرفة العلمية في إطار التخصص
- الواقع الأكاديمي لإعداد مذكرة تخرج ماستر.

2- الأسباب الموضوعية:

- محاولة إثراء البحث العلمي
- الوزن العلمي للموضوع بإعتباره يبرز دور رجال الأعمال كمحرك أساسي لعجلة التنمية
- حاجة موضوع التنمية المحلية للمزيد من الترقب والدراسة لتطلع الآفاق المستقبلية لها
- الوقوف على واقع المساهمة الاقتصادية والإجتماعية لرجال الأعمال في مجال التنمية
- حداثة الموضوع في بعده السوسيولوجي
- نقص الدراسات المقدمة حول هذا الموضوع رغم أهميته
- تقييم جهود رجال الأعمال في ظل التنمية المحلية
- توجيه الأنظار إليها لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث النظرية والميدانية حول دور رجال الأعمال في التنمية المحلية
- معالجة أحد المواضيع الهامة التي لم تكتسب جاذبية من طرف الباحثين.

رابعا: أهمية الدراسة

الدراسة تكمن في أن موضوع الدراسة واقع إجتماعي معاش، حيث أن دخول رجال الأعمال في مجال التنمية قد أدى إلى إتساع دائرة المساهمين وتعدد الفاعلون وذلك من خلال تنشيط المبادرات الخاصة.

فالفكر التنموي يعتمد بالأساس على مشاركة المؤسسات المحلية بما فيها القطاع الخاص، ولكي تكون عملية ناجحة لا بد من التفاعل المحلي بين المؤسسات المحلية ورجال الأعمال.

– تكمن كذلك أهمية الدراسة في إبراز مساهمات رجال الأعمال في المشاريع التنموية بإعتبارهم شريحة هامة ولبنة أساسية في الجهود التنموية، حيث أصبح رجال الأعمال يعتني برغبات أفراد المجتمع المحلي وآرائهم.

– كذلك تكمن أهمية الدراسة في كون التنمية المحلية أصبحت من المرتكزات الأساسية لتحقيق وإرساء قواعد التنمية المحلية.

– وتضمنت هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور رجال الأعمال في دفع عجلة التنمية المحلية.

خامسا: بناء المفاهيم

تعريف الأعمال:

– يطلق لفظ الأعمال على جميع النشاطات الإقتصادية والإجتماعية التي تستهدف إشباع حاجة من الحاجات الإنسانية وتحقيق الأرباح من خلال تقديم السلع والخدمات لأفراد المجتمع[1].

– يقصد بالأعمال الأنشطة التي تبذل لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات الضرورية لإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية ومن ثم فإن نشاط الأعمال نشاط إجتماعي لأنه يهتم بما يبذله جماعة من الناس يعملون معا لتحقيق هدف مشترك.

– يقصد أيضا بالأعمال مؤسسة إجتماعية كما أن الحكومة والحياة العائلية تعتبران من المؤسسات الإجتماعية وتستخدم كلمة مؤسسة لتعريف بالمهام المؤسسة[2].

---

[1]- عبد السلام أوقحف: مقدمة في الأعمال، المكتب جامعي الحديث، ط3، الإسكندرية، 2008، ص23.
[2]- جميل أحمد توفيق: إدارة الأعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، بيروت، 2000، ص 405.

– نعني بالأعمال الفعالية أو الفعاليات المنظمة والموجهة التي يمارسها الأفراد لخلق منفعة ما وتوفير سلع وخدمات إلى مستهلكين بهدف تحقيق الربح[3].

تعريف رجل الأعمال:

إصطلاحا:

– يقصد برجل الأعمال ذلك الشخص الذي ينظم ويملك ويدير ويتحمل مخاطر المشروع الذي يديره لأنه العمود الفقري لنجاح مشروعه وللإقتصاد في أي دولة[4].

يعني أن رجل الأعمال قائد المشروع الإقتصادي بحيث يتحمل خسارة أو ربح هذا المشروع وذلك لتنمية الجانب الإقتصادي.

– رجال الأعمال هم الذين بمقدورهم توفير الأموال وإتاحتها بالكم المطلوب لأولئك العاملين والزبائن الذين يتشجعون بدورهم لتحقيق فائدة عامة للمجتمع ويلزمون بأن الإقتصاد هنا هو قيمة مضافة للإقتصاد[5].

– يعني أنهم يقومون بتزويد الزبائن بكل مستلزمات ومواد لإنتاج السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها وذلك لإشباع حاجات أفراد المجتمع وللنهوض بالإقتصاد الوطني.

– رجال الأعمال هم الأفراد الممولين والمستثمرين والمشاركين بالتمويل لتنفيذ الأعمال التنموية والتطوعية والمشاركة الوطنية سواء لتوفير متطلبات تنفيذ الأعمال أو مصروفات المقاولين والموردين والإستشاريين وغيرهم[6].

– يعني أن رجل الأعمال هو ذلك المشارك في أعمال التطوير وتمويل خطة التنمية من خلال تحمل تكاليف تنفيذ خطة التنمية وكذلك تحديث المرافق والخدمات العامة.

---

[3]- سعاد نائف برنوطي: الأعمال، الخصائص والوظائف الإدارية، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان-الأردن، 2001، ص 38.
[4]- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم: إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002، ص 30.
[5]- سعد علي الغنري، أحمد علي صالح: إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص 218.
[6]- مصطفى محمود أبو بكر: الإدارة العامة – رؤية إستراتيجية لحماية الجهاز الإداري من التخلف والفساد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 179.

– كما يعرف رجل الأعمال على أن مضمون معاملاته يشمل الصفقات التجارية وصفقات المبادلات – صفقات التصدير– صفقات التصنيع لحساب الغير كما قد تتسع لتشمل التوسعات في خطوط الإنتاج الحالية لمواجهة طلب أو إنشاء مصانع ووحدات إنتاج جديدة أو إجراء تحديث أو تطوير لتكنولوجيا ونظم الإنتاج وهي في مجموعها عقود وإرتباطات ذات تأثير على صحة وسلامة المشروعات الحالية والمستقبلية التي يقوم بها رجال الأعمال وهو ما يحتاج إلى قدرة وكفاءة خاصة[7].

– يعني ذلك الرجل التي تكون معاملاته داخل الوطن أو خارج الوطن وذلك للقيام بمشروعات إقتصادية وإجتماعية وثقافية ومواجهة التغيرات من خلال عمليات تكنولوجية وذلك حسب قدرته ومهاراته الشخصية لتنمية الجانب الإجتماعي.

– رجال الأعمال هم أصحاب المشروع يعني هم المساهمون في شركات الأموال أو الشركاء في شركات الأشخاص أو الدولة في الشركات العامة، إن إرتباط هؤلاء الوثيق بمصير المشروع ونجاحه، يجعل إهتمامهم يتركز على سلامة الهيكل المالي العام للمشروع من جهة، ومعرفة قدرته على تحقيق الربح وما سينتج عن ذلك من عائد على الأموال المستثمرة فيه من جهة أخرى[8].

يعني هم المساهمون في تنفيذ المشروع من الناحية المالية وبذل مجهودات لتحقيق ربح المشروع.

تعريف إجرائي:

هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على متابعة وتنفيذ مشاريع تنموية في إطار نظام قانوني، وذلك من أجل التطور الإقتصادي والإجتماعي فهو يحقق فائدة عامة لأفراد المجتمع المحلي من خلال تمويل الخطط التنموية.

---

[7]- محسن أحمد الخضيري: أمن الإستثمار – رؤية علمية منهجية شاملة للمنظومة الأمنية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 199.

[8]- محمود علي عطوان: معجم العلوم المالية والمحاسبية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن-عمان، 2013، ص 56.

تعريف القطاع الخاص:

إصطلاحا:

– يعرف على أنه القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق وتوجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

– القطاع الخاص يسعى دائما لتحقيق الربح مقابل تقديم خدمة وهذا عكس ما نجده في القطاع العام الذي يقدم الخدمة للمواطن بالمجان أو بدفع رسوم رمزية[9].

– يعرف على أنه عنصر أساسي منظم في النشاط الإقتصادي يكتسب الملكية الخاصة تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة.

– قطاع خاص منظم وهذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية وهناك قطاع خاص غير منظم يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة وغالبا ما تختلط الملكية بالإدارة لاسيما وأن ملكية المنشأة تكون عادة في متناول الفرد الواحد أو العائلة في أحسن تقدير ممكن وهذا القطاع لا يملك في عمله وتعاملاته حسابات نظامية لطالما ساد في الفكر الإقتصادي ولفترة طويلة من الزمن المفهوم الشامل للقطاع العام الذي كان يقصد به قطاع الأعمال التي تملكه الدولة في حين يقصد بالقطاع الخاص قطاع الأعمال الذي تملكه الأفراد، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفراد أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال[10].

– القطاع الخاص في إقتصاد الدولة يتكون من مؤسسات وشركات خاصة لا تملكها الحكومة فالقطاع الخاص يمثل دورا أساسيا في التنمية الذي يترتب على هذا القطاع حقوق وواجبات تؤهله لأن يشارك في

---

[9]- بن شلوية أم كلثوم: دور القطاع الخدمي الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، إشراف شلغيم غنية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص 9.

[10]- محمد تاوز: دراسة قياسية حول مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية لفترة 1982 – 2012، إشراف: بهدي عيسى، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص 3.

صنع القرارالإقتصادي والإجتماعي ومن واجبه أن يسهم بالإستثمار في الإنتاج وتوفير العمل والمشاريع التي من شأنها رفع الإنتاجية والإدارية وذلك لتحقيق التقدم والتنمية على كافة المستويات[11].

– يعرف القطاع الخاص على أنه ذلك القطاع الذي يتكون من مؤسسات خاصة وتعود ملكية هذه المؤسسات إلى فرد واحد أو مجموعة من الأفراد حيث تعمل هذه المؤسسات تحت إشراف وإدارة الخواص أي رجال الأعمال والمساهمين الذين يملكون رؤوس الأموال وقد يكون في صورة مؤسسات فردية ينشأها شخص واحد وهو مالكها ومديرها ومسيرها وهو الذي يتحمل خسائرها ويتحمل أرباحها[12].

–القطاع الخاص هو ذلك الجزء من النشاط الإقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية، بالإضافة إلى النشاطات الإقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة، يشمل كذلك النشاطات الإقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، وهي النشاطات التي تسمى أحيانا بالقطاع الشخصي[13].

تعريف التنمية:

لغــة:

– يقال نمى المال وغبره ينمى نَميا ونُميا ونماء أي زاد وكثر فالنماء الزيادة وأنميت بالهمزة: أنماه الله إنماء ويقال كذلك نماه الله فيعدى بغير همزة ونماه بالتضعيف وفي اللغة أيضا نما ينمى وينمو وأنميت الشيء ونميته أي جعلته ناميا[14].

– التنمية في اللغة العربية يشتق من لفظ نمى أي الزيادة والإنتشار أما لفظ النمو من "النما" ينمو فإنه يعني التغيير الجذري للنظام القائم وإستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف[15].

– التنمية مأخوذة من النماء وهو الزيادة والكثرة[16].

---

[11]- منال محمد عباس: المسؤولية الإجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص 26.
[12]- قندوز فوزية، غريسي وداد: دور البنوك التجارية في تشجيع الإستثمار بالقطاع الخاص في الجزائر، إشراف: صاطوري سعودي، مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، جامعة تبسة، 2003، ص 15.
[13]- إبراهيم بدر شهاب الخالدي: معجم الإدارة – موسوعة إدارية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن-عمان، 2011، ص 192.
[14]- هشام مصطفى الجمل: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية؛ دار الفكر الجامعي؛ الإسكندرية؛ 2006؛ ص 17.
[15]- هايل عبد المولى طشطوش: المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية؛ دار الحامد للنشر والتوزيع؛ ط1؛ عمان-الأردن؛ 2012، ص 28.
[16]- يسرى محمد أبو العلاء: علم الإقتصاد؛ دار الفكر الجامعي؛ ط1؛ الإسكندرية، 2007؛ ص 283.

إصطلاحا:

– عرفها فيبر weber على أنها: عبارة عن هدف لأسلوب التخطيط الإقتصادي يتحقق بإستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى إستخدام للموارد الإقتصادية الممكن إستغلالها لصالح المجتمع.

– ويعرف الدكتور محمد الكردي التنمية على أنها هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع ونجد مظاهرها في تلك السلسلة من المتغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في نوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى إستغلال ممكن في أقصى فترة مستطاعة وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع.

– الدكتور محمد عاطف غيث التنمية هي عبارة عن منهج ديناميكي وعملية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم والتفكير وتخطيط وتنفيذ أسلوب معين في الحياة[17].

– يعرفها لوسي مير loussi mir على أنها: زيادة الناتج القومي ومن ثم زيادة الدخل الفردي وأن معدلات النمو هي المقياس الذي يمكن إستخدامه في مجال التنمية وأن أهداف التنمية تتلخص في تحسين أوضاع المعيشة بالنسبة لكل الناس في مجتمع ما وتحقيق حدة الفقر والجهل والمرض[18].

– التنمية عملية تستند إلى الإستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث وبهذا المعنى فالمجتمع يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الإجتماعي واسع النطاق والتحضير والتعليم المناسب والحراك الإجتماعي.

– وتعني كذلك بأنها عملية تغيير إجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع إختلافهم وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية وغيرها[19].

---

[17]- أحمد عبد الرؤوف درويش: قضايا التنمية في الدول النامية مقدمة في سوسيولوجيا التنمية؛ دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر؛ ط1؛ الإسكندرية؛ 2013؛ ص 11.

[18]- فاروق أحمد مصطفى: التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثربولوجية، دار المعرفة الجامعية طبع ونشر وتوزيع، مصر، 2011، ص 65.

[19]- عصام توفيق قمر وآخرون: مدخل إلى دراسة المجتمع العربي، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2008، ص 113.

–التنمية عند محمد توفيق صادق: هي عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية فالإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية.

والتنمية عند حامد الفرنشاوي: هي إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه.

– يعرف الدكتور صلاح العبد التنمية على أنهاعملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه إجتماعيا وإقتصاديا وصحيا وثقافيا[20].

تعريف إجرائي:

العملية التي تتضمن توجه كافة الجهود لجميع فئات المجتمع بهدف الإرتقاء بالظروف الإجتماعية والإقتصادية ملائمة في المجتمعات ومساعدتها في الإندماج المجتمعي والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن.

التنمية الإقتصادية:

– يقصد بها الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية معينة ومعدل الزيادة هذا يقيس سرعة التنمية في مجتمع معين[21].

– عملية الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وماهي إلا رفع مستوى المعيشة أي الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وبذلك فهي تعني الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وبذلك فهي تعني الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر مدة طويلة وأن معدل هذه الزيادة يقيس سرعة التنمية ومدى الجهد الإنمائي المبذول في مجتمع معين بالنسبة لمجتمع آخر[22].

---

[20]-إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم - عطاءات - معوقات - أساليب، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2006، ص 25.

[21]- محمود الوادي وآخرون: الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2007، ص 332.

[22]- عمرو محي الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 33.

–تعني الإجراءات وسياسيات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الإقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[23].

– إن التنمية الإقتصادية عملية ديناميكية تتكون من مجموعة مترابطة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تحدث في المجتمع نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة داخل المجتمع وذلك بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد داخل هذا المجتمع[24].

– وتعرف التنمية الإقتصادية كذلك على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا الإنتقال يقتضي أحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الإقتصادي

– هي العملية التي يتم بمقتضاها دخول الإقتصاد القومي في مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي[25].

التنمية المحلية:

–العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتفاع بمستويات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

– هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي.

– عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام وإستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية

---

[23]- منصوري الزين: تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن-عمان، 2012، ص 82.
[24]- علي عبد الرزاق جبلي، هاني خميس أحمد عبده: علم إجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، 2009، ص 15.
[25]- علي عبد الكريم حسين الجابري: دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص 53.

والإستفادة من الدعم المادي والحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة[26].

– تعريف كامريدج عام 1948: التنمية المحلية حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي ومبادأة تلقائية من جانب سكانه إن أمكن وإذا ما تبين أن المجتمع المحلي يفتقد هذه المبادأة التلقائية فيمكن إستخدام كافة الأساليب الفنية التي تتضمن إستشارة الأهالي لضمان إستجابتهم لهذه الحركة وتضم التنمية المحلية كافة أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع المحلي كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات الحكومية.

– هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه إقتصاديا وإجتماعيا والمعتمد أكثر على إشتراك المجتمع المحلي مبادأته[27].

– تهيئة عوامل التقدم الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع عن طريق مساهمة أفراده وجماعاته وإستغلال إمكانياته.

– عرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع المحلي بأنها العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن.

– يعرفها الآن إدوار ودورني جونس على أنها العمليات التي يحاول أعضاء المجتمع نتيجة بذل مجهوداتهم المكثفة للرقي بالمجتمع وهذه المجهودات ترجع إلى الفعل المجتمعي وهي تسعى إلى التغيير في المجتمع المحلي عن طريق الرأي والإقناع أو عن طريق الصراع.

– عرفها محمد الجوهري بأنها عملية تعبئة موارد المجتمع من أجل تنمية تنطوي في جوهرها على نمو سريع في ظاهرة تقسيم العمل[28].

---

[26]- عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، القاهرة، 2001، ص 13.
[27]- تلي محمد إسلام: دور السياحة في التنمية المحلية، إشراف صياغ أحمد رمزي، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص 16.
[28]- فاروق أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص 69.

– تعرف على أنها وسيلة ومنهجا يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات النامية المحلية مع الإستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية وطاقاتها البشرية بأسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمه الحضارية.

–تنمية المجتمع عملية يقصد بها: إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف كسب ذلك المجتمع والقدرة على التطور المستمر بمعدل يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده[29].

ويعرفها الدكتور علي فؤاد أحمد على أنها عملية إحداث تغيير إجتماعي متوازن وفي إتجاه مرغوب وسرعة مقبولة

وتتضمن عملية تنمية المجتمع عنصرين أساسيين هما: مشاركة الأهالي في الجهود لتحسين مستوى حياتهم، على أن تكون المبادأة بقدر الإمكان من جانبهم ثم تقديم الخدمات الفنية، والمساعدة الذاتية، وتبادل المساعدات، وتزيد في كفايتها[30].

تعريف إجرائي:

–عملية تشجيع المجتمع المحلي على إتخاذ خطوات أو رسم خطط مشتركة لإشباعها، فالمجتمع المحلي يضع إستراتيجية لحل مشكلاته ورفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية، فهي عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع.

سادسا: الدراسات السابقة

I– الدراسات العربية:

1– دراسة منال عبد المعطي صالح قدومي تحت عنوان دراسة المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية؛ 2008.

---

[29]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمد الوادي: المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2012، ص 75.

[30]- صالح حسن الداهري: أساسيات علم الإجتماع النفسي التربوي ونظرياته، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2010، ص 140.

– بعد وضع الإشكالية توصلت الباحثة إلى سؤال مركزي:

– ماهو الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي في مدينة نابلس من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي وأعضاء لجان الأحياء السكنية وبعض المؤسسات العاملة في هذا المجال؟

وتفرعت عنه الأسئلة التالية:

– ما إتجاهات عينة الدراسة نحو مفهوم المشاركة المجتمعية من وجهة نظرهم؟

– ما مجالات مشاركة المجتمعية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0,05) من حيث دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، المهنة، العمر، ممارسة أي نوع من العمل التطوعي، مجال العمل التطوعي).

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0,05) من دور لجان الأحياء السكانية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية وتطوير المجتمع المحلي من وجهة نظر المجتمع المحلي تعزى المتغيرات (الجنس، المؤهل التعليمي، المهنة، العمر، ممارسة أي نوع من العمل التطوعي)؟

– هل يتفهم السكان طبيعة الأنشطة التي يقوم بها لجان الأحياء السكانية؟

– هل يوجد توجه من قبل السكان لطلب المساعدة من لجان الأحياء السكانية؟

– هل يوجد تعاون بين لجان الأحياء السكانية والمؤسسات المحلية؟

وكانت فرضيات الدراسة كالتالي:

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0,05) من حيث دور المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0,05) من حيث دور لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي

تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، المهنة، العمر، ممارسة أي نوع من العمل التطوعي، مجال العمل التطوعي).

– مدى تفهم السكان لطبيعة الأنشطة التي يقوم بها لجان الأحياء السكنية ومشاركتهم فيها.

– مدى التوجه من قبل السكان لطلب المساعدة من لجان الأحياء السكنية.

– مدى التعاون ما بين لجان الأحياء السكنية والمؤسسات العاملة في مدينة نابلس.

إعتمدت الباحثة على المناهج العلمية التالية: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الوصفي الميداني وتم إستخدام الإستمارة والمقابلة والملاحظة كأدوات لجمع البيانات وتكونت عينة الدراسة من 943 فرد من أفراد المجتمع المحلي حيث تم إختيارها من خلال الطريقة الطبقية العشوائية أما نتائج المتوصل إليها فكانت كما يلي:

– أن إتجاهات عينة الدراسة حول دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي حازت على نسبة موافقة بدرجة متوسطة.

– أن هناك إجماع بأن المشاركة المجتمعية في المجتمع مطلب ديني يحث عليها ديننا الحنيف وأنها مطلوبة في كافة مجالات الحياة والمجتمع وهي حق من حقوق الوطن على أبنائه كذلك المشاركة المجتمعية تمارس الآن لكسب الوجاهة الإجتماعية وأنها ليست مضيعة للوقت والجهد.

– أنه لا يوجد فروق من حيث دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، المهنة، العمر، ممارسة العمل التطوعي، ومجال العمل التطوعي.

– إن لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية وسيلة أساسية في تحديد إحتياجات المجتمع والوصول إلى تحقيق أهداف تنموية وهي تزيد من كفاءة وفاعلية المؤسسة وبرامج المؤسسات المختلفة.

وتعمل على توسعة دائرة العمل للمؤسسات التي تقدم برامج التطوير المجتمعي وتزيد من كفاءة وفاعلية المؤسسة وبرامج المؤسسات المختلفة وتكون عمل لجان الأحياء السكنية مرتبط بأهداف حزبية.

– إن 54,5% من عينة الدراسة سمعت عن لجنة الحي كأحد اللجان المشتركة في تطوير المجتمع المحلي بينما 45% منهم لم يسمعوا وأن 73,3% من الذين لم يسمعوا بلجان الحي كأحد اللجان المشتركة في تطوير المجتمع المحلي يرون ضرورة لوجودها.

– أن 56,1% من عينة الدراسة تتوجه إلى لجنة الحي فيما إذا واجهتهم مشكلة بينما 42,3% منهم لا يتوجهون[31].

* حيث تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في معرفة دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي كذلك تتشابه في المنهج وأدوات جمع البيانات، كما أنها تختلف في مجتمع البحث وفي بعض النتائج المتوصل إليها، حيث تم الإستفادة من هذه الدراسة في الجانب النظري.

2– دراسة صالح السحيباني تحت عنوان المسؤولية الإجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية –حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية؛ المعهد العربي للتخطيط– الكويت، 2009.

وبعد طرح موضوع الدراسة حاول الباحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

– ما هو الدور الإجتماعي لرجال الأعمال؟

– كيف تم تناول المسؤولية الإجتماعية لشركات السعودية؟

– ما هي تأثيرات المسؤولية الإجتماعية لرجال الأعمال في مجتمع السعودي؟

حيث إعتمد الباحث على منهجين هما المنهج الوصفي لوصف مفاهيم الدراسة وصفا دقيقا وثانيا المنهج التحليلي التقييمي والذي يعتمد على تحليل العلاقات، حيث تم تناول المسؤولية الإجتماعية لرجال الأعمال والدور التنموي للشركات.

أما النتائج التي توصل إليها الباحث:

– ضعف محفزات السوق للمسؤولية الإجتماعية تبدو ضعيفة في المملكة العربية السعودية حيث أن هناك غياب واضح لآليات وإستراتيجيات المسؤولية الإجتماعية لدى غالبية رجال الأعمال التي تساهم وتشارك.

[31]- منال عبد المعطي صالح قدومي: دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، إشراف علي عبد الحميد وخيري مرعي، رسالة ماجستر، جامعة النجاح الوطنية، 2008.

– ضعف الإهتمام الحكومي والشعبي لقضايا البيئة والتنمية ذلك غياب كبير لمبادرات رجال الأعمال حيال ذلك.

– الإهتمام المتأخر للشركات ورجال الأعمال بالمسؤولية الإجتماعية إعتبارا من عام 2005.

– محدودة الأنشطة التي تمارسها الشركات السعودية في مجال خدمة المجتمع وتركيزها على مجالات محددة.

– عدم نشر وسائل الإعلام للمساهمات التي تقوم بها الشركات في المسؤولية الإجتماعية أدى إلى إنطباع داخل المجتمع بأن الشركات لا تقوم بدورها في المجال الحيوي والخدمي.

– غياب التقييم والدراسات المتخصصة عن تأثير البيئة والمجتمع على قطاع الأعمال لذا فإن تضمين المسؤولية الإجتماعية في إستراتيجية الشركات سوف يكون محدودا[32].

* تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في السؤال الفرعي الأول من خلال معرفة الدور الاجتماعي لرجال الأعمال، كذلك إستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي وهو المنهج المعتمد عليه في دراستنا.بحيث إختلفت دراستنا مع هذه الدراسة في وضع سؤال مركزي، كذلك الإعتماد على منهج واحد أما هذه الدراسة إعتمدت على منهجين، والنتائج المتوصل إليها تختلف ولم تبرز دور رجال الأعمال في التنمية.إستفدنا من هذه الدراسة في إستنباط مناهج التحليل، والإستعانة بأفكار في تصميم إستمارة البحث.

3– دراسة عبد الهادي محمد قريطم وآخرون تحت عنوان مدى إستجابة رجال الأعمال لمسؤولياتهم، دراسة تطبيقية على المناعات السعودية، جامعة الملك عبد العزيز؛ السعودية، 1990.

بعد وضع الإشكالية تم التوصل إلى التساؤلات الآتية:

– قياس درجة المسؤولية الإجتماعية لدى رجال الأعمال في المملكة العربية السعودية؟ ومدى إدراك رجال الأعمال في المناعات السعودية لمسؤولياتهم الإجتماعية؟

– معرفة درجة تأثير التغير في القيم الإجتماعية على نظرة المدراء في مؤسسات الأعمال السعودية؟

[32]- صالح السحيباني: المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، شركة الراجحي للخدمات المالية، بيروت، 2009.

– هل مؤسسات الأعمال السعودية تعي مسؤولياتهم الإجتماعية؟

حيث كانت فرضيات الدراسة كما يلي:

– قلة إدراك رجال الإدارة أو الأعمال لمفهوم المسؤولية الإجتماعية الواجب تحملها إزاء البيئة التي يزاولون نشاطهم فيها.

– تضافر الأهمية النسبية للأهداف الإجتماعية لرجال الأعمال محدودة بالمقارنة بالأهداف الإقتصادية.

– قصور الجهد الإيجابي لعلاج آثار تلوث البيئة الذي ينتج عن مزاولة منظماتهم لنشاطها بل لا يسعون حتى لتخفيض آثاره السلبية.

– تواضع مساهمة رجال الإدارة في معالجة المشكلات التي تواجه البيئة التي يعملون في نطاقها معتبرين أن هذا النشاط لا يدخل في نطاق مسؤولياتهم.

– الإعتقاد الخاطئ لرجال الأعمال بأن المسؤولية الإجتماعية يقع عبؤها على الجهات الحكومية.

حيث يشمل مجتمع البحث جميع رجال أعمال الإدارة العليا والوسطى في كافة الوحدات الصناعية في المملكة العربية السعودية تم إختيار عينة تشمل 50 مفردة

أما النتائج التي توصلوا إليها في هذه الدراسة هي:

وهي مقارنة النتائج بالفروض:

– ليس هناك إدراك تام أو جهل كامل لدى رجال الأعمال بمفهوم المسؤولية الإجتماعية الواجبة عليهم تجاه المجتمع الذين يعيشون فيه بالنسبة للفرض الأول.

– الفرض الثاني صحيح حيث إن الأهمية النسبية للأهداف الإجتماعية لرجال الأعمال محدودة بالمقارنة بالأهداف الإقتصادية.

– لا يقوم رجال الأعمال في معالجة المشكلات التي تواجه البيئة التي يعملون في نطاقها بإعتبار أن هذا النشاط لا يدخل في نطاق مسؤولياتهم مما أشار إلى الفرض الرابع.

– معظم رجال الأعمال يرون أن المسؤولية الإجتماعية يقع عبؤها على الجهات الحكومية مما يؤيد ما جاء بالفرض الخامس من فروض الدراسة.

– أن معظم المنشآت تحاول التخلص من مخلفاتها عن طريق رميها في الخلاء مما يؤدي إلى تلوث الجو عن طريق الرياح وهذه الوسيلة تمثل ما نسبته 38% من وسائل التخلص من المخلفات.

– تعاني معظم الصناعات من كثير من المشكلات من أهمها مشكلة إقبال الأيدي العاملة الوطنية على العمل في القطاع الصناعي وعدم توافر الأيدي الفنية المدربة ويعتقد رجال الأعمال أن مسؤولية معالجة هذه المشكلات تقع في جميع الجهات المعنية ويرى معظمهم أنها تقع على الأجهزة الحكومية ولا تتحمل منظمات الأعمال البيئة الإعداد له وتنفيذه بهدف التوعية بأخطار التلوث وآثاره السلبية على البيئة وإقتراح الأساليب والطرق الملائمة لعلاجه مما يثير إهتمام رجال الأعمال وأفراد المجتمع بصفة عامة بضرورة المساهمة في حماية البيئة[33].

* تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في السؤال الفرعي الثاني معرفة إدراك رجال الأعمال لمسؤولياتهم، وتشابه هذه الدراسة في مجتمع البحث بحيث يدرس رجال الأعمال، كذلك هناك تشابه في النتائج.وإختلفت مع دراستنا في أساليب التحليل الإحصائي وفي المنهج بحيث إستفدنا من هذه الدراسة في تصميم الإستمارة، وفي تحليل البيانات.

4– دراسة فؤاد محمد عيسى بعنوان المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الإجتماعية للشركات، مصر.

وبناءا على مشكلة الدراسة تم التوصل إلى التساؤلات التالية:

– ما هو دور القطاع الخاص في حل المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها مصر من منظور المسؤولية الإجتماعية لشركات القطاع الخاص؟

[33]- عبد الهادي محمد قريطم وآخرون: مدى إستجابة رجال الإدارة لمسؤوليتهم الاجتماعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثالث، 1990.

– هل يمكن لشركات القطاع الخاص أن تأخذ بمفهوم المسؤولية الإجتماعية منهجا وتطبيقا في مسيرة عملها اليومية والإستراتيجية سواء أكان ذلك داخل الشركة أم خارجها من أطراف المجتمع؟

– ما هي المشكلات التي تعوق عملية التفرقة بين التكاليف الإقتصادية والتكاليف الإجتماعية للأنشطة الإجتماعية لشركات القطاع الخاص؟

– كيف يمكن تحديد وقياس التكاليف والعوائد الإجتماعية الخاصة بالأنشطة الإجتماعية لشركات القطاع الخاص وبالتالي قياس حجم الإسهام الإجتماعي أو ما يسمى بالمسؤولية الإجتماعية ومن ثم تقييم الدور الإجتماعي لشركات؟

أما فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على أساس إختبار فرضية رئيسية تنص على وجود معايير ومؤشرات لقياس المسؤولية الإجتماعية للشركة وعناصرها المختلفة وذلك من أجل تقييم الدور الإجتماعي للشركة ومقارنته مع الدور الذي تقوم به الشركات الأخرى العاملة في المجتمع

إعتمد الباحث على المنهج الإستقرائي في تحليل البيانات المتاحة وإخضاعها للقياس الكمي والوصفي

– أما النتائج المتوصل إليها الباحث فهي كالآتي:

– إن المسؤولية الإجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر أصبحت القضية الأكثر إهتماما في سياق التنمية المستدامة والتي يتطلب من القطاع الخاص أن يؤدي دور أعظم في رفع مستوى رفاهية المجتمع، والحفاظ على البيئة.

–إن قيام الشركة بالأداء الإجتماعي سواء في داخل الشركة أم خارجها يمثل أولا عامل مهم من عوامل تحفيز العاملين على تقديم أفضل في تحقيق أهداف الشركة وثانيا يوفر حافزا للمجتمع لزيادة التعاون مع الشركة.

– إن حصر وقياس التكاليف الإجتماعية المترتبة على ممارسة الشركة لمسؤولياتها الإجتماعية مع الإفصاح عن تلك التكاليف في التقارير والقوائم المالية الصادرة عن الشركة، يوفر أداة مهمة لها للتنافس مع غيرها من الشركات للحصول على بعض الإمتيازات التي قد توفرها الحكومة، أما الإتحادات والغرف التجارية

والصناعية في بعض مجالات الإستثمار، وعند التصدير والإستراد، والتي قد يصعب توفيرها لجميع الشركات، الأمر الذي يجعل عملية المفاضلة بين الشركات عاملا مهما في تحديد القرار.

– لا يوجد مفهوم مناسب للتكاليف الإجتماعية يعبر أصدق تعبير عن قيمة التضحية التي تتحملها الشركة لبيان مسؤولياتها الإجتماعية وقيمة الأضرار التي تسببها الشركة للمجتمع.

– قدمت الدراسة بعض المعايير والمؤشرات التي أمكن إستخدامها في قياس وتقييم المسؤولية الإجتماعية للشركات في مصر.

– ناقشت الدراسة أسباب صعوبة تحديد وقياس المنافع والعوائد المترتبة على الأنشطة الإجتماعية للشركة، وأن هذه العوائد إذا كان ولا بد من قياسها.

– تم تطبيق المعايير والمؤشرات القياس المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية على بيانات الأنشطة الإجتماعية المتوفرة عن إحدى شركات القطاع الخاص في مصر.

– رغم محاولة الدراسة من وضع بعض المعايير لقياس عناصر المسؤولية الإجتماعية فيها يتعلق بتكاليف وعوائد الأداء الإجتماعي، إلا أنه لا توجد أسس قياس مناسب تلقى قبولا عاما في الأوساط المحاسبية المهنية والعلمية يمكن إستخدامها في قياس ومعالجة التكاليف والمنافع الخاصة بالأنشطة الاجتماعية[34].

* تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في السؤال الفرعي الأول، كذلك تشابه في بعض نتائج الدراسة، أما الإختلاف يكمن في وضع الفرضيات وإختلاف المنهج، بحيث تم الإستفادة من هذه الدراسة في بناء الإشكالية وطريقة التحليل.

II– الدراسات المحلية:

1– دراسة نوري ياسمين بعنوان: مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962–2012) جامعة مولود معمري –تيزي وزو–، تخصص التنظيم وسياسات عامة، 2015.

[34]- فؤاد محمد عيسى: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، مصر.

وبعد وضع الإشكالية توصل الباحث إلى السؤال المركزي التالي:

– ما مدى مواكبة الواقع الميداني للمنتجين الخواص في الجزائر للتحفيزات والضمانات الواردة في الخطاب الرسمي والهادفة لجلب وتوجيه رأس المال الخاص نحو الإستثمار في القطاعات المنتجة؟

وتتفرع عنه مجموعة من الأسئلة التالية:

– كيف أثرت الطبيعة الريعية للدولة الجزائرية على واقع القطاع الخاص المنتج في الجزائر؟

–ما هي الأسباب الفعلية التي تقف وراء إستمرار عرقلة القطاع الخاص المنتج في الجزائر رغم التحديات الراهنة التي تواجه المسار التنموي للبلاد؟

–من هي الأطراف المستفيدة من عرقلة المنتجين الخواص في الجزائر؟

–هل ساهمت برامج الإتفاق العمومي في ظل سياسة الإنعاش الإقتصادي في دعم القطاع الخاص المنتج؟

وكانت الفرضيات كالتالي:

–الفرضية المركزية:

إن الواقع الميداني للمنتجين الخواص في الجزائر لا يواكب التحفيزات والضمانات الواردة في الخطاب الرسمي والهادفة لجلب وتوجيه رأس المال الخاص نحو الإستثمار في القطاعات المنتجة.

–الفرضيات الثانوية:

– في ظل الطبيعة الريعية التوزيعية للدولة الجزائرية يرتبط تحفيز النظام الحاكم للقطاع الخاص المنتج بنقص إرادته الريعية وكلما إنتعشت تلك الإيرادات كلما تراجع النظام الحاكم عن تحفيز القطاع الخاص على الإستثمار في القطاعات المنتجة.

– إن إستمرار عرقلة القطاع الخاص المنتج في الجزائر رغم التحديات الراهنة التي تواجه البلاد ترجع إلى أسباب سياسية بالدرجة الأولى تتمثل في التخوف من إكتساب المنتجين الخواص قوة إقتصادية تمكنهم من التأثير على مراكز القرار السياسي لحماية مصالحهم مما يهدد إحتكار النظام الحاكم للسلطة السياسية وبالتالي فقدان التحكم في الريع النفطي.

– كلما إستثرى الفساد في دولة ريعية توزيعية كلما ظهرت أطراف في النظام الحاكم تضغط من أجل الدفع نحو إستغلال الإيرادات الريعية في أنشطة إستيرادية عميقة أساسها إعادة بيع المنتوجات المستوردة على حالها في السوق الوطنية وتعمل بالمقابل على عرقلة الإستثمارات الخاصة المنتجة لأن في ذلك ضياعها لأسواقها.

– إن أولوية النظام الريعي في الجزائر من خلال تبني برامج الإنفاق العمومي في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي في الحفاظ على السلم الاجتماعي لضمان إستمراره على مدة الحكم.

– إستخدمت الباحثة المنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة في هذا البحث كما تم الإعتماد على نصوص قانونية ومجلات ومقالات منشورة متضمنة حوارات صحفية كأداة من أدوات جمع البيانات.

أما النتائج التي توصلت إليها فهي:

– تدعيم الإطار القانوني لترقية الإستثمار الخاص في الجزائر مطلع الألفية الثالثة بصدور الأمر الرئاسي رقم 01–03 المتعلق بترقية وتطوير الإستثمار وكذا رقم 01–18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واللذين قدم تحفيزات هامة للمستثمرين الخواص بغرض إنشاء مؤسسات منتجة للسلع والخدمات مما جعل بيئة الإستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية والشكلية أكثر تأهيلا وهو ما فنده الواقع الميداني.

– رغم كل العراقيل التي تعترضها نجحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير الأغلبية المطلقة من مناصب الشغل المصرح بها كما أصبحت تسيطر بشكل شبه كامل على بعض القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها الزراعة والتجارة وبدأت تكون قاعدة إقتصادية مهمة لذا وجب على الدولة دعمها بإعتبارها المساهم الرائد في خلق الثورة.

– هناك علاقة عكسية بين تطور الإيرادات الريعية ومكانة القطاع الخاص المنتج في الجزائر هذا الأخير الذي يتم الإستنجاد به ودعمه كلما تراجعت الإيرادات الريعية في حين أن الراحة المالية الناتجة عن أسعار البترول تجعل النظام الحاكم في غنى عن السعي لتحفيز القطاع الخاص ورفع مساهمته في التنمية

الاقتصادية الوطنية وهو ما يفسر إستمرار غموض سياسية دولة إتجاه القطاع الخاص المنتج، رغم التحديات الراهنة التي تواجه المسار التنموي للبلاد.

-يبقى القطاع الخاص الموجه للإستيراد أكبر مستفيد من الغلاف المالي الضخم المخصص للإستثمارات العمومية في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي لم تساهم في رفع عرض الإنتاج الوطني بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني.

- التوقيع على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وبعد الإنضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر وكذا الإنضمام المحتمل إلى المنظمة العالمية للتجارة دون أدنى إستشارة للمنتجين الخواص يهدد العديد من الوحدات الإنتاجية المحلية بالإفلاس مقابل فتح الباب على أمام السلع الأجنبية المستوردة[35].

* تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في الأسئلة الفرعية، أما الإختلاف في وضع المنهج وفي النتائج المتوصل إليها، إستفدنا من هذه الدراسة في الإطار النظري.

2-**دراسة شريط عابد بن الحاج وجلول ياسين** تحت عنوان دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية – دراسة حالة الجزائر، الجزائر.

بعد وضع الإشكالية توصل الباحثان إلى السؤال المركزي الآتي:

-ما مدى تأثير القطاع الخاص في تدعيم التنمية الاقتصادية المحلية؟

وتفرعت عنه الأسئلة الآتية:

-ما المقصود بالتنمية الاقتصادية المحلية وما هي خصائصها وأهم أهدافها؟

-ما المقصود بالقطاع الخاص وما هي متطلبات عمله؟

-ما هي أشكال مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر؟

-ما هي عوامل نجاح مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر؟

وكانت الفرضيات كالآتي:

---

[35]- نوري ياسمين: مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962- 2012)، إشراف عكاش فضيلة، رسالة ماجستر ، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2015.

-تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية عملية مشتركة تتضافر فيها جهود كافة الأطراف في مختلف القطاعات من أجل تحفيز الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي.

-يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية

-يستطيع القطاع الخاص أن يكون المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر.

إعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي ومجتمع البحث تضمن دراسة حالة على منطقة الشمال العربي من الوطن التي تتكون من 07 ولايات هي: وهران-تلمسان-عين تيموشنت-مستغانم-سيدي بلعباس-معسكر-غليزان-تيارت.

أما النتائج المتوصل لها:

-رفع معدلات التنمية المحلية من خلال تشجيع القطاع الخاص

-مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة

-إبراز الأثر الإيجابي لمساهمة القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية

-إبراز الدور الداعم للحكومة والسلطات المحلية في توفير المناخ الملائم للقطاع الخاص

-أهمية التنمية الاقتصادية المحلية يتمثل في تهيئة بيئية الأعمال لتيسير إجراءات تأسيس المشروعات وممارسة النشاط[36].

* تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في الأسئلة الفرعية وفي المنهج وفي النتائج المتوصل إليها، أما الإختلاف يكمن في التركيز على متغير التنمية الاقتصادية المحلية، إستفدنا من هذه الدراسة في بناء الإشكالية.

3-**دراسة بن شلوية أم كلثوم** تحت عنوان دور القطاع الخدمي الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2015.

بعد وضع الإشكالية توصلت الباحثة إلى السؤال المركزي التالي:

36- شريط عابد بن الحاج، جلول ياسين: دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية – دراسة حالة الجزائر، الجزائر.

-ما هو واقع مساهمة القطاع الخدمي الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر؟

والذي تفرعت عنه الأسئلة الآتية:

-كيف يؤثر القطاع الخاص في عملية التنمية رغم ما يواجه من معوقات التي تحول دون تطويره؟

-هل تشجيع الإستثمار في القطاع الخاص الخدمي يحقق الوصول للتنمية؟

وكانت الفرضيات كما يلي:

-كلما كان إستغلال أمثل وتوظيف جيد وعقلاني للموارد المتاحة كلما يتطور القطاع الخاص الذي يساهم في تحقيق التنمية

-كلما كانت تسهيلات وتحفيزات للإستثمار في القطاع الخاص الخدمي كلما زاد في تنمية إقتصاد البلاد

-كلما إستطاع القطاع الخاص إجتياز العوائق كلما كانت هناك تحريك لعجلة التنمية.

إعتمدت الباحثة على منهجين الوصفي ودراسة حالة للتعمق في الدراسة.

أما النتائج المتوصل إليها كانت كما يلي:

-القطاع الخاص في الجزائر قد ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تغلغله في جل المجالات الاقتصادية

-فالقطاع الخاص السياحي تجلت مساهمته في التنمية من خلال أنه يسعى لخلق فرص عمل للشباب بمشاركة القطاعات الأخرى

-مساهمة القطاع الخاص في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية من خلال تحقيقه لرضا الأفراد وتلبية حاجاتهم بأحسن طريقة وبهذا تتحقق التنمية التي يسعى لها القطاع الخاص

-القطاع الخاص تعترضه عدة عقبات في الجزائر تعيقه للنمو وتحول دون تحقيقه لأهدافه وهذه المعوقات تتنوع عند إنشاء مشروع هنا يجد المستثمر عدة إجراءات تجعله يمل ويتخلى عن إنشاءها[37].

* تشابه هذه الدراسة مع دراستنا في السؤال المركزي والأسئلة الفرعية، كذلك في المنهج المعتمد وفي النتائج أما الإختلاف يكمن في الإعتماد على منهجين عكس دراستنا الحالية، بحيث إستفدنا من هذه الدراسة في الإطار النظري وبناء الإشكالية.

4-**دراسة محمد زوزي** تحت عنوان تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية؛ أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، 2010.

وبعد وضع الإشكالية توصل الباحث إلى السؤال المركزي الآتي:

-هل إستطاع القطاع الخاص الصناعي في الجزائر أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية وأن يكون داعما للقطاع العام ومكملا له وفق ما خطط له من طرف صانعي القرار في الجزائر في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والإجتماعي والسياسي في الجزائر وفي العالم؟

وكانت الأسئلة الفرعية كما يلي:

-ماهي الظروف التي نشأ فيها القطاع الخاص الصناعي في الجزائر وكيف تطور خلال مراحل تطور المجتمع الجزائري وما هو دوره عبر تلك المراحل؟

-ما هي العوامل الاقتصادية والإجتماعية والسياسية الداخلية التي أثرت على القطاع الخاص الصناعي في الجزائر وما هي نتائجها عليه؟

-ما هي آثار تجربة القطاع الخاص الصناعي في ولاية غرداية على التنمية المحلية؟

وكانت الفرضيات كالتالي:

-ساهم القطاع الخاص الصناعي في الجزائر مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية رغم دوره المحتشم في التوسع في الإستثمارات خاصة في الفترة 67-80 وذلك للظروف الموضوعية التي تميزت بها المرحلة

[37]- بن شلوية أم كلثوم: دور القطاع الخاص الخدمي في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، إشراف شليغم غنية، رسالة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

وبتغير تلك الظروف وظهور عوامل جديدة على المستوى الداخلي والخارجي التي فرضت وضعا جديدا وفتح مجال واسعا أمام القطاع الخاص.

-يتمتع القطاع الخاص بقدرات هائلة تسمح له بالمساهمة الفاعلة والحيوية في عملية التنمية الشاملة.

-تعتبر تجربة ولاية غرداية في الصناعة الخاصة رائدة على مستوى وطني كانت نتيجة لها إقامة مشاريع صناعية قوية ولها آفاق واعدة.

حيث تم إستخدام المنهج الوصفي والتاريخي

أما النتائج المتوصل إليها:

-إن للولاية إمكانية طبيعية كبيرة لا تستغل إستغلالا أمثل.

-يوجد بالولاية منطقتين صناعيتين ومناطق نشاط منتشرة في بلديات الولاية إلا أن إستغلالها ضعيف لا يتعدى على العموم 50% في أحسن الحالات.

-إن المناطق الصناعية ومناطق النشاط تعاني من التهيئة أي عدم توافر المرافق الضرورية لجذب المستثمرين الخواص إليها.

-إن هناك الكثير من المؤسسات الصناعية الخاصة التي تتمركز في المناطق الحضرية وبالتالي فإن هناك العديد من الورشات الصناعية الصغيرة تحسب على المؤسسات الصناعية.

-إن العدد الكبير من المؤسسات الصناعية الخاصة هي عبارة عن مؤسسات عائلية

-إن القطاع الخاص الصناعي بولاية غرداية تجلبه المشاريع التي يقل فيها الإرتباط سواء من حيث الموارد الأولية وقطع الغيار بخارج الولاية أو خارج الوطن.

-تتمركز أغلب المؤسسات الصناعية الخاصة في الصناعة التي تتميز فيها الولاية منذ القدم قطاع مواد البناء والسيراميك والصناعات النسيجية[38].

[38]- محمد زوزي: تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، إشراف أحمد لعمى، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.

* تشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في الأسئلة الفرعية، كما تم الإعتماد على المنهج الوصفي، أما الإختلاف يكمن في النتائج المتوصل إليها، حيث إستفدنا من هذه الدراسة في مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة.

5-**دراسة لمزواد صباح** تحت عنوان دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة -علي منجلي-؛ مذكرة لنيل الماجستير، تخصص علم اجتماع الحضري.

وبعد وضع الإشكالية توصلت الباحثة إلى الأسئلة الآتية:

-ما دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة؟

-هل روعيت الصيغ الجديدة في إنتاج السكن الجانب السوسيوالثقافية للسكان؟

وكانت الفرضيات كالآتي:

-إن دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة أدى إلى خيارات متعددة في التعمير

-تكمن أهمية القطاع الخاص في إعتباره الجوانب السوسيوثقافية للسكان.

إختار الباحث عينة عشوائية وذلك لصعوبة حصر جميع أفراد مجتمع البحث سكان المدينة الجديدة (علي منجلي). تم إستخدام المنهج الإحصائي وإعتمد على الملاحظة والمقابلة والإستمارة والوثائق كأدوات لجمع البيانات.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

-حقق القطاع الخاص نتائج إيجابية هامة كتحسين وتنويع العرض السكني ووجود خدمات إجتماعية جديدة

-هناك رأي ينقض هذا القطاع ويرى أنه يهدف إلى الربح فقط إستنادا إلى ما يتركه بعض الفاعلون الخواص من تأخير في مواعيد الإنجاز وغيرها.

-وعلى هذا الأساس فإن آفاق المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص تستدعي إعادة النظر في بعض القوانين والإجراءات الإدارية وتعديلها بما يحقق السهولة في الممارسة والمعاملة بين الطرفين[39].

[39]- لمزاود صباح: دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة، إشراف: بن السعدي إسماعيل،رسالة ماجستر، جامعة منتوري قسنطينة، دص.

* تشابه هذه الدراسة مع دراستنا في السؤال الفرعي الأول، حيث إختلفنا في أدوات جمع البيانات وفي عينة الدراسة وفي المنهج المستخدم بحيث إستفدنا من هذه الدراسة في الإطار النظري.

6-**دراسة روفية بقور** بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الإستثمار الوطني والجزائري – دراسة حالة– شركة المجد للإنجازات الكبرى "أولاد جلال" تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2016.

وبعد وضع الإشكالية توصلت إلى التساؤل الآتي:

-كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم حركية الإستثمار على المستوى الوطني الجزائري – تحديدا بشركة المجد لإنجازات الكبرى-؟

وتفرعت عنه مجموعة الأسئلة:

-ما المقصود بالمؤسسات الصغبرة والمتوسطة؟

-ماذا تعني بالإستثمار؟

-ما طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر؟

-ما الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الإستثمار بالجزائر؟

وكانت الفرضيات كالآتي:

-للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور حيوي في تطوير وترقية الإستثمار الوطني الجزائري إذا ما توافرت الموارد والإمكانيات اللازمة.

-يعد الإستثمار الدافع الأساسي في تحريك النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث إعتمدت الباحثة على المنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة، وتم الإعتماد على المقابلة كأداة لجمع البيانات، دراسة كانت في شركة المجد للإنجازات الكبرى.

حيث توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

-تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد الجزائري بإعتبارها من أهم الركائز المعتمد عليها في إمتصاص البطالة، وذلك من خلال توفير مناصب العمل، والزيادة في حجم الإستثمارات ومساهمتها في الناتج الداخلي والقيمة المضافة.

-إن شركة المجد للإنجازات الكبرى لها مشاريع إستثمارية منها ما قد تم إنجازه وأخرى في طور الإنجاز. وبهذا تتجلى مساهمة الشركة في توفير مناصب العمل وذلك بتشجيع على تطوير الإستثمار وفتح المجال أمام المستثمرين.

-قد ساهمت شركة المجد للإنجازات الكبرى فعلا في تطوير وتنشيط الإستثمار على مستوى منطقة أولاد جلال. بسكرة بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة رغم وجود بعض العراقيل التي تعيقها عن أداء عملها من خلال خلق فرض عمل معتبرة لإمتصاص البطالة على المستويين المحلي والوطني[40].

* تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في النتائج المتوصل إليها، أما الإختلاف يكمن في المنهج المستخدم والأسئلة الفرعية ومجتمع البحث، بحيث تم الإستفادة من هذه الدراسة في الجانب النظري وفي بناء الإشكالية.

7- **دراسة مولاي لخضر عبد الرزاق** بعنوان متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة بالجزائر، تخصص إقتصاد التنمية، شهادة دكتوراه ، 2010.

وبعد وضع الإشكالية توصل إلى التساؤل الآتي:

-ما هي المحددات الإستراتيجية لتنمية القطاع الخاص بالدول النامية وهل نجحت الجزائر في تهيئة مناخ إستثماري مناسب لنمو إقتصادي يقوده القطاع الخاص؟

وتفرعت عنه الأسئلة التالية:

-ما هو دور الدولة وأوجه تداخلها في النشاط الاقتصادي في ظل إقتصاد السوق؟

-ما هي المتغيرات الاقتصادية التي تحدد حجم القطاع الخاص ومساهماته في التنمية بالدول النامية؟

-كيف تساهم سياسات الإصلاح الاقتصادي والخوصصة في تنمية القطاع الخاص؟

---

[40]- روفية بقور: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الإستثمار، إشراف حنان بن عبد الرزاق، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016.

-هل إستطاع القطاع الخاص في الجزائر من قيادة عملية التنمية في ظل إنسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي؟

-هل نجحت سياسة الإصلاح الاقتصادي وإستراتيجية التحول نحو إقتصاد السوق بالجزائر في تحسين مناخ الإستثمار وتنمية القطاع الخاص؟

-ما هو وضع الجزائر من المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار مقارنة ببعض الدول العربية كتونس والمغرب وما هي أوجه القصور التي يعاني منها مناخ الإستثمار في الجزائر؟

-ما هي المعوقات التي تحول دون نمو القطاع الخاص المحلي والأجنبي بالجزائر؟

وكانت فرضيات الدراسة كالآتي:

-يعتبر دور الدولة مكمل لإقتصاد السوق والقطاع الخاص وليس بديل عنه

-إن توافر الموارد المالية من النقد المحلي والأجنبي والإستقرار الداخلي والخارجي تعتبر من الشروط الضرورية لكنها غير كافية لتنمية القطاع الخاص.

-تساهم الإصلاحات الاقتصادية والخوصصة في تنمية القطاع الخاص المحلي من خلال معالجة الفجوات المالية والنقدية والإختلالات الهيكلية وتوفير بيئة جاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

-إن تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر له آثار إيجابية على مناخ الإستثمار وأداء القطاع الخاص والتي يمكن ملاحظتها من خلال تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية.

-تعتبر مساهمة القطاع الخاص في التنمية بالجزائر متدنية ولم تصل إلى مستوى الطموح وربما يرجع ذلك إلى عدم فاعلية مناخ الإستثمار

-تعتبر المشاكل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية من أكثر العوائق أمام نمو القطاع الخاص بالجزائر.

حيث إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتم الإعتماد على المراجع والبحوث السابقة والمقالات كأدوات لجمع البيانات

أما النتائج المتوصل إليها فهي كالآتي:

-أن القطاع الخاص وآليات السوق من ناحية والدولة والقطاع العام من ناحية ثانية ليست بدائل كاملة لبعضها فلكل منهما حدود، ولا يقدر أي منهما منفردا على إنجاز كل المهام التي تتطلبها عملية التنمية في البلدان النامية والدولة الناشطة هي التي ترعى بيئة إقتصادية مستقرة تسودها المنافسة تعمل على تشجيع الإستثمار الخاص وللعقود أن تنفذ لبناء البنية الأساسية الضرورية ولتوفير الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية المناسبة.

-دور الدولة في مواجهة تحديات التنمية وذلك بتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص في تأدية عمله على أحسن وجه من خلال الوظيفة التشريعية والتنظيمية ووظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي فإن مدخل الإصلاح الاقتصادي هو مدخل يقصد به التحول من إقتصاد يركز على القطاع العام إلى إقتصاد يركز على القطاع الخاص في دعم النمو.

-إن إقتصاد السوق وحده لا يتمكن من التخصيص الأمثل للموارد وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد إذ لابد من ضرورة تواجد الدولة بوظائفها وسياساتها الاقتصادية لضمان الإنتعاش والتوازن الاقتصادي.

-إن إقدام غالبية الدول النامية على برامج الإصلاح الاقتصادي كان بمثابة نقطة تحول من إقتصاد يعمل تحت سيطرة الدولة ممثلة في القطاع العام.

-إن إقتصاد يعطي للقطاع الخاص أكثر حرية وبالتالي كانت الإصلاحات عملية تحرير القطاع الخاص من القيود التي كانت مفروضة عليه، وكانت عامل هام ساعد على بروزه وتطوره.

-يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من الشروط الأساسية المرتبطة بمناخ الإستثمار فمن بين الشروط الأساسية هناك شرطان أساسيان هما: الاستقرار السياسي- الاستقرار الاقتصادي.

ويعتبر الاستقرار الاقتصادي شرط أساسي لتنمية القطاع الخاص لكنه غير كافي ويتحدد أساسا في التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي مثل وضع الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات وميزان التضخم، نسبة البطالة وإستقرار سعر الصرف، إضافة إلى العوامل الأساسية لتنمية الإستثمار مثل توافر سوق للأوراق

المالية وتطور الجهاز المصرفي وتطور القوانين والأجهزة التنظيمية والإدارية للبلاد، إضافة إلى سياسة الدعم والتحفيز التي تقدمها الدولة للمستثمرين

-ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسين مناخ الإستثمار من خلال تحسين وضع بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة في الجزائر، كما أثرت سياسات الإصلاح الاقتصادي على المحددات التمويلية للقطاع الخاص حيث تم تخفيض نسبة المديونية وتحسنت وضعية الميزان التجاري

-إن الهدف من تطوير القطاع الخاص الوطني هو لتغيير بنية الاقتصاد الجزائري

-إن تعزيز البيئة الإستثمارية سيساهم في زيادة قدرة القطاع الخاص على إستحداث فرص العمل وتنشيط التجارة الخارجية من خلال المنتجات الموجهة للتصدير وبالتالي المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

-إن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر مازال صغيرا مقابل بدول العالم حيث ينتج القطاع الخاص أكثر من 90% من فرص العمل.

-بالرغم من أن الجزائر إستعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع الخاص، غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على نمو القطاع الخاص.

-إن المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تعيق نمو القطاع الخاص بالجزائر[41].

8- دراسة مشري محمد الناصر بعنوان دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة-دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحالة ولاية تبسة-، مذكرة لنيل الماجستر، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، 2011.

وبعد طرح الإشكالية توصل الباحث إلى التساؤل المركزي الآتي:

[41]- مولاي لخضر عبد الرزاق: متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، رسالة دكتوراه، إشراف بونوة شعيب، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2010.

-ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وما مدى تقييم الإستراتيجية الوطنية التي إتبعتها الجزائر لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة؟

وتفرعت عنه الأسئلة الآتية:

-ما هي العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؟

-ما هي أبعاد ومحددات التنمية المحلية المستدامة؟

-ما هي معالم الإستراتيجية التنموية التي إتبعتها الجزائر لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؟ وما هو مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر؟

-إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة؟

-ما هي السبل الكفيلة بتفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة؟

وكانت فرضيات الدراسة كالآتي:

-للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها

-التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية

-تتبنى الجزائر إستراتيجية متكاملة معتمدة فيها على جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة البرامج الهادفة إلى ترقية ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ودعم فكرة التنمية المستدامة

-لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا إستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في ولاية تبسة بأي شكل من الأشكال في التنمية المحلية المستدامة

-ليست هناك أي سبل من أجل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة على إعتبار أنها مؤسسات مهملة في الاقتصاد المحلي للولاية

-إعتمد الباحث على منهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستقرائي لدراسة الإستراتيجية، إعتمد على المقابلة والمسح المكتبي كأدوات جمع البيانات

-حيث كانت نتائج الدراسة كالآتي:

-في ظل الفرضية الأولى: رغم تعدد المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وبالرغم من إختلاف الدول والهيئات حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات، فإنها تتفق في مجملها على أهمية الدور التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة وهذا ما تترجمه الجهود المبذولة من طرف هذه الدول في سبيل دعم وترقية هذه المؤسسات نظرا لما تكتسبه من خصائص التي تؤهلها للقيام بالدور التنموي المطلوب

-أما الفرضية الثانية: كانت مقبولة ذلك أن التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها طبيعة ديناميكية

-الفرضية الثالثة مقبولة وتدرس فكرة تبني الجزائر لإستراتيجية متكاملة تعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلى ترقية ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ودعم فكرة التنمية المستدامة

-أما الفرضية الرابعة: مقبولة لا تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في ولاية تبسة بأي شكل من الأشكال في التنمية المحلية المستدامة

-أما الفرضية الخامسة: مقبولة ليست هناك أي سبل تهدف إلى تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة[42].

[42]- مشري محمد الناصر: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، إشراف بورغدة حسين ، رسالة ماجستر ، جامعة سطيف، 2011.

* تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في الأسئلة الفرعية وفي المنهج المستخدم،وبعض العناصر المستخدمة في الإطار النظري، أما الإختلاف يكمن في أدوات جمع البيانات وفي النتائج المتوصل إليها، بحيث إستفادنا من هذه الدراسة في الإطار النظري.

التعقيب:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة التي تم جمعها حول موضوع "دور رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية" تم الإستفادة منها في تحديد المفاهيم وبناء الإشكالية وتصميم الإستمارة كذلك إستفدنا منها في الجانب النظري، حيث مايعاب على بعض الدراسات عدم وضع سؤال مركزي، وعدم الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة، حيث جاءت دراستنا لإكمال بعض النقائص في الدراسات السابقة ومحاولة معرفةدور رجال الأعمال في التنمية المحلية.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم تحديد الإشكالية وإبراز أهمية الدراسة، وتوضيح أسباب ومبررات إختيار الموضوع وتحديد أهدافها وكذلك تم عرض أهم مفاهيمها وعرض أبرز الدراسات السابقة التي إعتمدت الطالبةعليها.

حيث تتمحور إشكالية هذا البحث بشكل عام حول سؤال مركزي مفاده البحث عن دور رجال الأعمال في عملية التنمية المحلية، الذي يتمثل هدفه الأساسي في الإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية، وهذا ما يدفعنا في الفصول الموالية إلى تحليل مفاهيم الدراسة من خلال الأطر النظرية والمعرفية.

الفصل الثاني: الأسس النظرية لموضوع البحث

تمهيد الفصل

أولا: رجال الأعمال

1- خصائص رجال الأعمال

2- مكانة رجال الأعمال

3- مهارات رجال الأعمال في تسيير المشاريع

4- البرامج التي يساهم فيها رجال الأعمال لتنمية المجتمع المحلي

5- أسس مساهمة رجال الأعمال في التنمية

6- دواعي مشاركة رجال الأعمال في التنمية المحلية

7- علاقة العمل التطوعي لرجال الأعمال بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية

8- كيفية مشاركة رجال الأعمال في التنمية المحلية

9- نظريةجوزيفشومبيتر

ثانيا: التنمية المحلية

1- أهدافالتنميةالمحلية

2- مقوماتالتنمية

3- العناصرالأساسيةلتنميةالمجتمعالمحلي

4- خطواتتنميةالمجتمعالمحلي

5- أجهزةالتنميةالمحلية

6- عواملالتنميةالمحلية

7- آلياتتحقيقالتنميةالمحلية

8- إستراتيجيةالتنميةالمحلية

9- دورالتنافسيةفيدعمالتنمية

10- الشروطالاجتماعيةوالإقتصاديةللتنمية

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع الهامة التي إهتم بها علم اجتماع تنظيم وتنمية، حيث سيتم تناوله من عدة جوانب ومعرفة دور رجال الأعمال في هذه العملية، من خلال أساليب مساهمتهم وكفاءتهم في المشاريع التنموية المنفذة وهذا ما دفعنا للتعرف على أسس المساهمة في عملية التنمية وكيفية المشاركة حسب أهداف التنمية المحلية.

أولا: رجال الأعمال

1- خصائص رجال الأعمال:

- التميز والكفاءة في مجال العمل: يعني أن رجل الأعمال لا بد أن يكون لديه إلمام كامل بما يعمل فيه، فالتاجر الذي لا يعرف قواعد السوق وكيف يبيع بضاعته وكيف يختار عملائه يفشل في تأدية أعماله.

- القدرة العقلية والفكرية: ويقصد بها القدرة على الفهم والإستعاب، ويستخدم رجل الأعمال هذه القدرة على صياغة خطط تنافسية لمشروعه، ولكي يستطيع ذلك لا بد أن تكون لديه القدرة على رؤية المشروع ككل، ومن أعلى وإن كانت القدرة والتميز الفني في مجال العمل يساعد رجل الأعمال الناجح في التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية والفكرية تساعد على ربط الأنشطة.

- مهارة التعامل مع العنصر البشري: العنصر البشري هو العنصر الحاكم في أي منظمة أي هو الذي يحقق النجاح من خلال إستخدامه للعناصر الأخرى، فرجل الأعمال الناجح يستطيع التعرف على إستخدام مواطن القدرة الخاصة بكل موقف وتوجيهها التوجيه السليم، بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يحقق تناسقا مع المجتمع المحيط به ولا بد أن تكون عملية إتصال مع البشر.

- حب الإنجاز: يتسم رجال الأعمال الناجحين دائما بالإنجاز العالي والمرتفع، وهم دائما يرغبون ويعملون على إنجاز الأشياء وعلى هذا فهم موجهون بالتصرف والإنجاز ويقيسون تصرفاتهم بالنتائج[43].

---

[43]- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم: مرجع سابق؛ ص-ص 31- 34.

– الإبداع والقدرة على الخلق والإبتكار: يقصد بالإبداع القدرة على تشغيل المعلومات، بطريقة تؤدي إلى خلق شيء جديد، ولأول مرة وله معنى وهناك أربعة مداخيل لتحقيق عملية الإبداع هذه وهي:الإبتكار، ربط الأمور مع بعضها والقدرة على التحليل، تقليد الآخرين، نقل الأفكار الناجحة من صناعة لأخرى.

– عدم التهرب من المسؤولية

– التفكير بعمق قبل تنفيذ المشاريع[44].

2– مكانة رجال الأعمال:

من خلال المشاريع الاقتصادية تم التوصل إلى أهداف تنموية تعود بالفائدة على جميع الفئات وقد إستطاع رجال الأعمال التوصل إلى مراكز مرموقة في مجتمعاتهم خاصة في الدول المتقدمة وذلك نتيجة معرفتهم ومهارتهم ومقدرتهم الاجتماعية والإدارية والمجهودات المبذولة في شتى المجالات ومن المعروف أن المؤسسات الكبيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة تدار من قبل رجال الأعمال، فعند وضع الخطط يتشاور رجل الأعمال مع مستشارين وذلك لضمان التنسيق في الأعمال وكذلك تنمية العنصر الإنساني وهي عملية إجتماعية، بحيث يكون رجل الأعمال مسؤول عن تصرفاته أمام المساهمين والموردين والنقابات أي أنه مسؤول أمام المجتمع بصفة عامة.

ولضمان مكانة راقية يستوجب على رجل الأعمال أن يتماشى مع الأعمال الحكومية وذلك بدستور الدولة وقوانينها، لأن مشاريع الأعمال تعمل في جو تنافسي[45].

وليحقق رجل الأعمال أهدافه بطريقة إقتصادية يستند إلى الوقائع المحلية وذلك لضمان الموضوعية في إتخاذ القرار، حيث يتميز رجال الأعمال بالشخصية المهيبة التي تتضمن التأثير الإيجابي على أفراد المجتمع[46].

3– المهارات التي يتوجب على رجال الأعمال إمتلاكها في تسيير المشروع:

---

[44]- رشاد أحمد عبد اللطيف: تنمية المنظمات الاجتماعية مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع؛ دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2008، ص 235.

[45]- كامل محمد المغربي: الإدارة – أصالة المبادئ ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن الحادي والعشرين، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان-الأردن، 2007، ص23.

[46]- فيصل محمود الشواورة: مبادئ إدارة الأعمال، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص 184.

– الفهم الكامل للتكنولوجيا: يستوجب على رجال الأعمال أن يمتلك القدرة على تقييم البدائل والخيارات التكنولوجية والفنية والمقترحات ذات الصلة بهما بما في ذلك قدرته على تقييم المخاطر التي تصاحب إستخدام التكنولوجيا الحديثة والجديدة.

– الفهم الكامل لإقتصاديات المشروع: وهذا يتطلب إمتلاك بعض المهارات المالية التي تطبق في المشروع وإستخدامات بعض الأساليب مثل تكلفة دورة حياة المشروع.

– إمتلاك المعرفة الكافية لأساليب الإدارة: يعني إمتلاك المعرفة والمهارة في القدرة على إستخدامها في الأمور التالية:أساليب المقابلات – بناء فرق العمل – التشريعات ذات الصلة بعلاقات العمل وتطبيقها في بيئة المشروعات

– المهارة الكافية في عملية التخطيط والسيطرة على الفعاليات المختلفة: إكتساب رجال الأعمال المعرفة الكافية لكافة أساليب التخطيط وتطبيقها في إدارة المشروع.

– الجدارة المالية: على رجال الأعمال إمتلاك القدرة على فهم الحسابات المتعلقة بالمشروع وفعالياته المختلفة، بالإضافة إلى فهم أساليب المالية.

– القدرات والمهارات الشخصية الجيدة بالإتصالات: وذلك لمناقشة مختلف الأمور والقضايا المتعلقة بالمشروع[47].

4– البرامج والمشروعات التي يساهم فيها رجال الأعمال لتنمية المجتمع المحلي:

هناك العديد من البرامج التي يمكن الإسترشاد بها في العمل على تنمية المجتمع المحلي بمساعدة رجال الأعمال وأهالي المجتمع وهي:

أ– البرامج التعليمية: تشمل ما يلي:

– إنشاء فصول محو الأمية لتعليم القراءة والكتابة

– التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم

[47]- عبد الستار محمد العلي: إدارة المشروعات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، 2011، ص، ص 62، 63.

– فتح فصول التقوية لتلاميذ المدارس للقضاء على الدروس الخصوصية

ب– برامج إجتماعية: تشمل ما يلي:

– إنشاء دور للحضانة للرعاية أبناء الأمهات العاملات

– إنشاء مشروعات للأسر المنتجة لمساعدة الأسر في زيادة دخلها

– تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات الإجتماعية بالجهود الذاتية

– تشجيع المواطنين لحد من السلوك الإستهلاكي وزيادة الإدخار

ج– برامج صحية: تشمل ما يلي:

– التوسع في إنشاء المستشفيات ومراكز رعاية الأمومة والطفولة

– التوعية بالعادات الصحية السليمة والنظافة والوقاية من الأمراض.

د– برامج ثقافية: تشمل ما يلي:

– تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول أسس التربية السليمة ومناقشة الأحداث الجارية

– توفير الوسائل السمعية والبصرية وتشجيع المواطنين على الإستفادة منها

– إنشاء مكتبة عامة لتشجيع على الإطلاع والثقافة[48]

– يقوم رجال الأعمال بتمويل العديد من الأنشطة الثقافية والرياضية والإجتماعية لأفراد المجتمع المحلي

– تبني مشروعات تنموية تفيد أفراد المجتمع المحلي[49].

5– الأسس التي تفعل في إسهام رجال الأعمال في التنمية:

[48]- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: التنمية وحقوق الإنسان نظرة إجتماعية؛ المكتب الجامعي الحديث؛ الإسكندرية؛ 2006؛ ص 39.

[49]- جلال إبراهيم العبد: إدارة الأعمال مدخل إتخاذ القرارات وبناء المهارات الإدارة والمديرين، دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، 2003، ص 71.

– المسؤولية الاجتماعية: والتي تتمثل في حرص وإهتمام رجال الأعمال على بذل كل الجهد من أجل النهوض بالمجتمع سواء من خلال إنشاء المدارس والمستشفيات – النوادي – تقديم المساعدات الاجتماعية – الرعاية الثقافية.

– التعاون مع الحكومة: سواء في تحديد الإحتياجات أو مرحلة وضع الخطط ورسم السياسات ورصد الإمكانيات المناسبة لمواجهة الإحتياجات.

– الاهتمامبوضع حلول واقعية وفعالة لمواجهة مشكلات المجتمع: والتحرك الذاتي نحو إعداد وتدريب أبناء المجتمع لمواجهة هذه المشكلات.

– السماح لأكبر فئة من المجتمع للمشاركة في إتخاذ القرارات: التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني حيث يضمن تحقيق الأهداف القومية.

– تطبيق مبدأ الأخذ والعطاء: فكلما أعطى المجتمع رجال الأعمال من تسهيلات لإقامة مشروعاتهم وتحقيق أرباح كبيرة فإن عليهم بذل الجهد لإسعاد أفراد المجتمع وحل مشكلاتهم وبالتالي كما حصلوا على مساعدات منهم يقدمون مساعدات لأفراد المجتمع لحل مشكلاتهم وتحقيق أمنهم وسلامتهم.

وعلى هذا تعد المسؤولية الاجتماعية هي الترجمة الحقيقية لمبدأ الحقوق والواجبات وتضيق الفجوة بين الأثرياء والفقراء أساس للنهوض بالمجتمع في مجالات لا تستطيع الدولة التدخل فيها ويكون أكثر مرونة وفاعلية أن يتدخل فيها القطاع الخاص ممثلا رجال الأعمال.

– إن مسؤولية رجال الأعمال عن مواجهة مشكلات المجتمع هو دليل على الإنتماء للمجتمع وترجمة حقيقة لإنصهار أفراد المجتمع ورجال الأعمال والدولة والقطاع الخاص في عمل مشترك ومتكامل[50].

6– دواعي مشاركة رجال الأعمال في التنمية المحلية:

[50]- رشاد أحمد عبد اللطيف: التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، 2007، ص 215.

– دور رجال الأعمال والأجهزة الرسمية في تحمل عبء مسؤولية التنمية الاقتصادية والإجتماعية وضرورة تدعيم دور القطاع الخاص والمواطنين في عملية التنمية بصفة عامة وفي مجالات المشاركة الوطنية والعمل التطوعي بصفة خاصة.

– وضوح أهمية وخطورة العلاقة الإرتباطية العضوية بين ظاهرة إنتماء وولاء الشعوب لأوطانها وحكوماتها ومدى نجاح رجال الأعمال في تدعيم سلوك المشاركة المحلية والجهود التطوعية كأحد بدائل أو مسارات تحقيق التنمية والإستقرار الاقتصادي والسياسي من جانب آخر.

– توفر الشعور بالإنتمائية إلى المجتمع من شأنه أن يولد الرغبة لدى البعض في التطوع لدعم أنشطة الرعاية في المجتمع.

– تناول بعض المشكلات الفردية بالحل من خلال العمل التطوعي.

– دعم جهود بعض المنظمات الاجتماعية التي تعمل في المجتمع ولكن يرى فيها إنها تقوم بدور هام يجب دعمه لضمان إستمراريته.

– إكتساب مكانة إجتماعية في بعض التنظيمات الاجتماعية في المجتمع وعن طريق إحتلال مكانة مرتفعة في التنظيم الإداري لمنظمات الرعاية.

– محاولة شغل وقت الفراغ بصورة إيجابية تعود بالنفع على الفرد وعلى مؤسسات المجتمع في نفس الوقت[51].

7– علاقة العمل التطوعي لرجال الأعمال بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية:

– مشاركة رجال الأعمال في ترميم المرافق والميادين

– مشاركة رجال الأعمال لتجميل الشواطئ والشوارع

– مشاركة رجال الأعمال لجذب السياح

– مشاركة رجال الأعمال لتوصيل الخدمات إلى المناطق الشعبية

[51]- مصطفى محمد أبو بكر: مرجع سابق، ص 173.

- مشاركة رجال الأعمال لصيانة المرافق والخدمات العامة

- مشاركة رجال الأعمال لتشجيع الإستثمار في المدن الجديدة

- مشاركة رجال الأعمال لفتح فرص العمل وزيادة الدخل

- مشاركة رجال الأعمال في زيادة الإنتاج[52]

- مشاركة رجال الأعمال في بناء القواعد والمرتكزات الأساسية لكافة المشاريع

- مشاركة رجال الأعمال في تدعيم التكافل الاجتماعي

- مشاركة رجال الأعمال في مشاريع التحول نحو الخوصصة أو العولمة

- مشاركة رجال الأعمال في مشاريع إستبدال العملة أو تدعيمها

- المشاركة في إعداد برنامج مواجهة التضخم[53].

8- كيفية مشاركة رجال الأعمال في التنمية:

شركاء في التنمية من الشعارات الاقتصادية الحديثة والتي تتبناها كثير من الدول في عالمنا الراهن ذلك أن العبء الاقتصادي والمالي الضخم والملقى على كاهل حكومات الدول حاليا يعتبر عبء ضخما وبحاجة لموازنات السنوية كبيرة لذا لا بد من مشاركة رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص في رسم خطط التنمية في البلاد وما ينبع من ذلك من متابعة وتبني وتنفيذ المشاريع ذات الفعاليات والنتائج الاقتصادية والإيجابية والملموسة، والتي تهدف إلى تحريك الأسواق وتشغيل العمالة بكفاءة كوادرها، وبناء المشروعات والبنى التحتية التي تقوي الاقتصاد وترفد الدخل القومي وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وهنا تأتي دور الفاعلين التجاريين والصناعيين والبنوك وهيئات تشجيع الإستثمار والبنوك التجارية والمركزية في دعم التواصل مع رجال الأعمال من أجل رسم الخطط وإنتهاج أساليب وعوامل وعناصر ومعايير تطبيق المشروعات ومتابعتها وتصور غاياتها ونتائجها لذا فإن التعاون في هذه المجالات جميعا مطلوب وإيجابي وواجب يعمق الإحساس بالمسؤولية وخدمة الوطن والمواطن، والتكاليف والتعاون والتنسيق من أجل بناء

[52]- مصطفى محمود أبو بكر: المرجع السابق، ص 184.
[53]- محمود العبيدي، مؤيد الفضل: إدارة المشاريع -منهج كمي-، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2010، ص 44.

المجتمع المحلي بصفة خاصة والوطن بصفة عامة وتحسين مستوى المعيشة والدخل للمواطنين لذا فإن الدول لا بد أن تكون جاهزة بكوادرها من أجل التنمية[54].

9- نظرية جوزيف شومبيتر:

-يرى جوزيف شومبيتر joseph Schumpeter أنه رغم أن النمو يأخذ مكانة في بعض المجالات بطريقة سلسلة تدريجية إلا أن النمو في هذه المجالات ليس هو الذي يترتب عليه الإختراق إلى مستويات معيشية أعلى بكثير من تلك المستويات السائدة، فيرى أن التنمية تحدث في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة، حيث أخذ النمو مكانة في الاقتصاد القومي بطريقة منسقة وغير منتظمة تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالأعمال على درجة كبيرة من المخاطر وعدم التأكد وفي مثل هذه الظروف تصبح الصورة النيوكلاسيكية عن قيام رجال الأعمال بإجراء مقارنات حاذقة بين معدلات العوائد المتوقعة من ناحية ومعدلات الفائدة من ناحية أخرى غير منطبقة، فالهامش المحتمل للخطأ في تقدير رجال الأعمال عن العائد المتوقع من أي مشروع إستثماري قد يكون معدله في غاية الإرتفاع بحيث يقل أو ربما تنعدم معه أهمية معدل الفائدة كمحدد لحجم الإستثمار، وتجرى معظم الإستثمارات الضخمة والتي تدفع الاقتصاد إلى الأمام في تصور شومبيتر في ظل هذه الظروف من عدم التأكد، ففي هذه الأحوال يتردد رجال الأعمال العاديين عن القيام بالإستثمار، ويتطلب هذا الأمر نوعا معينا من الأشخاص ولكي يحرك ويدفع الأشياء إلى الأمام، فرجل الأعمال يحفز بشيء أكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل، فتتوفر لديه أهداف أكبر من ذلك بكثير في التغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية والرغبة في خلق شيء جديد وقيام بفتح أسواق جديدة، ومن ثم فإن الشخص الأكثر أهمية في عملية التنمية هو ذلك الذي يوجه إستخدام أرصدة الإستثمارية ويمد بها ويزداد دور رجال الأعمال في صورة إبتكارات جديدة، حيث تشجع التوقعات عن الأسعار المتزايدة والتكاليف المتباطئة في تزايدها رجال الأعمال العاديين عن توسع إستثمارهم في ظل أساليب الإنتاج القائمة، ولقد

[54]- عبد الله حسين جوهر: إدارة المشروعات الإستثمارية إقتصاديا -تمويليا-محاسبيا-إداريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 103.

تمثلت مساهمة شومبيتر الأساسية في نظرية التنمية في تأكيده على أهمية دور رجال الأعمال في التنمية[55].

* يعني أن رجل الأعمال في نظر شومبيتر هو ذلك الشخص المجدد والمبدع فهو الذي يستغل الفرص ويضع حلول جديدة، هو محرك الاقتصاد الذي يلبي الحاجات الجديدة للمجتمع حيث يحظى بإهتمام الشركات الكبرى.

ثانيا: التنمية المحلية

1- أهداف التنمية المحلية:

يمكن تلخيص أهداف التنمية المحلية فيما يلي:

-توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة ويتضمن ذلك كافة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والإجتماعية والتنظيمية.

-تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعات في مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية

-التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية في مختلف المناطق في الدولة حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها بالإضافة إلى الإستفادة الملائمة من ثمار الجهود التنموية وإنعكاساتها الإيجابية على مختلف الأطراف المحلية والقومية.

-إستثمار الإمكانيات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانيات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة[56].

---

[55]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، الدار الجامعية طبع-نشر-توزيع، دط، 2001، ص-ص 91-98.

[56]- نائل عبد الحافظ العواملة: إدارة التنمية الأسس -النظريات- التطبيقات العملية؛ دار زهران للنشر والتوزيع؛ ط1؛ عمان-الأردن؛ 2012؛ ص 155.

-تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبين الجهات المركزية من جهة أخرى حيث أن الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشترك في كثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية ويمكن أن يتم مثل هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق.

-المحافظة على الإستقرار والدعم المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية.

-جذب الإستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والإتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والإحتياجات المحلية.

-إيجاد نماذج جيدة للتنمية لا تعتمد على الموارد الطبيعية فقط

-إحياء روح التفاؤل والثقة.

-تنمية الجوانب الثقافية والحضارية والبيئية[57].

2- مقومات التنمية:

تقوم التنمية على عدد من المقومات نذكر منها:

- رفع مستوى معيشة المواطن: وهي بذلك تحقق الهدف النهائي لكل الجهود والسياسات والبرامج التي تبذل في قطاعات التنمية المختلفة وتستهدف إشباع إحتياجات المواطنين المادية والإجتماعية والروحية في سبيل كرامة المواطن وهي محصلة لما يترتب على آثار الإستثمارات في جميع القطاعات بما ينجم عنها من مردود يؤثر على حياة الفرد والمجتمع.

- التنمية الإجتماعية مسؤولية كل من الأجهزة الحكومية والشعبية:

تعتبر مسؤولية وزارات الخدمات ومؤسساتها كما أنها مسؤولية الأفراد جميعا ولهذا يجب أن يقوم بها الأجهزة الحكومية والشعبية بتنسيق أدوارها معا في إطار سياسة إجتماعية موحدة على المستوى القومي تنبثق منها الخطط القطاعية والتي تتكامل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

---

[57]- حسن أحمد الشافعي: التنمية المستدامة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2012، ص 20.

– إمتدادات مجالات العمل الإجتماعي: وتشمل هذه المجالات الرعاية الصحية لكل المواطنين وتوفير التعليم للجميع وتحسين ظروف العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوسيع نطاق التأمينات الإجتماعية لتشمل كل المواطنين ورعاية الشباب وتمكينه من تحمل المسؤولية ومواصلة التقدم وإقامة المجتمعات الصناعية المتكاملة.

– التخطيط الشامل للعمل الإجتماعي: وذلك حتى يتمكن من الإستفادة من الموارد الوطنية لتحقيق الرفاهية لجميع المواطنين وإستخدام المنهج العلمي لإحداث التغييرات اللازمة لتحقيق التقدم والمشاركة الشعبية في رسم السياسة وتحديد الأهداف ووضع الخطط والجماعية في القيادة تأكيدا للديمقراطية والإهتمام بالعنصر الإنساني وكفالة حقوقه الإنسانية في النمو وإتباع نظام اللامركزية في التنفيذ لضمان تحقيق البرامج لإحتياجات المجتمعات المحلية[58].

3- العناصر الأساسية لتنمية المجتمع المحلي:

حيث تتلخص ركائز أو عناصر تنمية المجتمع المحلي كما يلي:

– يجب أن تهتم الجهود المبذولة في مجال التنمية بإشباع الإحتياجات الأساسية للمجتمع كما يجب أن يكون المشروع الأول يتلائم مع ترتيب أولويات الإحتياجات لدى المواطنين في المجتمع.

– أن برامج التنمية تحتاج إلى التكامل والترابط بين الجهود في المجالات المختلفة ولذلك يجب وضع برامج تتوفر فيها التوازن وتكون متعددة الأهداف.

– يجب الإهتمام بالتغيرات غير مادية التي تنصب على الإتجاهات والمعايير لدى الناس وأن تتساوى الأهداف المادية التي يحققها المشروع مع الأهداف غير المادية.

– لما كانت برامج تنمية المجتمع تستهدف تحسين وزيادة معدل المشاركة في المجتمع لذلك فإن الأمر يتطلب الإهتمام بدعم الإدارة المحلية وتوفير وسائل الإتصال.

---

[58]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التنمية، إجتماعيا، ثقافيا، إقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص82.

– يجب أن تكون من بين الموضوعات التي تحظى الإهتمام "القيادة المحلية" وكيفية تدريبها لكي يستطيع أن يساهم بفاعلية في برامج تنمية المجتمع.

– لابدّ أن تعكس برامج تنمية المجتمع الجهود المبذولة والتسهيلات التي يمكن توفيرها لتحقيق المشاركة من جانب المرأة والشباب وأن يتحقق ذلك تدريجيا وعلى المدى البعيد في المجتمعات التي تسود فيها القيم التقليدية.

– يجب أن يتوفر الدعم المادي لبرامج وأنشطة التنمية المحلية وتلعب الحكومة دورا رئيسيا لتوفير الدعم المادي الذي تتطلبه برامج التنمية لزيادة فعاليتها في برامج المساعدة الذاتية.

– لكي تسهم برامج تنمية المجتمع في دعم السياسات القومية يجب توطين السياسات تبعا للمحليات وتوفير التدريب المناسب للعاملين وتقديم التسهيلات للمشروعات بالإضافة إلى البحوث التجريبية والتقويمية.

– يجب أن تتجلى صور التعاون وتضافر الجهود الأهلية والحكومية في برامج تنمية المجتمع[59].

4–خطوات تنمية المجتمع المحلي:

تمر عمليات تنمية المجتمع المحلي بخطوات وهي:

– التعرف على الإحتياجات الرئيسية العامة: تبدأ المناقشة الإنتظامية حول الإحتياجات الرئيسية العامة التي يشعر بها أعضاء المجتمع المحلي معين ويشترك فيها أفراد وعائلات قلائل يتمكن من فحص الإحتياجات الإنسانية الرئيسية بنظرة واقعية موضوعية.

– التخطيط الإنتظامي لتنفيذ المشروع: إن التخطيط المنظم للجهود الذاتية في مجتمع معين يؤدي إلى إختيار نوع المشروع الأول الذي سوف يؤدي إلى دفع القوى البشرية وخلق الدافع الإبتكاري لسكان هذا المجتمع وهذا يتحقق عند إختيار مشروع سهل التنفيذ ملموس الفائدة وسريع في إنتاجه.

– التنفيذ: ويتمثل في دفع وتشغيل القوى والطاقات الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية الموجودة في المجتمع الظاهر منها والباطن والجدير بالذكر أن سكان المجتمع الآخرين لم يشتكوا بصفة إيجابية في المشروع أو

[59]- أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية - نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع -؛ المعهد العالي للخدمة الإجتماعية؛ الإسكندرية؛ 1998؛ ص 143.

الذين كانوا يشككون في نجاحه يبدأون في الإشتراك مع هذه الفئة المنظمة في إتمام هذا المشروع والقيام بمشاريع تحسينية أخرى.

– إستمرار تنمية المجتمعات المحلية: خلق الرغبة والطموح بين سكان المجتمع المحلي للقيام بمزيد من مشاريع التنمية الإجتماعية والتحسين المرفقي لهذه المجتمعات [60].

5– أجهزة التنمية المحلية:

تكثر الحكومات التي تهتم بالتنمية المحلية من الأجهزة التي تخدم المجتمعات المحلية لتوفير برامج تنموية لها وتتمثل في:

– أجهزة داخل المجتمع المدني: وهي التي تتعامل مباشرة مع الجماعات القاعدية للمجتمع المحلي مثل الأسرة والجماعات الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى جماعات المصلحة التي تتواجد عادة في المجتمعات الإنسانية

يجب أن يكون جهاز تنمية المجتمع الحكومي متعدد الأغراض بحيث تصب هذه الأغراض جميعا في مجالات التنمية المحلية المختلفة.

– أجهزة خارج المجتمع المحلي: وهي تمثل أجهزة رأسية بالنسبة لأجهزة القاعدية التي تعمل من داخل المجتمع المحلي فهي بمثابة أجهزة إشرافية يتعامل الواحد منها مع عدة أجهزة قاعدية تعمل في عدد من المجتمعات المحلية كما أنها تقوم بعملية التنسيق بين الأجهزة بالمعلومات الضرورية وبالمطالب التنمية المحلية وفي المقابل تزويدها هي بالقرارات المساندة وبالإمكانيات المطلوبة.

– أجهزة التنمية المحلية الشعبية: وهي تلك الأجهزة التي ينشئها الناس بأنفسهم لخدمة مجتمعهم سواء كانت بمبادرة منهم أو بتأثير خارجي ولكن تبقى سيطرة إدارة تلك الأجهزة لسكان المجتمع نفسه وفي المجتمعات الحضرية تتسم المجتمعات المحلية بكبر الحجم نسبيا وكثافة السكان فيمكن تقسيم المجتمع المحلي إلى مناطق أصغر تسمى الجيرة.

---

[60]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سابق؛ ص 204.

– أجهزة شعبية على مستوى المجتمع ككل: تعتبر جمعيات تنمية المجتمع المحلي مثال لها فهي جهاز شعبي يعبر عن ممارسة سكان المجتمع للديمقراطية في إطار مشروع أهلي مكون من الأهالي أنفسهم تدعمه خبرة العاملين من الموظفين في المجتمع[61].

6- عوامل التنمية:

– القضاء على عقدة الخوف عند المجتمعات من الحكومة وموظفيها: يعود هذا الخوف عند المجتمعات الزراعية والبعيدة عن مراكز المدن من الحكومات للدور الذي كان يقوم به موظفوها أثناء جبايتهم للضرائب أو من خلال تعقبهم للمخالفين لذا كان يسود عند هذه المجتمعات التخوف والتردد من الإقبال على أي مشروع حكومي ومن الأفضل أن تسعى برامج التنمية إلى تنظيم هذه المجتمعات بإشراكها مع رجال الأعمال في إدارة شؤونها وإخراجها من العزلة التي عاشت فيها قرون.

– خلق عملية دفع نحو التغير المنشود في المجتمعات المحلية: تمثل الزراعة المورد الرئيسي للدخل القومي في معظم البلدان النامية لذلك من الضروري زيادة الإنتاج الزراعي بإستخدام الآلات الحديثة والأساليب المتطورة ودفع عجلة التقدم.

– المساهمة في مشاريع التنمية الإجتماعية عن طريق العمل الجماعي: تتطلب تنمية المجتمع حث المواطنين وتشجيعهم وكذا شركاء التنمية أمثال رجال الأعمال والدولة على تحسين ظروف الإجتماعية والإقتصادية عن طريق العمل الجماعي من خلال المساهمة في برامج التنمية نذكر التمويل الذاتي والجهد المحلي والمساعدات الحكومية إضافة إلى التبرعات والإشتراكات.

– تحقيق التكيف الإجتماعي في المدن والمراكز الصناعية: يجب أن تنصب برامج تنمية المجتمعات المدن على مساعدة هذه الجماعات الريفية المهاجرة إلى المدن إلى إكتساب المهارات والخبرات والقدرات التي

[61]- أحمد الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان؛ مكتب الجامعي الحديث؛ ط1، أسوان، 2009؛ ص، ص 164، 165.

تمكنهم من التكيف مع الحياة المدنية والإنخراط فيها كما تعتبر برامج التنمية وسيلة هامة من وسائل تحقيق التنمية الوطنية في الدول النامية[62].

7- آليات تحقيق التنمية المحلية:

يتطلب إنجاز برنامج تنموي محلي، جملة من الآليات الواجب توافرها لتحقيق مشروع طموح، لبعض القضايا في تسيير المجموعات المحلية منها على وجه الخصوص، المؤهلات العلمية والعملية لتسيير الموارد المادية والبشرية بالإضافة إلى الكفاءة والمؤهل العلمي المتخصص في مجال التسيير، ويضاف إليه الآليات الضرورية وهي:

- وضع قوانين تتماشى وتطوير التنمية المحلية: يعني إعادة النظر في القوانين الحالية على المستوى المحلي (قانون البلدية والولاية) وفسح المجال للمبادرة وفق برامج مسطرة ومحددة الأهداف، للجهات المحلية مسؤولية التخطيط والتنفيذ للدولة دور الرقابة والمحاسبة، وإعادة النظر في قوانين الهيئات الأخرى المساعدة لتحقيق هدف التنمية كالقانون المصرفي (البنكي) والمؤسسات الإقتصادية المحلية.

- تأهيل الكفاءات: ولتحقيق هذا المبتغى يجب الرجوع إلى كيفيات التأهيل المعمول بها حاليا على المستوى المحلي وإستبدالها بما يوافق إحداث التنمية، وعلى الأحزاب أن تهتم أكثر بوطنها ومواطنيها وتغير من نهجها الحالي، وقد طورت الدراسات الحديثة في مجال التسيير مناهج جديدة، مفادها وضع الكفاءات العليا في مواجهة الجمهور وحل المعضلات، فالمؤهلات يجب أن تقترب من المجتمع.

- رواتب وتحفيزات مناسبة: الكفاءات لا تأتي دون مقابل مقبول، والمعمول به في بعض الدول، تقسيم الرواتب إلى جزء ثابت وآخر متغير، مع ربط الثاني بتحقيق الأهداف المسطرة والقيمة المضافة والتعامل مع الواقع السلبي والعمل عل إزالته (بطالة، سكن، آفات إجتماعية)[63].

8- إستراتيجية التنمية:

[62]- حمد الطفيلي: علم الإجتماع ودور الشباب في الريادة المجتمعية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2008، ص، ص 33، 34.
[63]- جمال الدين مغوفل: التنمية المحلية-البلدية والولاية-، دار الخلدونية، دط، الجزائر، 2005، ص - ص28-32.

لفهم إستراتيجية التنمية لا بد من التطرق إلى أربع وثائق هامة تتعلق بإستراتيجية التنمية:

الوثيقة الأولى: على مستوى الدولي.

فيطرح معالجة متعمقة لنقص الحكم الصالح والحرية ويعرض التقرير البنى والعمليات المجتمعية الضامنة للحرية التي يقوم على:

– صون الحرية والإرتكاز على المشاركة الشعبية الفعالة، والإعتماد على المؤسسات بإمتياز.

– عمل المؤسسات بكفاءة وشفافية كاملة، وتخضع للمساءلة الفعالة

– سيادة القانون، تنفيذ الأحكام بكفاءة من جانب السلطة التنفيذية

الوثيقة الثانية: ذات مستوى قومي وهي وثيقة الإعلان العربي صادرة عن مسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط، تواجه معوقات أهمها:

– عدم الإستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن ومشكلة الفقر

– تزايد الأمية وإرتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها، والإستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية

– محدودية الموارد الطبيعية وسوء إستغلالها.

الوثيقة الثالثة: على مستوى إقليمي وهي وثيقة سياسات خطط التنمية وتتمثل في:

– تنمية وتهيئة المواطن إجتماعيا وثقافيا وصحيا حتى يتمكن من مواكبة متطلبات التنمية الحديثة، تنمية القوى البشرية بالتعليم والتدريب وتوفير البيئة الصحية المناسبة، تحقيق توازن سكاني، تحقيق الرخاء الإجتماعي.

الوثيقة الرابعة: على مستوى محلي: تحدد أولويات التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

– ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتحقيق العدل والمساواة

– ضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، العمل على تحقيق مجتمع المعرفة والرفاه الإجتماعي[64].

– الإرتقاء بالمستوى المعيشي، المحافظة على البيئة

[64]- صالح خليل أبو أصبع: الإتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، دار البركة، ط1، عمان، 2009، ص 59.

– التنافسية في قطاع السياحة[65].

9– دور التنافسية في دعم التنمية:

إن التنافسية الجوهر الحقيقي لتدعيم المسارات التنموية من خلال أهدافها في كافة الإقتصاديات العالمية ومن أبرز الأدوار التي تلعبها التنافسية في دعم التنمية هي:

– الشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص، من خلال وضع المعلومات في إطار عام كمرجع لربط الإستراتيجية التنموية.

– وضع إطار تنافسي للتفكير والتحليل ووضع آلية للتنمية من خلال نشر المعلومات.

– سعي الدول النامية لتحسين مؤشراتها التنافسية يعد في حد ذاته مؤشر للخطط التنموية.

– دعم أحد الأهداف الإستراتيجية للتنمية وهي ضرورة تشجيع الشركات على الإندماج وتحقيق الميزة التنافسية.

– ضرورة التركيز على العنصر البشري بإعتباره الركيزة الأساسية للتنمية

– ضرورة نشر ثقافة تنافسية وتعزيز دورها في دعم التنمية المستدامة وحث رجال الأعمال على الإبداع وتبني أسس البحث والتطوير وعلى ضرورة الشراكة مع المؤسسات الحكومية لتطوير إستراتيجية التنافسية العالمية

– الإيجابيات التي تدعم التنافسية التنمية هي تصنيف الدول تنافسيا حسب مستوى التنمية، وتعديل المسارات التنموية ومحاولة القضاء على عوائق التنمية

– جذب الإستثمار المحلي والأجنبي لتحقيق التطور الإقتصادي بالنسبة لرجال الأعمال يقع عليهم ضرورة إستخدام أموالهم في مجالات إستشارية تساعد على خلق فرص عمل للمتعطلين، وبنفس الدرجة عليهم أن

[65]- حشماوي محمد: المدرسة التحضيرية في العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، مجلة المناجير، دورية، العدد 02، جوان 2015.

يدركوا فن التعامل مع العمال، ومن حق هؤلاء العمال في المشاركة وإبداء الرأي في الموضوعات التي تهم حياتهم جميعا[66].

10- الشروط الإجتماعية الإقتصادية للتنمية:

- القضاء على الفقر والإستبعاد: يعد الفقر عائقا أمام الديمقراطية ذلك أن السعي المتواصل لتأمين ضروريات الحياة والتغلب على المحن المرتبطة بالفقر وأنواع العنف لا يسمحان أبدا بالمشاركة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية ولن يمكن القضاء على الإستبعاد من الحياة السياسية والإجتماعية إلا بالقضاء على الفقر وبالمشاركة المستمرة في حياة المجتمع المحلي وفي هذا الصدد يوصي الفريق اليونسكو بالقيام بما يلي:

- تنظيم حملة لتوعية رجال الأعمال بشأن مسؤولياتهم وجدوى هذه البرامج

- إعداد دراسة شاملة عن الإستبعاد والتهميش مع تحديد أسبابهم في مختلف الظروف

- إعداد برامج لتدريب القادة والمديرين ومواصلة برنامج المنظمة الخاص بالتدريب التقني

- إجراء دراسات بشأن تأثير الشروط المرتبطة بالمساعدة الدولية والنتائج السلبية للعقوبات على التنمية.

- نشر ثقافة ديمقراطية: إن ممارسة الديمقراطية تتوقف على وجود مؤسسات تتيح مشاركة أعضاء المجتمع في إتخاذ القرارات التي تتعلق بهم كما تتوقف على موقف فكري وإستعداد للتسامح وإحترام الآخرين ويعد قيام ثقافة ديمقراطية شرطا ضرورية لتعزيز الثقافة الإجتماعية والإقتصادية ولا بد القيام بمايلي:

- تعزيز نشاط المنظمة في مجال تنمية القدرات الذاتية وإنشاء المؤسسات الملائمة على الصعيد المحلي

- دعم أشكال جديدة من الشراكة داخل المجتمع المدني تضم أطراف فاعلة إجتماعية

- إعداد ونشر مواد إعلامية وتربوية توجه رجال الأعمال الذين يضطلعون بمسؤولياتهم إجتماعية

- تعبئة الأطراف الفاعلة غير حكومية: من خلال:

- رسم إستراتيجيات لدعم المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير حكومية

---

[66]- مصطفى أحمد حامد رضوان: التنافسية كآلية من آليات العولمة الإقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2011، ص-ص، 212 - 233.

– الإستمرار في إطار إستراتيجيات العمل في التعاون مع الأطراف الفاعلة غير حكومية

– العمل على تعزيز مسؤوليات المنظمات غير الحكومية وتشجيع الشفافية في العلاقات

– دعم تنمية منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي[67].

خلاصة الفصل:

بعد التطرق إلى مختلف جوانب موضوعنا بما يحمله من مفاهيم ودلائل تخص موضوعنا نجد أن التنمية المحلية تحظى بإهتمام واسع في العلوم الاجتماعية وغيرها من العلوم الأخرى لما لها أهمية في الحياة الاجتماعية وما تحمله من دور بارز وفعال في المجتمع، خاصة في ظل مشاركة رجال الأعمال في مختلف المشاريع التنموية.

[67]- بطرس بطرس غالي: التفاعل بين الديموقراطية والتنمية، تقرير توليفي جامع، فرنسا، 2003، ص، ص 36، 38.

الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد الفصل

أولا: مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2- المجال الزماني

3- المجال البشري

ثانيا: منهج الدراسة

ثالثا: أدوات جمع البيانات

رابعا: عينة البحث

خامسا: أدوات تحليل الإحصائي

خلاصة الفصل

تمهيد:

– بعد التطرق إلى الأسس النظرية لموضوع البحث وأهم الجوانب المرتبطة بدور رجال الأعمال في التنمية المحلية، سيتم ربط بين الفصول النظرية والدراسة الميدانية من خلال ترجمة المعلومات والحقائق إلى معطيات ملموسة بإتباع منهجية تحول الإطار النظري إلى حقائق واقعية في ضوء البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من رجال الأعمال بولاية تبسة، كذلك سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى الخطوات المنهجية التي تم الإعتماد عليها في التعرف على مجالات الدراسة التي تتمثل في المجال المكاني والزمني، والتطرق إلى منهج الدراسة والأدوات التي تم الإعتماد عليها في جمع البيانات.

أولا: مجالات الدراسة

هناك ثلاثة مجالات رئيسية للدراسة هي المجال المكاني، المجال الزماني، المجال البشري.

1- المجال المكاني:

نقصد به المجال الجغرافي الذي طبقت فيه الدراسة، وقد تم إختيار ولاية تبسة لدراسة دور رجال الأعمال، حيث تم توزيع الإستمارة، في المناطق التالية:

بلدية بئر العاتر، حي الجرف بمدينة تبسة، حي طريق عنابة، طريق قسنطينة، سكانسكا، المنطقة الصناعية أين يتواجد رجال العمال، حي واد الناقص.

2- المجال الزمني:

الفترة الأولى: وتتمثل هذه الفترة في زيارة إستطلاعية وذلك يوم 2017/09/11 قمنا بزيارة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط للتعرف على تعاملاتهم من رجال الأعمال.

في تاريخ 2017/09/19 قمنا بزيارة مكتب الكنفدرالية العامة لأرباب العمل وذلك للتعرف على مهام رئيس الكنفدرالية المرتبطة بالتنمية المحلية، وزيارة المركز الوطني للسجل التجاري وذلك للحصول على عناوين رجال أعمال بولاية تبسة.

– في تاريخ 2017/10/02 تم جمع الدراسات السابقة وتحديد المفاهيم وضبطها، وتحليل متغيرات البحث إلى أبعاد ومؤشرات وكان ذلك إلى غاية 2017/11/01.

الفترة الثانية: خلال شهر نوفمبر تم وضع خطة البحث والإلمام بالإطار النظري.

– في تاريخ 2017/12/04 تم ضبط الإشكالية في الشكل الأول، وفي 2017/12/25 إلى غاية 2018/01/02 تم ضبط الإشكالية في الشكل النهائي، وتم تحديد أدوات جمع البيانات.

الفترة الثالثة: في 2018/01/16 قمنا بتقديم طلب معلومات إلى غرفة التجارة والصناعة وذلك للإستفادة منهم في بناء الإستمارة، وفي 2018/01/26 قمنا بتقديم طلب معلومات إلى مديرية الأشغال العمومية لإفادتنا بعناوين رجال الأعمال المتعاملين معهم.

– في 2018/02/05 تم ضبط الإستمارة وتحكيمها من طرف الأساتذة تم تعديلها يوم 2018/02/28.

الفترة الرابعة: 2018/03/06 تم توزيع الإستمارة بشكل رسمي على رجال الأعمال بولاية تبسة.

تم إجراء مقابلة يوم 2018/03/08 مع رئيس الكنفدرالية العامة لأرباب العمل للإستفادة من بعض المعلومات.

– يوم 2018/03/29 تم ملأ كل الإستمارات من رجال الأعمال.

الفترة الخامسة: وهي المرحلة الأخيرة حيث تم تفريغ البيانات يوم 2018/03/31 إلى غاية شهر أفريل، وقمنا بتحليل البيانات والإجابة على تساؤلات الإشكالية.

3– المجال البشري:

بما أن هذه الدراسة تهدف لمعرفة دور رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية، فقد إعتمدنا في جمع البيانات من رجال الأعمال بولاية تبسة، من خلال المعلومات المقدمة من طرف مديرية الأشغال االعمومية بولاية تبسة، وغرفة الصناعة والتجارة فإن عدد رجال الأعمال يقارب 90 رجل وهو عدد غير محدد، حيث لم تقدم وثائق كافية لتحديد العدد الإجمالي بدقة.

– وتم دراسة 45 رجل أعمال بالقطاعات التالية:

– الخدماتي: 20 رجل أعمال، ينتمون للأنشطة والمجالات الآتية:

البناء، تقديم خدمات سياحية، أشغال الطرقات والمطارات، النقل.

– التجاري: 10 من رجال الأعمال تتعلق أعمالهم بالبيع بالجملة، كراء آلات متعلقة بالبناء.

– الصناعي: 10 من رجال الأعمال تتعلق أنشطتهم بصناعة المطابخ، صناعة ديكور الأرضيات، صناعة منتوجات غذائية.

– الفلاحي: 5 من رجال الأعمال تتعلق أنشطتهم بمؤسسات تربية النحل، مستثمر في أعمال البيوت البلاستيكية.

ثانيا: منهج الدراسة

إن إختيار منهج الدراسة يتم بناءا على طبيعة الموضوع وعلى أهداف البحث التي يمكن إعتبارها أحد أهم العوامل الأساسية في تحديد المنهج، ويعرف المنهج بأنه أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة[68].

– فهو الطريق الواضح فهو يؤدي إلى غايات ومقاصد معينة إذن هو السبيل العلمي الذي يسلكه أي باحث[69].

وبناءا على هذه الأسس الموضوعية التي تم التوصل إلى المنهج الملائم للدراسة وهو المنهج الوصفي من خلال إستخدام المسح بالعينة بإعتباره أحد المناهج الأساسية، ومن أكثر المناهج تداولا التي تتيح للباحث عادة الحصول على معلومات وبيانات مهمة حول موضوع البحث.

يعرف منهج المسح الاجتماعي على أنه الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته بقصد تقديم برنامج إنشائي لإصلاح الاجتماعي.

---

[68]- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص 33.

[69]- نجيب الحصادي: نهج المنهج، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، دون سنة، ص 113.

– فهو دراسة للظروف الاجتماعية التي تؤثر في مجتمع معين سواء كان مجتمع، جيرة، قرية، مقاطعة بقصد الحصول على معلومات وبيانات كافية يمكن الإستفادة منها في وضع تنفيذ مشروعات إنشائية للإصلاح الاجتماعي[70].

فالمسح الاجتماعي عملية هادفة ترمي إلى تحقيق أهداف محدودة فهو يستخدم العديد من الوسائل والأدوات مثل الخبرة الشخصية والملاحظة والمقابلة، يستفاد بالمسح الاجتماعي في الدراسات الاجتماعية وتجديد المدى وتأثيره على المجتمع وتقدير مدى معرفة الأفراد بهذه المشكلات ومعرفة الإمكانيات الموجودة والمتوقعة لحل هذه المشكلة[71].

ثالثا: أدوات جمع البيانات

1- المقابلة:

– هي محادثة موجهة بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو عدة أشخاص[72].

– المقابلة تعني الإستبيان الشفوي، ويعني الإلتقاء بعدد من الناس وسؤالهم شفويا عن بعض الأمور التي تهم الباحث بهدف جمع إجابات تتضمن معلومات وبيانات يفيد تحليلها في تفسير المشكلة أو إختيار الفروض[73].

– المقابلة عبارة عن حوار أو مناقشة، تكون بين الباحث وشخص آخر بغرض الوصول إلى معلومات تعكس حقائق ومواقف محددة، يحتاج الباحث التوصل إليها في ضوء أهداف بحثه، وتمثل مجموعة الإستفسارات التي يتطلب الإجابة عليها أو التعقيب عليها وتكون عادة المقابلة وجها لوجه بين الباحث والشخص المعني بالبحث، ولكن ظهرت وسائل أخرى للمقابلة مثل الإتصال عبر الهاتف أو عبر الأنترنيت أو عبر وسائل إتصال حديثة[74].

---

[70]- إبراهيم براش: المنهج العلمي وتطبيقاته، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 152.
[71]- عصام حسن أحمد الدليمي، علي عبد الرحيم صالح: البحث العلمي أسسه ومناهجه، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص 155.
[72]- فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2002، ص 131.
[73]- مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص 171.
[74]- عامر إبراهيم قنديلجي: البحث العلمي وإستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2012، ص 174.

2- الإستمارة:

- تعرف الإستمارة على أنها مجموعة الأسئلة والإستفارات المتنوعة، والمرتبطة بعضها بالبعض الآخر بشكل يحقق الهدف أو الأهداف، التي يسعى إليها الباحث بضوء موضوعه والمشكلة التي إختارها لبحثه، وترسل الإستفسارات المكتوبة عادة بالبريد، أو أية طريقة أخرى إلى مجموعة من الأفراد أو المؤسسات الذين إختارها الباحث كعينة لبحثه، ومن المفروض الإجابة عن مثل تلك الإستفسارات وتعبئة الإستبيان بالبيانات والمعلومات المطلوبة فيها وإعادتها إلى الباحث[75].

- تعتبر الإستمارة إحدى أهم الوسائل لجمع المعلومات عن مشكلة البحث، ويكون الإستبيان شكل أسئلة مختارة لتجيب عليها العينات المختارة[76].

* وعليه تم بناء الإستمارة وفق المراحل التالية:

بعد تحديد أهداف الدراسة تم ضبط محاور الإستبيان

- صياغة أسئلة خاصة بكل محور وتتمثل في أسئلة مغلقة ومفتوحة.

- تكون الإستبيان من 4 مراحل:

- حيث أن الأول تضمن بيانات شخصية تضم 3 أسئلة

- الثاني: أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحليةتضم 11 أسئلة

- الثالث: معوقات مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية تضم 10 أسئلة

---

[75]- محمود محمد الجراح: أصول البحث العلمي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2008، ص 147.
[76]- وجيه محجوب: البحث العلمي ومناهجه، دار المناهج للنشر والتوزيع، دط، عمان-الأردن، 2015، ص 161.

– الرابع: أفاق مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحليةتضم 8 أسئلة.

* حيث تم تحكيم الإستمارة من قبل 5 أساتذة وبعد ذلك تم توزيع 45 إستمارة على رجال الأعمال بولاية تبسة لمدة 21 يوم وإسترجاع الإستمارة بعددها الأصلي 45 إستمارة لأن التوزيع كان بطريقة مباشرة.

* أسماء الذين قاموا بتحكيم الإستمارة:

الرقم	الإسم واللقب	الرتبة
01	بلهوشات الشافعي	أستاذ محاضر (ب)
02	بوزغاية مراد	أستاذ مساعد (أ)
03	بوزيان عبد الغني	أستاذ محاضر (ب)
04	عبد الكريم بلعميرة	أستاذ مساعد (أ)
05	شتوح فاطمة	أستاذ محاضرة (ب)

* قياس مستوى صدق الإستمارة

وفق معادلة لاوشيLawshe $CVR=\frac{n - N/2}{N/2}$

صدق الأداة: مج CVR/عدد العبارات × 100

$$90 = 100 \times \frac{28,8}{32}$$

رابعا: عينة الدراسة

1- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من رجال أعمال ولاية تبسة، حيث يتكون مما يقارب حوالي 90 رجل أعمال وذلك بشكل غير محدد ودقيق لعدم إستناد إلى وثائق رسمية من جميع المؤسسات المتعاملين معهم.

2- عينة الدراسة:

1/2- وصف العينة: العينة عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة، حيث يتم جمع المعلومات والبيانات من عنصر وحالات محددة يتم إختيارها بأسلوب معين من جميع عناصر مفردات مجتمع الدراسة بما يعمل على تحقيق هدف الدراسة[77] وهناك عدة عوامل ساعدتنا على إختيار حجم ونوع العينة، بينما أن حجم مجتمع الدراسة غير محدد في هذه الدراسة بشكل دقيق، ومجتمع البحث متجانس فقد أدى بنا إلى إختيار عينة عشوائية عرضية.

2/2- خصائص العينة:

جدول رقم (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.

العمر	التكرار	النسبة المئوية
[34-30]	14	%31,11
[39-35]	07	%15,56
[44-40]	04	%8,89
[49-45]	03	%6,67
50 فما فوق	17	%37,78
المجموع	45	100

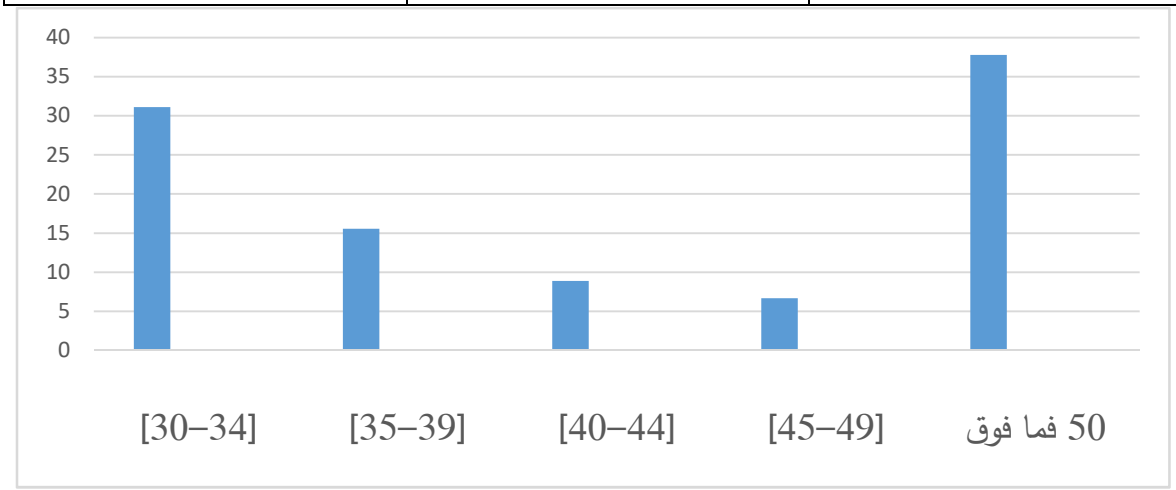

شكل رقم (01) يبين توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

[77]- رجب مصطفى عليان: البحث العلمي أسسه ومناهجه وأساليبه وإجراءاته، بيت الأفكار الدولية، عمان، 2008، ص 156.

يبين الجدول رقم (01) أعلاه مختلف الفئات العمرية لعينة البحث، ونلاحظ أن الفئة العمرية 50 فما فوق تمثل نسبة 37,78 % وهي النسبة الأكبر بالمقارنة مع باقي الفئات، ثم تليها الفئة 30-34 تمثل نسبة 31,11% وتليها الفئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 35-39 تمثل نسبة 15,56%، ثم تليها فئة المبحوثين التي تتراوح أعمارهم من 40-44 تمثل نسبة 8,89% ثم تليها فئة 45-49 التي تمثل نسبة 6,67%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن رجال الأعمال بولاية تبسة يغلب عليهم طابع كبار السن وهذه المرحلة قد أكملوا فيها تكوينهم العلمي، وأنهم إستفادوا من تجارب الحياة المهنية ومن خلال تجاربهم السابقة المتمثلة في المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة يصمد ويبدأ في المشاريع الكبيرة، بما يتناسب وخبرته المهنية وقراراته في السنوات الأولى من أعماله.

ب- خصائص العينة حسب الحالة العائلية:

جدول رقم (02) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	11	%24,44
متزوج	34	%75,56
المجموع	45	100

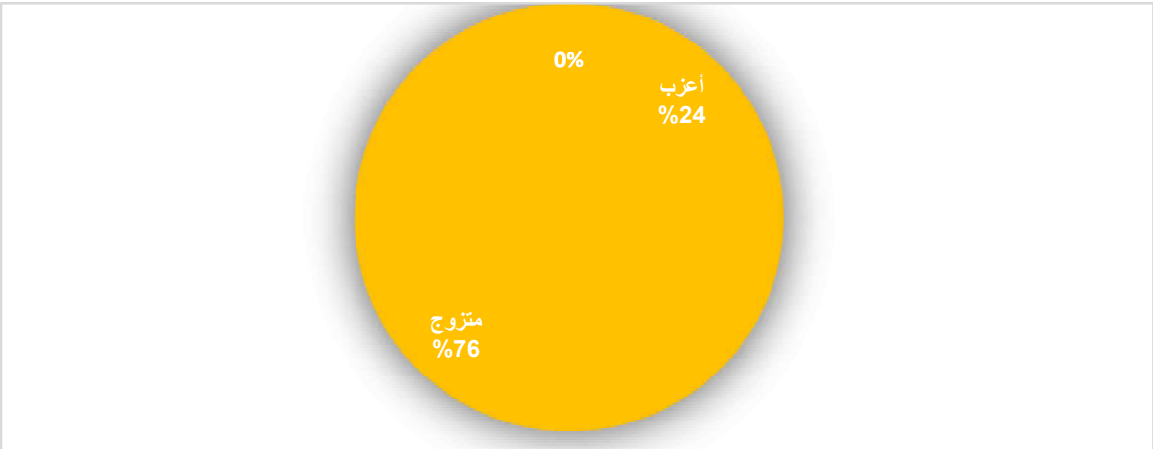

شكل رقم (02) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

يبين الجدول رقم (02) أعلاه مختلف الحالات العائلية لعينة البحث، ونلاحظ أن الحالة العائلية الممثلة للمتزوجين تعتبر أكبر نسبة وهي 75,56% مقارنة مع باقي الحالات، ثم تليها فئة العازبين بمجموع 11 مبحوث والمعبر عنها بـ 24,44%، وتليها المطلقين بنسبة 0% والأرامل بنسبة 0%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن نسبة المتزوجين أعلى مما يدل حاجة رجال الأعمال للعمل وبذل كل الطاقات البشرية لتقديم أفضل الوضع لعائلته مما يحتم عليهم التفكير في مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، بحيث يقع العبء الأكبر على المتزوج لسد حاجات عائلته المتنوعة.

أما النسبة الأخرى فتمثل نسبة العازبين، وهي الفئة الأكثر تحمسا لإعداد مستقبل راقي من خلال تجسيد أفكار بناءة.

ج- خصائص العينة حسب المستوى التعليمي:

جدول رقم (03) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	04	%8,89
ثانوي	17	%37,78
جامعي	24	%53,33
المجموع	45	100

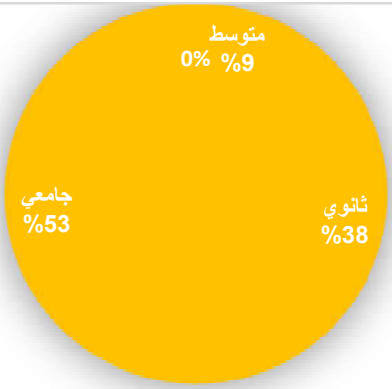

شكل رقم (03) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

يبين الجدول رقم (03) أعلاه مختلف المستويات التعليمية لعينة الدراسة ونلاحظ أن المستوى التعليمي الجامعي يضم أكبر نسبة وهي 53,33% ويليه المستوى الثانوي 37,78%، ويليه المستوى المتوسط، أما المستوى الأمي فهو معدوم بالنسبة لرجال الأعمال في ولاية تبسة.

وبقراءة نتائج الجدول نجد أن المستوى التعليمي لرجال الأعمال عالي وهذا يرتبط بنوعية العمل المقاولاتي والأشغال الكبرى التي تحتاج إلى شهادة وإستراتيجية في العمل، بحيث يلجأ المتخرجون من الجامعات على إنشاء وكالات وهيئات خاصة ومشاريع تضم مختلف المجالات وذلك لتحقيق ذاتهم وإستغلال طاقاتهم.

أما المستوى الثانوي فيكونون عادة خريجي التكوين المهني يقومون بوضع أفكار صغيرة ثم متوسط وبعدها إنشاء مشاريع كبيرة لتجسيد أفكارهم، والملاحظ في الجدول أعلاه شبه غياب رجال الأعمال ذو المستوى المتوسط ويمكن أن يرجع ذلك إلى عدم قدرة هذه الفئة على التعامل مع الإجراءات والشروط القانونية لإنشاء مؤسسة خاصة.

خامسا: أدوات التحليل الإحصائي

- بعد جمع البيانات نقوم بمعالجتها إحصائيا من خلال الإحصاء الوصفي وذلك بالأساليب الإحصائية التالية:

1- التفريغ: حيث تم تفريغ البيانات المتحصل عليها من الإستمارات وتصنيفها حسب المحاور والأسئلة الموضوعة في الإستمارة.

أ- المحور الأول: بيانات شخصية.

ب- المحور الثاني: أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية.

ج- المحور الثالث: معوقات مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية.

د- المحور الرابع: آفاق مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية.

2- رسم الجداول: بعد تفريغ البيانات قمنا برسم جداول بسيطة حيث إحتوت على:

أ- التكرارات: وهي مجموع بدائل الإجابات.

ب- النسب المئوية: حيث تم حساب النسب المئوية كالآتي:

قسمة حاصل مجموع التكرارات لكل عبارة على حجم العينة × 100

$$\frac{\text{مجموع التكرارات}}{\text{حجم العينة}} \times 100$$

3- العرض البياني: حيث إستخدمنا:

أ- الأعمدة البسيطة: وذلك لتمثيل الجدول رقم (01) حيث أن بيانات الجدول تابعة للمتغير الكمي المتقطع والأعمدة البسيطة هي التي تمثل هذا النوع من المتغيرات.

ب- الدوائر النسبية: تم إستخدامهم لتمثيل بيانات الجدول رقم (02) والجدول رقم (03) وهي تابعة للمتغير النوعي، حيث أن الدوائر النسبية تناسب هذا النوع من المتغيرات.

خلاصة الفصل:

- من خلال هذا الفصل تم توضيح أهم الخطوات المنهجية التي إعتمدنا عليها حيث شكلت لنا طريقا لمعالجة الموضوع ميدانيا وتوفير أهم المعلومات المهمة والمتنوعة حول موضوع دور رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تبسة، والتي من خلالها يتم تفسير بيانات الدراسة والتوصل إلى الإجابة على أسئلة إشكالية البحث.

الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات

تمهيد الفصل

1- عرض وتحليل النتائج

المحور الثاني: أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية

المحور الثالث: معوقات مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية

المحور الرابع: آفاق مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية.

خلاصة الفصل

تمهيد:

سيتم التعرض في هذا الفصل إلى تفريغ البيانات في جداول تكرارية من خلال جملة الأسئلة الموجودة في الإستمارة التي تم توزيعها على أفراد العينة من رجال الأعمال المتعلقة بموضوع الدراسة والتي إشتملت على مؤشرات وأبعاد الموضوع "دور رجال الأعمال في التنمية المحلية" حيث إعتمدنا في هذا الجانب على تعميم البيانات وقراءتها وتحليلها في ضوء الأسئلة الفرعية.

عرض وتحليل النتائج:

المحور الثاني: أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية

جدول رقم (04) يبين المسؤولية عن الأعمال التطوعية

المسؤولية عن الأعمال التطوعية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	37	%82,22
لا	08	%17,78
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (04).

يبين الجدول رقم (04) مسؤولية رجال الأعمال عن الأعمال التطوعية بحيث تمثل نسبة المسؤولين 82,22%، والغير مسؤولين عن الأعمال التطوعية 17,78%.

وبقراءة هذه النتائج يتضح أن معظم رجال الأعمال مسؤولين عن الأعمال التطوعية لأنهم يعملون من خلال أنماط ثقافية ومحددات إقتصادية وقانونية وسياسية وإجتماعية وتقنية ومن أهمية هذه المحددات أن يكونوا رجال الأعمال مسؤولين عن الأعمال التطوعية في المجتمع المحلي، فمسؤوليتهم لم تنحصر على الأسهم والسندات بل إن مسؤوليتهم تتسع لمواجهة متطلبات المجتمع المحليحيث تعتبر المنظمات الاقتصادية نظاما

مفتوحا، تتفاعل مع البيئة التي تعمل في نطاقها، بحيث تكون المسؤولية مستمرة وفي إطار قانوني منظم في مختلف مجالات المجتمع المحلي.

أما باقي رجال الأعمال بنسبة 17,78% غير مسؤولين عن الأعمال التطوعية ولكنهم مساهمين في الأعمال التطوعية ويرجع السبب لبعض الإلتزامات الإدارية.

جدول رقم (05) يبين مشاركة رجال الأعمال في أنشطة إحتماعية مختلفة

المشاركة	التكرار	النسبة المئوية
حملات التطوع	28	%62,22
مشاريع محاربة الفقر	17	%37,78
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (05).

يبين الجدول رقم (05) مشاركة رجال الأعمال في أنشطة إحتماعية مختلفة فالمشاركين في حملات التطوع 28 مبحوث ممثلين بنسبة 62,22%، أما المشاركين في مشاريع محاربة الفقر 17 مبحوث ممثلين بنسبة 37,78%.

وبقراءة هذه النتائج يتضح أن أغلب رجال الأعمال مشاركين في حملات التطوع كتوسيع المحيط العمراني والمساهمة في عمليات النظافة وتوفير مبالغ مالية للمرضى لإجراء عمليات جراحية وكذلك التطوع في بناء المدارس...إلخ وذلك بهدف الإرتقاء بالمجتمع المحلي وتنميته، كذلك المشاركة في مشاريع محاربة الفقر كتوفير السكن للعائلات الفقيرة، والتكفل باليتيم، وذلك في إطار مجتمعي تحت مبادئ شخصية وفي إطار إنساني وهذا يضمن مكانة بالنسبة لرجال الأعمال.

جدول رقم (06) يبين مساهمة رجال الأعمال في توفير فرص عمل جديدة

المساهمة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	34	%75,56
لا	00	%00
أحيانا	11	%24,44
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (06).

يبين الجدول رقم (06) مساهمة رجال الأعمال في توفير فرص عمل جديدة، بحيث يبين الجدول أعلاه أن المساهمين تمثلهم بنسبة 75,56%، وتليها المساهمين أحيانا بنسبة 24,44%، حيث ينعدم الغير المساهمين بنسبة 00%.

وبقراءة هذه النتائج يتضح أن رجال الأعمال مساهمين بنسبة عالية في توفير فرص عمل جديدة وذلك من خلال إقامة مصانع وشركات وتوظيفهم في مختلف المجالات بإعتبارهم ينتمون للقطاع الخاص الذي يشمل الصناعة والخدمات وغيرها وبأحجام صغيرة ومتوسطة وكبيرة بحيث يتيحون الفرصة لآلاف العاملين، والمساهمين أحيانا، ذلك يبرر إنتقالهم في ولايات مختلفة وإقامتهم مشاريع في ولايات ودول مختلفة.

جدول رقم (07) يبين درجة إنفاق رجال الأعمال في أنشطة إستثمارية تسهم في حل مشكلة البطالة

درجة الإنفاق	التكرار	النسبة المئوية
درجة ضعيفة	09	%20
درجة متوسطة	26	%57,78
درجة كبيرة	10	%22,22
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (07).

يبين الجدول رقم (07) درجة إنفاق رجال الأعمال في أنشطة إستثمارية تسهم في حل مشكلة البطالة، نلاحظ أن المساهمين بدرجة متوسطة تمثل 57,78% وهي أكبر نسبة، تليها المساهمين بدرجة كبيرة بنسبة 22,22%، أما المساهمين بدرجة ضعيفة تمثل نسبة 20%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن رجال الأعمال المساهمين بدرجة متوسطة ممثلين أعلى نسبة وذلك بحسب نشاطهم الممارس، وإقامتهم للمؤسسات التي تستقطب عدد العمال ويمكن قياس درجة الانفاق بعدد العمال الذين تم توظيفهم بحيث يتم توظيف ما بين 45 إلى غاية 55 عامل ومن هنا يعتبر درجة متوسطة، أما عن رجال الأعمال الذين تم إنفاقهم في الأنشطة سواء الفلاحية أو الصناعية أو النفسية التي تسهم في حل البطالة بدرجة كبيرة في الجانب المحلي بنسبة متدنية وذلك لإنفاقهم في أنشطة إستثمارية في ولايات أخرى.

جدول رقم (08) يبين إمكانيات رجال الأعمال لحل المشكلات المجتمعية

الإمكانيات	التكرار	النسبة المئوية
فنية	15	%33,33
مالية	30	%66,67
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (08).

يبين الجدول رقم (08) أعلاه إمكانيات رجال الأعمال لحل المشكلات المجتمعية حيث أن الإمكانيات المالية تمثل نسبة 66,67% والنسبة الأكبر، مقارنة مع الإمكانيات الفنية التي تمثل نسبة 33,33%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن رجال الأعمال يقدمون إمكانيات مالية لأفراد المجتمع المحلي لحل مشكلاتهم، لأن كل المشكلات لايمكن حلها إلا بتقديم المال لتحسين ظروفهم وأوضاعهم لأن مشكلة الصحة تحتاج إلى إعانة مالية ومشكلة التعليم والسكن كذلك، أما عن رجل الأعمال الذين ينتهجون أساليب فنية لحل المشكلات المجتمعية من خلال الملتقيات والمداخلات وتحديد العديد من البرامج المنهجية لتحسين وضع المجتمع المحلي.

جدول رقم (09) يبين إستجابة رجال الأعمال لشكاوي المواطنين المقدمة

الإستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	%55,56
لا	04	%8,89
أحيانا	16	%35,56
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (09).

يبين الجدول رقم (09) إستجابة رجال الأعمال لشكاوي المواطنين المقدمة، ونلاحظ أن نسبة المستجيبين لشكاوي المواطنين تمثل 55,56% وتليها المستجيبين أحيانا بنسبة 35,56%، أما الغير مستجيبين لشكاوي المواطنين المقدمة تمثلت بنسبة 8,89% .

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال مستجيبين لشكاوي المواطنين المقدمة وذلك بغرض نشر الثقافة ومكافحة الأمية، وتحسين المرافق الصحية وتنظيم شؤون الشباب والقيام بمختلف المشروعات المجتمعية المحلية لتحسين أوضاعهم، أما بالنسبة للمستجيبين أحيانا ذلك بسبب إنشغالاتهم الإدارية الخارجية مما يصعب عليهم تلقي كل شكاوي المواطنين وإيجاد حل لها.

جدول رقم (10) يبين مساهمة رجال الأعمال في الحفاظ على البيئة المحيطة بولاية تبسة

المساهمة	التكرار	النسبة المئوية
إعداد الدراسات والأبحاث	08	%17,78
شراء المعدات	19	%42,22
إقامة الحدائق	09	%20,00
تدوير المخلفات	05	%11,11
المشاركة في ملتقيات التوعية	04	%8,89
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (10).

يبين الجدول رقم (10) مساهمة رجال الأعمال في الحفاظ على البيئة المحيطة، حيث نلاحظ أن المساهمين في شراء المعدات تمثلت نسبتهم 42,22% وتليها المساهمين في إقامة الحدائق بنسبة 20,00% وتليها المساهمين في إعداد الدراسات والأبحاث بنسبة 17,78%، وتليها المساهمين في تدوير المخلفات بنسبة 11,11% وتليها المساهمين في ملتقيات التوعية بنسبة 8,89%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال من مسؤوليتهم الاجتماعية المساهمة في الحفاظ على البيئة، كما أسهموا في المشروعات العامة للبيئة بحيث كانت المساهمة في شراء المعدات بنسبة عالية تمثلت في معدات فلاحية وتقنية إلخ كما أنهم ساهموا في إعداد الدراسات التي تشمل مواضيع الحفاظ على البيئة لنشر الوعي البيئي كذلك إقامة حدائق لترقية المظهر البيئي، كما أن البعض من رجال الأعمال ساهموا بدرجة متدنية في تدوير المخلفات وهيكلتها والبعض الآخر المشاركة في ملتقيات لتوعية المواطنين في الحفاظ على البيئة المحيطة.

جدول رقم (11) يبين تعاون رجال الأعمال مع الجهات الرسمية لمكافحة التلوث

التعاون	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%40
لا	27	%60
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (11).

يبين الجدول رقم (11) تعاون رجال الأعمال مع الجهات الرسمية لمكافحة التلوث، بحيث نلاحظ أن رجال الأعمال الغير متعاونين مع الجهات الرسمية بلغت نسبتهم 60%، وتليها المتعاونون مع الجهات الرسمية تمثلت نسبتهم 40%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن رجال الأعمال الغير متعاونين مع الجهات الرسمية لمكافحة التلوث نسبتهم عالية وذلك يبرر مساهمتهم في معالجة التلوث عن طريق المشاركة في الحملات التوعوية، كما يساهمون في معالجة المخلفات قبل رميها وإعادة تصنيع المخلفات، أما المتعاونون مع الجهات الرسمية نذكر منها البلدية، مديرية البيئة، وزارة النقل، وزارة البيئة ...إلخ، حيث يكون التعاون من خلال معرفة أسباب التلوث ووضع حلول له، لإبعاد المصانع عن المواطنين وتغيير الآلات القديمة بآلات تكنولوجية متطورة للقضاء على التلوث.

جدول رقم (12) يبين دعم رجال الأعمال للمشاريع الثقافية والرياضية

الدعم	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	%44,44
لا	25	%55,56

المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (12).

يبين الجدول رقم (12) يبين دعم رجال الأعمال للمشاريع الثقافية والرياضية، حيث نلاحظ أن 25 مبحوث لم يدعم المشاريع الثقافية والرياضية وتمثلت بنسبة 55,56 %، وتليها 20 مبحوث دعموا المشاريع الثقافية والرياضية وتمثلت بنسبة 44,44%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال لم يدعموا المشاريع الثقافية والرياضية، بإعتبار أعمالهم بعيدة عن النطاق الثقافي والرياضي ويعتبرونها أعمال ترفيهية لا جدوى منها.

جدول رقم (13) يبين رجال الأعمال المدعمين للمشاريع الثقافية والرياضية

الدعم	التكرار	النسبة المئوية
المساهمة في حديقة التسلية	2	%10,00
تنظيم رحلات طلابية لإكتشاف المنطقة	3	%15,00
تمثيل الولاية بلباس تقليدي بمركز الثقافة	1	%05,00
إقامة دورات رياضية	4	%20,00
دعم لاعبين كرة القدم	4	%20,00
توفير العتاد للاعبين	6	%30,00
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (12).

يبين الجدول رقم (13) يبين رجال الأعمال المدعمين للمشاريع الثقافية والرياضية، حيث نلاحظ أن المساهمين في توفير العتاد للاعبين بنسبة 30,00%، وتليها المساهمين في إقامة دورات رياضية بنسبة 20,00% وهي نفس النسبة التي يساهم بها رجال الأعمال في دعم لاعبين كرة القدم، تليها المساهمين في

تنظيم رحلات طلابية لإكتشاف المنطقة بنسبة 15,00%، تليها المساهمين في حديقة التسلية بنسبة 10,00%، أما المساهمين في تمثيل الولاية بلباس تقليدي بمركز الثقافة نسبتهم تكاد تنعدم.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم المدعمين للمشاريع الثقافية والرياضية ذلك بغرض ترقية المجتمع المحلي من خلال دعم الجمعيات ماديا كجمعية المستقبل لتكوين النشأ وإقامة دورات رياضية، إضافة إلى توفير كافة المستلزمات الرياضية.

جدول رقم (14) يبين مساهمة رجال الأعمال في تمويل أنشطة الجمعيات الخيرية

المساهمة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	%62,22
لا	17	%37,78
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (13).

يبين الجدول رقم (14) مساهمة رجال الأعمال في تمويل أنشطة الجمعيات الخيرية، حيث نلاحظ أن نسبة المساهمين في تمويل أنشطة الجمعيات الخيرية تمثلت بـ 62,22%، وتليها الغير مساهمين في تمويل أنشطة الجمعيات الخيرية بنسبة 37,78% .

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال مساهمين في تمويل أنشطة الجمعيات الخيرية مثلا الجمعية الخيرية الصحية بتقديم الدواء ومختلف المستلزمات الطبية، كذلك تقديم الغداء للمرضى، والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بتقديم الألبسة والألعاب كما أنهم يقدمون إعانات للجمعيات الخيرية التعليمية والثقافية، وهذا راجع إلى مبادئ رجال الأعمال الشخصية فالجمعية الخيرية أصلها التعاون والمساعدة والتضامن فهدف التمويل المحافظة على المصالح الاجتماعية من خلال مشاريع التثقيف الصحي ومكافحة الأمية وتقديم المساعدة للمستشفيات والعيادات الخيرية، أما عن رجال الأعمال غير مساهمين فهم يعتبرونها لا تحقق لهم الربح ويعتقدون أن تمويلهم للجمعيات قد يستفيد منها جهات أخرى لذلك هم يرفضون تمويل الجمعية الخيرية.

جدول رقم (15) يبين المشروعات العامة التي أسهم رجال الأعمال في تنفيذها

المشروعات العامة	التكرار	النسبة المئوية
رصف الطرق	18	%40
بناء المستشفيات	06	%13,33
طبع كتب ونشرها	08	%17,78
بناء المدارس	08	%17,78
بناء المساجد	05	%11,11
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (14).

يبين الجدول رقم (15) المشروعات العامة التي أسهم رجال الأعمال في تنفيذها، حيث نلاحظ أن معظم رجال الأعمال ساهموا في رصف الطرق بنسبة 40%، وتليها المساهمون في طبع كتب ونشرها بنسبة 17,78% وبناء المدارس بنسبة 17,78%، وتليها المساهمون في بناء المستشفيات بنسبة 13,33%، وتليها المساهمون في بناء المساجد بنسبة 11,11%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن رجال الأعمال لولاية تبسة قد ساهموا في رصف الطرق بنسبة عالية وذلك من خلال رسم إستراتيجية تناسب القطاع العمومي حيث كانت المساهمة بالمال وتقديم آلات ومعدات ومختلف مواد البناء لإنجاز الطرق لأن رجال الأعمال ومؤسساتهم أصبحوا منظمات رئيسية لها تأثيرها الواضح على المجتمع المحلي لأن رجال الأعمال يتأثر بالمحيط المتغير الذي يعمل فيه، كذلك من مساهمتهم طبع الكتب ونشرها للإستفادة من مختلف شرائح المجتمع المحلي والمجتمع ككل من الأفكار الاقتصادية والإجتماعية لزيادة درجة الوعي.

المحور الثالث: معوقات مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية

جدول رقم (16) يبين إذا كانت قيود تحدد مقدار المشاركة في المشاريع

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	36	%80
لا	09	%20
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (15).

يبين الجدول رقم (16) إذا كانت قيود تحدد مقدار المشاركة في المشاريع، حيث نلاحظ أن 36 مبحوث لديهم قيود قانونية تحدد مقدار المشاركة في المشاريع تمثلت بنسبة 80%، ويليها المبحوثين الذين لا توجد قيود قانونية تحدد مقدار المشاركة في المشاريع بنسبة 20%.

وبقراءة النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال لديهم قيود قانونية تحدد مقدار مشاركتهم في مشاريع مختلفة من خلال المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، كما أن هناك قيود متعلقة بمخاطر تسيير المشروع.

جدول رقم (17) يبين صعوبة حصول رجال الأعمال على أراضي لمزاولة أنشطة إستثمارية

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	35	%77,78
لا	10	%22,22
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (16).

يبين الجدول رقم (17) صعوبة حصول رجال الأعمال بولاية تبسة على أراضي لمزاولة أنشطة إستثمارية، حيث نلاحظ أن الذين لديهم صعوبة في الحصول على أراضي 35 مبحوث بنسبة 77,78%، ويليها المبحوثين الذين لا يعانون من صعوبات في الحصول على أراضي لمزاولة نشاطهم بنسبة 22,22%.

وبقراءة النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال لديهم صعوبة في الحصول على أراضي لمزاولة أنشطة إستثمارية مثلا صعوبة الحصول على عقار في المنطق الصناعية والتوزيع اللاعقلاني غير مدروس مما يصعب من عملية توسيع النشاط فالكثير من رجال الأعمال يقدمون طلب بالحصول على أراضي مساحتها مثلا 600 هكتار يتم تقديم 100 هكتار فقط وهذا راجع إلى غياب التنسيق بين المؤسسات وعدم الاهتمام من طرف المسؤولين بالمشاريع التي تقيد المجتمع المحلي.

جدول رقم (18) يبين إذا كان تعقد في الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	29	%64,44
لا	10	%22,22
أحيانا	06	%13,33
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (17).

يبين الجدول رقم (18) إذا كان تعقد في الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث نلاحظ أن معظم رجال الأعمال يعانون من تعقد في الإجراءات الإدارية بنسبة 64,44%، يليها الذين لا يعانون بنسبة 22,22%، أما عن رجال الأعمال الذين يعانون أحيانا بنسبة 13,33%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال يعانون من تعقد في الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع وذلك بسبب البيروقراطية الإدارية التي مازالت تؤثر على الجهاز الإنتاجي والمدة التي تتخذها الإجراءات

الإدارية في دراسة الوثائق المقدمة لإنجاز مشروع وتعقد النصوص القانونية وتضاربها وهذا عائق بالنسبة لرجال الأعمال لإنجاز مشروع تنموي.

جدول رقم (19) يبين تعقد في النظام الضريبي

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	%55,56
لا	20	%44,44
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (18).

يبين الجدول رقم (19) إذا كان هناك تعقيدات في النظام الضريبي بالنسبة لرجال الأعمال بولاية تبسة، حيث نلاحظ أن أغلب رجال الأعمال لهم تعقيدات في النظام الضريبي بنسبة 55,56%، ويليها الذين ليس لهم تعقد بنسبة 44,44%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن أغلب رجال الأعمال لهم تعقد في النظام الضريبي والممثل أغلبه في عقوبات التأخير المفروضة وكذلك عدم مشاركة رجال الأعمال في تحديد أو تعيين النسبة للإستفادة من الضرائب حيث هو من إختصاص المشرع والقانون بحيث يصبح رجل الأعمال مقيد بنظام ضريبي معين في إنشاءه للمشروع وكذلك ضخامة التشريع الضريبي والتغييرات السريعة التي تحدث فيه، بحيث يرى رجال الأعمال أنها ستحد من ثروتهم، أما باقي رجال الأعمال بولاية تبسة ليست لديهم تعقد وذلك لأنهم يعتبرون النظام الضريبي إلتزام ولا بد منه.

جدول رقم (20) يبين المنافسة في ميدان الأعمال

المنافسة	التكرار	النسبة المئوية
معوق إقتصادي	03	%6,67
الحفاظ على المكانة	23	%51,11
تحقيق الربح	19	%42,22
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (19).

يبين الجدول رقم (20) دور المنافسة في ميدان الأعمال، حيث نلاحظ أن معظم رجال الأعمال بولاية تبسة تمثل لهم المنافسة في ميدان الأعمال الحفاظ على المكانة بنسبة 51,11%، وتليها الذين تمثل لهم المنافسة في ميدان الأعمال تحقيق الربح بنسبة 42,22%، ثم تليها الذين تمثل لهم المنافسة في ميدان الأعمال معوق إقتصادي بنسبة 6,67%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال تمثل لهم المنافسة في ميدان الأعمال الحفاظ على المكانة لأن المنافسة تتسع بسبب إتساع السوق وتنتقل من منافسة محلية إلى إقليمية حتى تصبح منافسة عالمية، بحيث ألزمت المنافسة على رجال الأعمال تطوير منتجاتهم والإهتمام بالمواطنين وتنمية جوانبهم المجتمعية وذلك من خلال بناء إستراتيجية مع شركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمستثمرين للبقاء في السوق، والآخرين يعتبرون كل أعمالهم من أجل تحقيق الربح لأن العامل المادي هو الأساس، أما الذين يعتبرون المنافسة معوق إقتصادي لأنهم يعتقدون أن المنافسة تصبح صراع وتعرقل الأعمال الاقتصادية.

جدول رقم (21) يبين إذا إنتهجوا سياسة إجتماعية مرتبطة بحالة التقشف

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	%37,78
لا	28	%62,22
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (19).

يبين الجدول رقم (21) إذا كانوا قد إنتهج رجال الأعمال سياسة إجتماعية مرتبطة بحالة التقشف، حيث نلاحظ أن معظم رجال الأعمال لم ينتهجوا سياسة إجتماعية مرتبطة بحالة التقشف بنسبة 62,22%، ويليها الذين إنتهجوا سياسة إجتماعية مرتبطة بحالة التقشف بنسبة 37,78%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال لم ينتهجوا سياسة إجتماعية مرتبطة بحالة التقشف وذلك لأن الأوضاع لم تستدعي ذلك ولن يكن تقشف فالحكومة هي التي تدعي أن الأوضاع متأزمة والعكس ذلك فالتقشف يستدعي التوجه نحو الإدخار وتوفير الثروة، أما الذين إنتهجوا سياسة إجتماعية مرتبطة بحالة التقشف من خلال القيام بسياسة إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الخاصة بهدف إصلاح النظام المالي.

جدول رقم (22) يبين المجال الذي يؤثر فيه غياب الاستقرار في القوانين الإستثمارية

المجال	التكرار	النسبة المئوية
المجال الاقتصادي	30	%66,67
المجال السياسي	07	%15,56
المجال الاجتماعي	08	%17,78
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (21).

يبين الجدول رقم (22) المجال الذي يؤثر فيه غياب الاستقرار في القوانين الإستثمارية، حيث نلاحظ أن معظم رجال الأعمال يؤثر غياب الاستقرار في القوانين الإستثمارية في المجال الاقتصادي بنسبة 66,67%، ويليها غياب الاستقرار في المجال الاجتماعي بنسبة 17,78%، ويليها المجال السياسي بنسبة 15,56%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال يؤثر غياب الاستقرار في القوانين الإستثمارية في المجال الاقتصادي لأن رجال الأعمال مجال أعمالهم إقتصادي بحيث يتضمن رجال الأعمال كافة الإجراءات والسياسات التي تضمن لهم إستقرار الأسعار والتوظيف الكامل والنمو بحيث يتم رسم وتخطيط السياسات الاقتصادية على المستوى المحلي والكلي لمواجهة مخاطر غياب الاستقرار في القوانين الإستثمارية والتي تشمل مخاطر البطالة والتضخم وذلك لتحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي.

جدول رقم (23) يبين تعاون رجال الأعمال ومنظمات الأعمال الخارجية

التعاون	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12	%26,67
لا	33	%73,33
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (22).

يبين الجدول رقم (23) إذا كان رجال الأعمال تعاونوا مع منظمات الأعمال الخارجية، حيث نلاحظ أن معظم رجال الأعمال لم يتعاونوا مع منظمات الأعمال الخارجية حيث تمثلت بنسبة 73,33%، ويليها رجال الأعمال الذين تعاونوا مع منظمات الأعمال الخارجية بنسبة 26,67%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال لم يتعاونوا مع منظمات الأعمال الخارجية وذلك لأنهم وضعوا أنظمة وقوانين ملائمة للمجتمع المحلي ضمنت لهم الإلتزامات المحلية والوطنية، أما الذين تعاونوا مع المنظمات الخارجية ذلك بهدف تسريع خطى النمو وخلق فرص العمل وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة،

هذا إلى جانب تحقيق العبء على الجانب الخاص لتمويل مشاريع الخدمات العامة حيث نذكر المنظمة العالمية للفلاحة (FAW) والمنظمة العالمية (آلت).

جدول رقم (24) يبين تمسك رجال الأعمال بالقرارات التي يتخذها بالرغم من تبعاتها

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	36	%80,00
لا	09	%20,00
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (23).

يبين الجدول رقم (24) تمسك رجال الأعمال بالقرارات التي يتخذها بالرغم من تبعاتها، حيث نلاحظ أن معظم رجال الأعمال يتمسكون بقراراتهم بالرغم من تبعاتهابنسبة 80,00%، ويليها الذين لا يتمسكون بقراراتهمبنسبة 20,00%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال يتمسكون بقراراتهم ذلك لأن لديهم خاصية الثقة بالنفس تبرز التخطيط الشامل الذي يخفض مقدار الشك ومستوى المخاطرة تمنح الثقة بالنفس لرجال الأعمال القدرة على الإستماع دون أن يتعرض بسهولة إلى تغيير رأيه وتخويفه وهذا ما دفع رجال الأعمال إلى التمسك بالقرارات التي يتخذونها بالرغم ما ينتج عنها.

جدول رقم (25) يبين قدرة رجال الأعمال على الإستمرار في مشروع معين بالرغم من وجود تحديات مستمرة

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	42	%93,33
لا	03	%06,67
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (24).

يبين الجدول رقم (25) قدرة رجال الأعمال بولاية تبسة على الإستمرار في مشروع معين بالرغم من وجود تحديات مستمرة، حيث نلاحظ أن نسبة 93,33% من رجال الأعمال لهم القدرة على الإستمرار في مشروع معين بالرغم من وجود تحديات مستمرة، ويليه نسبة 06,67% من الذين ليست لديهم القدرة على الإستمرار في مشروع معين بالرغم من وجود تحديات مستمرة.

وبقراءة هذه النتائج يتضح لنا أن معظم رجال الأعمال مستعدين لتحمل المخاطر المترتبة عن المشروع في حالة توفرت فرصة كبيرة لربح، فرجال الأعمال من سماتهم عدم التهرب من المسؤولية والمخاطرة في الأعمال.

المحور الرابع: آفاق مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية.

جدول رقم (26) يبين إذا كانت المشاريع منتشرة عبر كامل تراب ولاية تبسة

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	%53,33
لا	21	%46,67
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (25).

يبين الجدول رقم (26) إذا كانت المشاريع لرجال الأعمال منتشرة عبر كامل تراب ولاية تبسة، حيث نلاحظ أن نسبة 53,33%مشاريعهم منتشرة عبر كامل تراب ولاية تبسة، وتليها الذين مشاريعهم غير منتشرة بنسبة 46,67%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن أغلب رجال الأعمال لديهم مشاريع منتشرة في كافة ولاية تبسة تمثلت في مشروع مؤسسات خيرية وإقامة فنادق كذلك إنشاء مدارس ومؤسسات صحية خاصة وذلك لتنمية المجتمع المحلي والإرتقاء بالمستوى المحلي.

جدول رقم (27) يبين إذا كانت لرجال الأعمال رؤية لإقامة شراكة مع مؤسسات أجنبية بولاية تبسة

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	33	%73,33
لا	12	%26,67
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (26).

يبين الجدول رقم (27) إذا كانت لرجال الأعمال رؤية لإقامة شراكة مع مؤسسات أجنبية بولاية تبسة، حيث نلاحظ أن نسبة 73,33% من رجال الأعمال بولاية تبسة لهم رؤية لإقامة شراكة مع مؤسسات أجنبية، وتليها نسبة 26,67% من رجال الأعمال ليست لديهم رؤية لإقامة شراكة مع مؤسسات أجنبية.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن أغلب رجال الأعمال لهم رؤية لإقامة شراكة مع مؤسسات أجنبية وذلك بهدف تطوير المجتمع المحلي والمجتمع ككل وتحسين آليات التكنولوجيا وإكتساب أفكار جديدة تمكنهم من الإنفتاح على الأنظمة الكلية.

جدول رقم (28) يبين إشراك المواطنين في تقييم مشاريع رجال الأعمال بولاية تبسة

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	%44,44
لا	09	%20,00
أحيانا	12	%35,56
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (27).

يبين الجدول رقم (28) إشراك المواطنين في تقييم مشاريع رجال الأعمال بولاية تبسة، حيث نلاحظ أن نسبة 44,44% من رجال الأعمال بولاية تبسة شاركوا في إشراك المواطنين في تقييم المشاريع، وتليها الذين أحيانا يشاركوا المواطنين في تقييم المشاريع بنسبة 35,56%، ويليها الذين لا يشاركوا المواطنين في تقييم مشاريعهم بنسبة 20,00%.

وبقراءة النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال يشاركوا المواطنين في تقييم المشاريع وذلك لمعرفة الجوانب أكثر إحتياج بالنسبة للمواطنين والنقاط التي يجب التركيز عليها عند التخطيط لمشروع لأنهم أكثر وعي بالأمور المجتمعية المحلية.

جدول رقم (29) يبين إذا كان هناك إتصال بين رجال الأعمال وبين سكان ولاية تبسة

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	39	%86,67
لا	06	%13,33
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (28).

يبين الجدول رقم (29) الإتصال بين رجال الأعمال وبين سكان ولاية تبسة، حيث نلاحظ أن نسبة 86,67% من رجال الأعمال لهم إتصال مع سكان ولاية تبسة، وتليها نسبة 13,33% من رجال الأعمال ليس لديهم إتصال مع سكان ولاية تبسة.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال لديهم قنوات إتصال بربط بينهم وبين سكان ولاية تبسة وذلك من خلال مكاتب القروض أو مؤسساتهم وشركاتهم بهدف معرفة إحتياجاتهم ومشاكلهم في مختلف المجالات ومحاولة إيجاد حلول لها بالطرق المادية أو المعنوية، وكذلك مكتب الكنفدرالية العامة لأرباب العمل يطرح فيها المواطنين إنشغالاتهم في إطار معين.

جدول رقم (30) يبين إذا كانت المساهمة في الأنشطة المحلية تساعد على المنافسة

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	%51,11
لا	22	%48,89
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (29).

يبين الجدول رقم (30) إذا كانت مساهمة رجال الأعمال في ولاية تبسة في الأنشطة المحلية تساعد على المنافسة، حيث نلاحظ أن نسبة 51,11%من رجال الأعمال أن المساهمة في الأنشطة المحلية تساعدهم على المنافسة، ويليها 48,89%من الذين تساعدهم المساهمة في الأنشطة المحليةعلى المنافسة.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن الأنشطة المحلية تساعد أغلب رجال الأعمال بولاية تبسة على المنافسة.

جدول رقم (31) يبين كيفية المساهمةفي الأنشطة المحلية تساعد على المنافسة

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
الإشهار بالسلع المعروضة	10	%43,48
المشاركة وإبداء الرأي في تجسيد المشاريع	05	%21,73
التعاون مع المواطنين	03	%06,67
ترقية المنتوج المحلي	05	%21,73
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (29).

يبين الجدول رقم (31)أن مساهمة رجال الأعمال في ولاية تبسة في الأنشطة المحلية تساعد على المنافسة، حيث نلاحظ أن نسبة 43,48% تساعدهم الأنشطة المحلية في المنافسة من خلال الإشهار بالسلع المعروضة ويليها الذين تساعدهم الأنشطة المحلية على المنافسةمن خلالالمشاركة وإبداء الرأي في تجسيد المشاريع وترقية المنتوج المحلي بنفس النسبة 21,73%، ويليها الذين تساعدهم الأنشطة المحلية في المنافسة من خلالالتعاون مع المواطنين بنسبة 06,67%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن المساهمة في الأنشطة المحلية من خلال نجاح المشاريع التنموية.

جدول رقم (32) يبين إذا تحققت أهداف التنمية المحلية التي تدعم المركز التنافسي

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	%48,89
لا	23	%51,11
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (30).

يبين الجدول رقم (32) إذا حقق رجال الأعمال أهداف التنمية المحلية التي تدعم المركز التنافسي، حيث نلاحظ أن نسبة 51,11% من رجال الأعمال بولاية تبسة لم يحققوا أهداف التنمية التي تدعم المركز التنافسي، وتليها نسبة 48,89% من الذين حققوا أهداف التنمية التي تدعم المركز التنافسي.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال لم يحققوا أهداف التنمية التي تدعم المركز التنافسي بسبب عراقيل قانونية وإدارية، أما الذين حققوا أهداف التنمية المحلية التي تدعم المركز التنافسي ذلك من خلال تشجيع المشاركة الشعبية وتنمية الجوانب البيئية والحضارية، والمحافظة على الاستقرار والدعم المحلي بحيث أصبحت لرجال الأعمال القدرة على منافسة في الأسواق المحلية أو العالمية.

جدول رقم (33) يبين إذا كان هناك مشروع تمويل متعلق بالحفاظ على البيئة المحلية

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	%33,33
لا	30	%66,67
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (31).

يبين الجدول رقم (32) إذا كان لرجال الأعمال بولاية تبسةمشروع تمويل متعلق بالحفاظ على البيئة المحلية، حيث نلاحظ أن معظم رجال الأعمال بولاية تبسة ليس لديهم مشروع تمويل متعلق بالحفاظ على البيئة المحلية بنسبة 66,67%، ويليها الذين لديهم مشروع تمويل متعلق بالحفاظ على البيئة المحلية بنسبة 33,33%.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال ليست لديهم مشروع تمويل متعلق بالحفاظ على البيئة المحلية وإنما هم مساهمون في توعية السكان من مخاطر ومشاكل البيئة المحلية، وأهمية الحفاظ على البيئة وحث الأفراد لإيجاد حلول لمخاطر والمساهمة في نظافة البيئة.

جدول رقم (34) يبين مشاركة رجال الأعمال في وضع إستراتيجية لنشر الوعي والمحافظة على البيئة المحلية

الإحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	29	%64,44

لا	16	%35,56
المجموع	45	%100

المصدر: من إستمارة البحث سؤال رقم (32).

يبين الجدول رقم (34) إذا مشاركة رجال الأعمال في وضع إستراتيجية لنشر الوعي والمحافظة على البيئة المحلية، حيث نلاحظ أن نسبة 64,44% من رجال الأعمال بولاية تبسة شاركوا في وضع إستراتيجية لنشر الوعي والمحافظة على البيئة المحلية، وتليها نسبة 35,56% من الذين لم يشاركوا في وضع إستراتيجية لنشر الوعي والمحافظة على البيئة المحلية.

وبقراءة هذه النتائج نلاحظ أن معظم رجال الأعمال شاركوا في وضع إستراتيجية لنشر الوعي والمحافظة على البيئة المحلية وذلك من خلال توظيف المناهج الجامعية لغرس الاهتمام بالبيئة لدى المواطنين وصانعي القرارات وذلك من خلال إشعارهم بالمسؤولية الاجتماعية إلى جانب أهدافهم الاقتصادية بحيث تم وضع إستراتيجية من خلال الدراسات الخاصة بالمحافظة على البيئة وذلك بالتعاون مع مديرية حماية البيئة والمشاركة في العديد من الندوات والدراسات.

خلاصة الفصل:

تعرضنا في هذا الفصل إلى عرض النتائج وقراءتها وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج لمناقشتها في ضوء الأسئلة الفرعية والدراسات السابقة والإطار النظري وتفسيرها للوصول إلى نتائج عامة تبين دور رجال الأعمال في التنمية المحلية.

الفصلالخامس: مناقشةنتائجالبحث

تمهيدالفصل

1- مناقشةنتائجالبحثفيضوءالأسئلةالفرعية

2- مناقشةنتائجالبحثفيضوءالدراساتالسابقة

3- مناقشة نتائج البحث في ضوء الأسس النظرية

خاتمة

تمهيد:

سيتم التعرض إلى مناقشة وتفسير نتائج البحث التي جمعت من رجال الأعمال بولاية تبسة، من خلال تحليل النتائج الإستمارة التي تم توزيعها على أفراد العينة من رجال الأعمال حيث تم تحليل كل مؤشرات وأبعاد الدراسة التي تخص دور رجال الأعمال في التنمية المحلية، حيث تم الإعتماد على هذا الجانب لتفسير النتائج في ضوء الأسئلة الفرعية والدراسات السابقة وفي ضوء الإطار النظري.

مناقشة نتائج البحث:

1- مناقشة نتائج البحث في ضوء الأسئلة الفرعية:

بعد جمع البيانات من المبحوثين وتبويبها وقراءتها وتحليلها نصل إلى تفسير النتائج في ضوء الأسئلة الفرعية:

1- السؤال الأول: ماهي أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية؟

- مؤشر الأعمال التطوعية:

* مسؤولية رجال الأعمال عن الأعمال التطوعية بنسبة 82,22% وهذا يفسر أن مسؤوليتهم تجاه الأعمال التطوعية لهدف ضروري ضمن نطاق المسؤولية الاجتماعية، وذلك من أجل مواجهة متطلبات المجتمع المحلي.

* مشاركة رجال الأعمال في أنشطة إجتماعية مختلفة، حيث تمثلت نسبة المشاركة في عمليات التطوع 62,22% وهذا ما يفسر إهتمام رجال الأعمال بالمجتمع المحلي وذلك من خلال تنشيط التعليم وتنمية البيئة، والإسهام في التأمين ضد البطالة، وتعضيد البحث العلمي والمساهمة في مجالات الأمن الغذائي المحلي وتشجيع الفنون.

- تم إجراء مقابلة مع رئيس الكنفدرالية العامة لأرباب العمل حيث تم التعرف على دوره كرجل أعمال (شريك إقتصادي وإجتماعي) شارك في القضاء على البطالة وتوسيع المحيط العمراني، كذلك بناء المساكن

والمدارس، وقام بتمويل جمعية خيرية تتضمن نظافة المدينة ومن مساهمته أيضا في بناء المساجد وغرس سجر[78].

- مؤشر القضاء على البطالة:

* مساهمة رجال الأعمال بولاية تبسة في توفير فرص عمل جديدة بنسبة 75,56% وهذا ما يفسر تشغيل عدد كبير من المواطنين، وبشكل خاص الخرجين الجدد والعمل على تدريبهم ورفع كفاءتهم وذلك للقضاء على البطالة لمواكبة المخرجات التعليمية.

* درجة إتفاق رجال الأعمال في أنشطة إستثمارية تسهم في حل مشكلة البطالة درجة متوسطة بنسبة 57,78% مما يفسر أن القطاع الخاص أهم قطاع منشأ لمناصب التشغيل وبما أن الدرجة متوسطة ذلك راجع إلى ضعف مناخ الإستثمار وكثرة المعوقات التي تواجه رجال الأعمال، فالقطاع الخاص يتطلب توفير مناخ مناسبوذلك من خلال تبني رؤية واضحة تتضمن خطة إستراتيجية وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التنسيق بين الحكومة ورجال الأعمال.

- مؤشر حل المشكلات:

* إمكانيات رجال الأعمال لحل المشكلات المجتمعية مالية بنسبة 66,67% وهذا ما يفسر أن كل المشاكل تتطلب العامل المادي ومن هنا تبين أن رجال الأعمال بولاية تبسة أسهموا بأموالهم الشخصية لتلبية متطلبات المجتمع المحلي.

* إستجابة رجال الأعمال لشكاوي المواطنين المقدمة بنسبة 55,56% وهذا ما يفسر وعي رجال الأعمال بالمتطلبات والمشكلات المجتمعية وإستعدادهم لتقديم المساعدة في كافة المجالات.

- مؤشر الحفاظ على البيئة:

* مساهمة رجال الأعمال في الحفاظ على البيئة المحيطة بنسبة 42,22% من خلال شراء المعدات المتمثلة في آلات نظافة ومعدات الحدائق وذلك بهدف تحسين شروط المعيشة.

---

[78]- بيازة صلاح الدين: رئيس الكنفدرالية العامة لأرباب العمل -ولاية تبسة-، 2018/03/08.

* تعاون رجال الأعمال مع الجهات الرسمية لمكافحة التلوث، حيث لا يوجد تعاون بنسبة% وهذا ما يفسر المساهمة في مكافحة التلوث بسبب أمراض خطيرة وتؤدي بحياة أفراد المجتمع المحلي.

- مؤشر عملية تمويل:

* دعم رجال الأعمال للمشاريع الثقافية والرياضية، لا يوجد دعم للمشاريع الثقافية والرياضية بنسبة 55,56% وهذا ما يفسر أن معظم رجال الأعمال يركزون على الجانب الصحي والتعليمي.

* مساهمة رجال الأعمال في تمويل أنشطة الجمعيات الخيرية بنسبة 62,22% وهذا ما يفسر أن تمويلهم للجمعيات الخيرية مبدأ شخصي وذلك بهدف القضاء على الفقر وإحياء مبدأ التعاون والتنسيق بين مختلف فئات المجتمع.

* المشروعات العامة التي أسهم رجال الأعمال في تنفيذها بنسبة 40% ساهموا في رصف الطرق إضافة إلى مشاريع أخرى وهذا ما يفسر وعي رجال الأعمال ولاية تبسة بمظهر المجتمع المحلي، ومساهمتهم بمختلف المعدات.

– حسب مقابلة أجريت مع مدير غرفة التجارة والصناعة حيث تم التعرف على أن رجل الأعمال يقدم مساهمات شخصية وتمويل وفق مخطط الأعمال ليكون من طرف الشركات الجزائرية وصناديق الإستثمار بحيث يكون شريك مع عدة مؤسساتمثل (L'ANDI)[79].

– من خلال هذه المؤشرات نستنتج أن السؤال الأول "أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية" بولاية تبسة تمثلت في مساهمة رجال الأعمال في أنشطة إجتماعية مختلفة خاصة حملات التطوع بنسبة 62,22% وهذا يفسر مدى إهتمامهم بأفراد المجتمع المحلي، كما أن معظم رجال الأعمال مسؤولون عن الأعمال التطوعية وذلك بتوفير أوقاتهم في تنظيم ملتقيات تتضمن أهمية الأعمال التطوعية، كما أن من

79- زياني أحمد: مدير غرفة التجارة والصناعة، ولاية تبسة، 2018/02/19.

أساليب مساهمتهم في تحقيق التنمية المحلية توفير فرص عمل جديدة بنسبة 75,56% وذلك من خلال توظيف عدد كبير من المواطنين وهذا للقضاء على البطالة.

وكذلك مساهمة رجال الأعمال بنسبة كبيرة في حل المشكلات المجتمعية، وهذا يفسر إهتمام رجال الأعمال بولاية تبسة بإحتياطات المواطنين، وكذلك إستجابة رجال الأعمال لشكاوي المواطنين يفسر معرفتهم بنقاط النقص المجتمع المحلي وإيجاد حلول لها، إضافة إلى المساهمة في الحفاظ على البيئة والمساهمة في تمويل أنشطة الجمعيات الخيرية يفسر مساهمتهم في إرتقاء المجنتمع المحلي والقضاء على مشكلة الفقر.

2- السؤال الثاني: ماهي معوقات رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية؟

- مؤشر المعوقات القانونية:

* القيود القانونية التي تحدد مقدار المشاركة في المشاريع بنسبة 80% وهذا ما يفسر توقف العديد من المشاريع الإستثمارية المهمة بسبب القيود المحددة.

* صعوبة الحصول على أراضي لمزاولة أنشطة إستثمارية بنسبة 77,78% وهذا ما يفسر وجود عدد كبير من الأراضي غير مستغلة وهذا راجع إلى مشكلة الفساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي.

- مؤشر المعوقات الإدارية:

* تعقد في الوثائق المطلوبة لإنجاز المشروع بنسبة 64,44% وهذا ما يفسر تعطيل كل المشاريع التنموية بسبب طول الإجراءات الإدارية والتي قد تستغرق ثلاثة أشهر أو أكثر، وكثرة الوثائق المطلوبة للتأكيد على المشروع.

* تعقد في النظام الضريبي بنسبة 55,56% وهذا ما يفسر أن تعقد النظام الضريبي يؤثر على بيئة الإستثمار من خلال تعقد الإجراءات.

- مؤشر المعوقات الاقتصادية:

* المنافسة في ميدان الأعمال معوق إقتصادي بنسبة 6,67% وهذا ما يفسر أن المنافسة لا تعتبر معوق إلا بنسبة قليلة لأن المنافسة هي التي تطور الأعمال.

* لم ينتهج رجال الأعمال بولاية تبسة سياسة إجتماعية مرتبطة بحالة التقشف بنسبة 62,22% وهذا ما يفسر عدم الإطلاع على سياسة التقشف بإعتبارهم أصحاب ثروة وهذا يعين أعمالهم ويصبح أكثر ضررا بالمواطنين المحليين، كذلك يدل على عدم تماشي رجال الأعمال مع التغيرات المحلية أو الوطنية.

* المجال الذي تؤثر فيه غياب الاستقرار في القوانين الإستثمارية، المجال الاقتصادي بنسبة 66,67% وهذا ما يفسر تعطيل الأعمال في حالة غياب الاستقرار ومحاولة وضع إجراءات تعديل القوانين الإستثمارية.

- مؤشر المعوقات الاجتماعية:

* لم يتعاون رجال الأعمال مع منظمات الأعمال الخارجية بنسبة 73,33% وهذا ما يفسر أن تعاونهم يكون مع الكونفدرالية العامة لأرباب العمل وهي تعمل كوسيط بين رجال الأعمال وهذا يكون معوق وعدم تطوير العلاقات بالنسبة للمجتمع المحلي.

* تمسك رجال الأعمال ولاية تبسة بالقرارات التي يتخذونها بالرغم من تبعاتها بنسبة 80% وهذا ما يفسر الآثار السلبية التي قد تنجم عن تلك القرارات وبالتالي قد تصبح بيئة العمل في صراع وهذا يعرقل عملية التنمية المحلية.

* قدرة رجال الأعمال على الإستمرار في مشروع معين بالرغم من تحديات مستمرة بنسبة 93,33% وهذا ما يفسر قدرة رجال الأعمال على التحدي، ولكن قد تكون نتائج المشروع سلبية وبالتالي تصبح تلك المشاريع غير ملائمة للمواطنين.

– من خلال هذه المؤشرات نستنتج أن السؤال الثاني "ما هي معوقات رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية" يتضح أن هناك معوقات قانونية تعرقل القيام بالمشاريع من أجل تنمية الجانب الاجتماعي، في حالة طلب أراضي للقيام بمستشفى خاص أو مدرسة أو جمعية لمكافحة الأمية وبالتالي يصبح القيود القانونية بمثابة حاجز، كذلك يعاني رجال الأعمال من معوقات إدارية في ولاية تبسة وفي الجزائر بكاملها لأن ميزة

التنسيق غائبة، كذلك معوقات إقتصادية منها ضعف التمويل من جهات خارجية للقيام بمشاريع تنموية وكذلك المعوقات الاجتماعية الخاصة بالتقشف وعدم وجود ملتقيات ودراسات عن هذا الموضوع.

فنجاح رجال الأعمال في تحقيق التنمية يتطلب توفير مناخ مناسب وهو تحقيق التنسيق بين أدوار مؤثرة في هذا المجال وهي المجتمع المحلي، الحكومة والقطاع الخاص.

3- السؤال الثالث: ما هي آفاق مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية؟

- مؤشر تنفيذ المشاريع:

* المشاريع منشرة عبر كامل تراب ولاية تبسة بنسبة 53,33% وهذا ما يفسر التطورات المحلية الحاصلة بفعل جهود رجال الأعمال وقدرتهم في المشاركة والمساهمة في التنمية المحلية، وذلك من خلال توفير المزيد من فرص العمل.

* رؤية لإقامة شراكة مع مؤسسات أجنبية بولاية تبسة بنسبة 73,33% وهذا ما يفسر الإستراتيجية التي يسعى رجال الأعمال تبنيها لتنمية القطاع الخاص وكذلك تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية من خلال تطوير الأعمال مع مؤسسات أجنبية، لمعرفة نقاط نجاحهم في المشاريع وتبنيها.

* إشراك المواطنين في تقييم المشاريع بولاية تبسة بنسبة 44,44% وهذا ما يفسر تطوير القدرات الإنتاجية، وذلك بإشتراك المواطنين في تقييم ومن ثم صناعة السياسات بإعتماد على آليات التشاور لضمان مستوى أفضل في تنفيذ المشاريع.

- مؤشر المساهمة في الأنشطة الاجتماعية:

* إتصال رجال الأعمال بسكان ولاية تبسة بنسبة 86,67% وهذا ما يفسر دعم مبدأ التشاور وإستجابة رجال الأعمال للمواطنين لمعرفة مشكلات المجتمع المحلي ومواجهة الإختلالات وإيجاد الحلول المنطقية لها.

* المساهمة في الأنشطة المحلية تساعد على المنافسة بنسبة 51,11% وهذا يفسر إستفادة أفراد المجتمع المحلي من التوظيف والسكن. الدعم في كافة المجالات أمام تنافس رجال الأعمال في إبراز أكبر عدد من الأنشطة المساهمة.

- مؤشر المنافسة:

* حقق رجال الأعمال أهداف التنمية المحلية التي تدعم المركز التنافسي بنسبة 48,89% وهذا يفسر تقوية قدرات قطاع الأعمال من خلال تمثيل مصالح المشروعات المجتمعية.

* تمويل مشروع متعلق بالحفاظ على البيئة المحلية بنسبة 33,33% وهذا ما يفسر أن البعض من رجال الأعمال قاموا بتمويل مشروع زرع النباتات، كذلك تمويل مشروع نظافة المحيط وهذا بهدف رفع المستوى البيئي.

* مشاركة رجال الأعمال في وضع إستراتيجية لنشر الوعي والمحافظة على البيئة المحلية بنسبة 64,44% وهذا ما يفسر الثقافة التي يكتسبها رجال أعمال ولاية تبسة في الحفاظ على البيئة ويبرز ذلك من خلال ملتقيات والدراسات التي تشجع على الحفاظ على البيئة وزيادة الوعي لدى المواطنين.

– ومن خلال هذه المؤشرات نستنتج أن السؤال الثالث "ما هي آفاق مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية" برز من هذه المؤشرات أن رجال الأعمال بولاية تبسة لديهم رؤية لتطوير أعمالهم والمساهمة أكثر في إرتقاء المجتمع المحلي وذلك من خلال مشاريع المنتشرة في ولاية تبسة والتي وجدت نجاح، بالإضافة إلى مشاريعهم في مختلف ولايات الجزائر، وإستعدادهم لتطوير مهاراتهم وأعمالهم من خلال رؤية إقامة شراكة مع مؤسسات أجنبية، ومساهمتهم في الأنشطة المحلية لدعم الجانب التنافسي وذلك بإبراز كافة الجهود الاجتماعية والإقتصادية والثقافية بالإضافة إلى تمويل مشاريع متعلقة بالحفاظ على البيئة المحلية.

2- مناقشة نتائج البحث في ضوء الدراسات السابقة:

في هذه الدراسة تناولنا بعض الدراسات التي عالجت بدورها موضوع القطاع الخاص وعلاقته بالتنمية، وسوف تحاول من خلال البيانات التي توصلنا إليها في هذه الدراسة أن نفسر النتائج مع الدراسات التي تم تناولها.

– السؤال الأول ماهي أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية تشابه مع دراسة محلية للباحث شريط عابد في السؤال الفرعي "ماهي أشكال مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية بالجزائر؟ حيث شارك القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة، تهيئة بيئة الأعمال لتسيير إجراءات تأسيس المشروعات وممارسة النشاط، وكذلك تشابه مع دراسة الباحث شويخ عثمان في السؤال الفرعي الثاني –ماهي آليات وإمكانيات المتاحة والمتوفرة للبلدية لمساعدتها في التنمية المحلية؟ وكذلك تشابه مع دراسة محمد زوزي في السؤال الفرعي الأول هل إستطاع القطاع الخاص الصناعي في الجزائر أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية وأن يكون داعما للقطاع العام؟ بحيث ساهم القطاع الخاص الصناعي في الجزائر مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية رغم دوره المحتشم في التوسع في الإستثمارات، وتشابه مع دراسة لمزاود صباح في السؤال الفرعي الأول ما دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة؟ بحيث حقق القطاع الخاص نتائج إيجابية هامة كتحسين وتنويع العرض السكني ووجود خدمات إجتماعية جديدة، كذلك تشابه مع الدراسة العربية للباحث صالح السحيباني في السؤال الفرعي الأول ماهو الدور الاجتماعي لرجال الأعمال؟ بحيث تبين بأن هناك غياب واضح لآليات وإستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية لدى غالبية رجال الأعمال التي تساهم وتشارك، وتشابه مع دراسة الباحث فؤاد محمد عيسى في السؤال الفرعي الأول ما هو دور القطاع الخاص في حل المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها مصر من منظور المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص بحيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في مصر القضية الأكثر إهتماما في سياق التنمية المستدامة والتي يتطلب من رجال الأعمال أن يؤدي دور أعظم في رفع مستوى رفاهية المجتمع، والحفاظ على البيئة وتتضح كل هذه المؤشرات من خلال الإجابة على التساؤل حول مشاركة رجال الأعمال في الأنشطة الاجتماعية حملات التطوع بنسبة 62,22% ومساهمة رجال الأعمال

بولاية تبسة في توفير فرص عمل جديدة بنسبة 75,56%، وإمكانيات المالية التي يسهم بها رجال الأعمال بولاية تبسة في حل المشكلات المجتمعية بنسبة 66,67%، والحفاظ على البيئة المحيطة بنسبة 42,22% وهذا يدل على مساهمة رجال أعمال بولاية تبسة في التنمية المحلية.

– أما السؤال الثاني: "ما هي معوقات مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية؟ والذي يتوافق مع دراسة الباحث نوري ياسمين في السؤال الفرعي الثاني ما هي الأسباب الفعلية التي تقف وراء إستمرار عرقلة القطاع الخاص المنتج في الجزائر رغم التحديات الراهنة التي تواجه المسار التنموي للبلاد؟، كذلك تشابه مع دراسة بن شلوية أم كلثوم السؤال الفرعي الأول –كيف يؤثر القطاع الخاص في عملية التنمية رغم ما يواجه القطاع من معوقات التي تحول دون تطويره؟ بحيث تمثلت المعوقات في تعقد الإجراءات عند إنشاء المشروع، وتشابه مع دراسة الباحث مولاي لخضر عبد الرزاق في السؤال السابع ما هي معوقات التي تحول دون نمو القطاع الخاص المحلي والأجنبي بالجزائر؟ بحيث يتطلب القطاع الخاص توافر مجموعة الشروط الأساسية المرتبطة بمناخ الإستثمار فمن بين الشروط الأساسية هناك شرطان أساسيان هما الاستقرار السياسي–الاستقرار الاقتصادي، كذلك تشابه مع دراسة الباحث فؤاد محمد عيسى في السؤال الثالث ما هي المشكلات التي تعوق عملية التفرقة بين التكاليف الاقتصادية والتكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية لشركات القطاع الخاص؟

– السؤال الثالث: آفاق مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية بولاية تبسة تشابه مع دراسة الباحثة روفية بقور في السؤال الرابع ما الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الإستثمار بالجزائر؟ من خلال مساهمة شركة المجد للإنجازات الكبرى فعلا في تطوير وتنشيط الإستثمار على مستوى منطقة أولاد جلال، كذلك تشابه مع دراسة الباحث مولاي لخضر عبد الرزاق مع السؤال الخامس هل نجحت سياسات الإصلاح الاقتصادي وإستراتيجية التحول نحو إقتصاد السوق بالجزائر في تحسين مناخ الإستثمار وتنمية القطاع الخاص؟ من خلال تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على المحددات التمويلية للقطاع الخاص حيث تم تخفيض نسبة المديونية وتحسنت وضعية الميزان التجاري كذلك يتيح القطاع الخاص أكثر

من 90% من فرص العمل والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتشابه مع دراسة الباحث مشري محمد الناصر في السؤال الرابع إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة؟ حيث تبينت الآفاق من خلال رؤية لإقامة شراكة مع مؤسسات أجنبية بولاية تبسة 73,33% وكذلك تمويل مشاريع الحفاظ على البيئة المحلية بنسبة 33,33%، وإنتشار مشاريعهم عبر كامل تراب ولاية تبسة بنسبة 53,33%.

3- تحليل ومناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري:

- من خلال ما تم التعرض إليه سابقا في الإطار النظري حول مختلف الجوانب المتعلقة بدراسة دور رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تبسة ومن خلال ضبط المفاهيم سنحاول ربط هذا الإطار النظري بنتائج الأسئلة الفرعية التي تم الإجابة عليها من خلال الدراسة الميدانية ومدى تطابق الدراسات والأبحاث حول ما توصلنا إليه ومدى الإلمام بجوانب البحث التي سنتطرق إليه على النحو التالي:

- يشير السؤال الأول: ماهي أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية؟ بحيث تبينت أساليب مساهمتهم من خلال الأعمال التطوعية، وكذلك مؤشر القضاء على البطالة، وحل مشكلات المجتمع المحلي بالإضافة عملية التمويل. وهذا ما أكدته بعض التعاريف المتعلقة برجال الأعمال من خلال المشاركة بالتمويل لتنفيذ الأعمال التنموية والتطوعية، وكذلك رجل الأعمال هو المشارك في أعمال التطوير وتمويل خطة التنمية من خلال تحمل تكاليف تنفيذ خطة التنمية وكذلك تحديث المرافق والخدمات العامة كما جاء في تعريف رجال الأعمال على أنهم أصحاب المشروع من خلال قيام بمشروعات إقتصادية وإجتماعية وثقافية ومواجهة التغيرات من خلال عمليات تكنولوجية وذلك بحسب قدرته ومهارته الشخصية لتنمية الجانب الاجتماعي.

فقد أشار تعريف القطاع الخاص إلى أن رجال الأعمال يسهمون في توفير فرص العمل والمشاريع الإنتاجية والإدارية وذلك لتحقيق التقدم والتنمية على كافة المستويات.

– أشار تعريف التنمية المحلية على أنها تنظيم للجهود وتوجيهها بين أفراد المجتمع ورجال الأعمال لحل مشاكل المجتمع المحلي ورفع مستواه إجتماعيا إقتصاديا وثقافيا.

– كذلك من شروط مشاركة رجال الأعمال في التنمية، المشاركة في تنفيذ أي خطة إنمائية.

كذلك من مؤشرات السؤال الأول المساهمة في برامج التعليمية من خلال إنشاء المدارس والمساهمة في برامج الصحية من خلال إنشاء المستشفيات والمساهمة في الندوات والمحاضرات وهذا ما يشير الفصل الثاني في عنصر البرامج والمشروعات التي يساهم فيها رجال الأعمال لتنمية المجتمع المحلي.

– كما يشير عنصر الأسس التي تفعل من إسهام رجال الأعمال في التنمية إلى مؤشر الاهتمام بوضع حلول لمواجهة مشكلات المجتمع وهذا ما يبين مساهمة رجال الأعمال في حل المشكلات بطريقة مالية أو فنية.

– كذلك مساهمة رجال الأعمال في الأعمال التطوعية من خلال المشاركة في بناء القواعد والمرتكزات الأساسية لكافة المشاريع ومشاركة رجال الأعمال في صيانة المرافق والخدمات العامة وهذا ما يشير إليه الفصل الثاني في علاقة العمل التطوعي.

* فمن خلال إكتشاف جوانب مؤشرات أساليب المساهمة نجد بأن رجال الأعمال لديهم مشاركة في الأعمال التطوعية، والقضاء على البطالة والمساهمة في التمويل في الأعمال الخيرية والثقافية والرياضية.

إن السؤال الثاني يشير إلى معوقات رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية بحيث بينت المعوقات من خلال المؤشر المعوقات القانونية وهذا ما أكدته الدراسات أن القطاع الخاص تعترضه عقبات في الجزائر تعيقه للنمو وتحول دون تحقيق لأهدافه وهذه المعوقات تتنوع عند إنشاء مشروع هنا يجد المستثمر عدة إجراءات تجعله يمل ويتخلى عن المشروع وكذلك أشار الدراسات المتعلقة بمؤشر المعوقات القانونية إلى المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل بإعتبارهم أهم المسائل التي تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تعيق القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية.

– كذلك بالنسبة لمؤشر المعوقات الإدارية تشير معظم الدراسات بأن مهام رجال الأعمال تتطلب السرعة وذلك لتحقيق التنمية في كافة الجوانب من المعوقات الإدارية تعقد في الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع وهذا ما يجعل رجل الأعمال يتخلى عن ذلك المشروع بالرغم من أهميته أو إستبداله بمشروع آخر.

* ومن خلال مؤشرات السؤال الثاني يتضح أن معظم رجال الأعمال يعانون من معوقات قانونية وإدارية وإقتصادية وهذا ما يستدعيهم لإستبدال وتأجيل المشاريع التنموية.

– يشير السؤال الثالث إلى آفاق مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية بحيث تبينت الآفاق من خلال مؤشر تنفيذ المشاريع من خلال المهارات التي يتوجب على رجال الأعمال إمتلاكها في تسيير المشروع وكذلك يشير عنصر البرامج والمشروعات إلى تنفيذ المشاريع المنتشرة مثل البرامج التعليمية من مدارس منتشرة في كافة ولاية تبسة، والتوسع في إنشاء المستشفيات، وإنشاء مكاتب عامة لتشجيع الإطلاع والثقافة، وكذلك يشير عنصر العمل التطوعي في الفصل الثاني إلى مشاركة رجال الأعمال في ترميم المرافق، وتضمن عنصر كيفية مشاركة رجال الأعمال في التنمية على مؤشر تنفيذ المشاريع من خلال متابعة المشاريع ذات الفعاليات والنتائج الاقتصادية والإيجابية وبناء المشروعات والبنى التحتية التي تقوي الاقتصاد والمجتمع المحلي، فرجال الأعمال ينتهجون أساليب ومعايير تطبيق المشروعات ومتابعتها.

– أما بالنسبة لمؤشر المساهمة في الأنشطة الاجتماعية تبين من خلال عنصر الأسس التي تفعل من إسهام رجال الأعمال في التنمية من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وهو دليل على الإنتماء للمجتمع، كذلك يشير إليه دواعي المشاركة في الفصل الثاني من خلال تطوع لدعم أنشطة الرعاية في المجتمع.

– فمؤشر المنافسة تبين من خلال أهمية المشاريع في دعم النمو الاقتصادي والإزدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز سياسة مكافحة البطالة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع الاسوق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية، فالمشاريع من اليات تطوير وتحديث عمليات الإنتاج، وأشار إليه عنصر دور رجال الأعمال في تحقيق التنمية من خلال زيادة القدرة على المنافسة من خلال المعرفة الواعية للبيئة المحلية وتطوير أساليب العمل، وإيجاد أسواق جديدة.

خاتمـــــــــــــــــــة

خاتمـــــة:

يعد رجال الأعمال أداة ووسيلة فاعلة في عملية التنمية المحلية لما يمتلكونه من إمكانيات مالية، وذلك من خلال إتصالهم بالواقع المحلي ومعرفة إحتياجاته، حيث يعتبر رجال الأعمال عنصر أساسي في عملية التنمية من خلال تقديم الوسائل للحد من المشكلات المجتمعية، فقد تبنى رجال الأعمال إستراتيجية من شأنها تنمية الجانب المحلي، لذلك تم فتح مجال أكبر أمامهم للمساهمة في الجهود التنموية، وقد أسهمت العديد من النظريات في إبراز دور رجال الأعمال في التنمية المحلية منها نظرية جوزيف شومبيتر التي أكدت على أهمية دور رجال الأعمال في التنمية من خلال خلق تنظيمات جديدة وفتح أسواق جديدة.

وهو ما حاولت هذه الدراسة إختباره إمبريقيا وفي الواقع بالنزول الميداني وإجراء الدراسة، أين تم تحليل البيانات **وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:**

– مساهمة رجال الأعمال في الأعمال التطوعية لمواجهة متطلبات المجتمع المحلي

– مساهمة رجال الأعمال في أنشطة إجتماعية من خلال تنشيط التعليم وتنمية البيئة والإسهام في القضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة والإنفاق في أنشطة إستثمارية تسهم في حل مشكلة البطالة.

– المساهمة في حل المشكلات المجتمعية بتقديم المساعدة في كافة المجالات.

– المساهمة في الحفاظ على البيئة المحيطة من خلال إعداد الدراسات والأبحاث وشراء المعدات وإقامة الحدائق.

– المساهمة في تمويل الجمعيات الخيرية

– المساهمة في تنفيذ المشروعات العامة من خلال رصف الطرق وبناء المستشفيات وطبع الكتب وبناء مساجد ومدارس.

حيث واجهت رجال الأعمال معوقات في العملية التنموية تمثلت في:

– القيود القانونية التي تحدد المشاركة في المشاريع

– صعوبة الحصول على أراضي لإنشاء المشاريع وتعقد النظام الضريبي

– أغلبية رجال الأعمال لم يتعاونوا مع منظمات أعمال خارجية

أما فيما يتعلق بآفاق مساهمة رجال الأعمال في التنمية المحلية، تبينت:

– من خلال مشاريع المنتشرة لرجال الأعمال عبر كامل تراب ولاية تبسة

– رؤية رجال الأعمال ولاية تبسة لإقامة شراكة مع مؤسسات أجنبية وذلك من أجل تطوير أعمالهم وإنجاح مشاريعهم

– منح المواطنين فرصة تقييم المشاريع

– إتصال رجال الأعمال بالمواطنين لمعرفة كافة المشكلات المجتمعية لإتخاذ القرار بشأنها وإيجاد حلول لها.

– المساهمة في الأنشطة المحلية التي تساعد على المنافسة

– تحقيق الأهداف المحلية التي تدعم المركز التنافسي

– مشاركة رجال الأعمال في وضع إستراتيجية لنشر الوعي والمحافظة على البيئة المحلية

التوصـــيات والإقتراحـــــات

التوصيات والإقتراحات

– يعتبر القطاع الخاص جزءا رئيسيا ومهما في بناء المجتمع وبالأخص رجال الأعمال، لذلك لا بد من وضع خطة متكاملة تعمل على تشجيع هذا القطاع، وتفعيل وتعظيم دور رجال الأعمال داخل المجتمع، حيث لا بد من توحيد الجهود سواء الذاتية والإدارية وتوفير الدعم والمتابعة لرجال الأعمال.

– ضرورة وجود أشكال التعاون بين الدولة ورجال الأعمال، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية أثناء إنشاء المشاريع التنموية لكي يقوم رجال الأعمال بمهامهم بسهولة.

– ضرورة إشراك كافة المنظمات في وضع السياسات التنموية، وخاصة التي لها علم بإحتياجات المجتمع وأفراده.

– تشجيع البحوث والدراسات التي تهتم بالتنمية المحلية ودور رجال الأعمال في عملية التنمية.

الملاحـــــــق

الملخـص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي أساليب مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية؟

2- ما هي معوقات مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية؟

3- ما هي آفاق مساهمة رجال الأعمال في تحقيق التنمية المحلية؟

أختيرت ولاية تبسة كميدان هذه الدراسة، تم جمع البيانات من رجال الأعمال بولاية تبسة، وإختيار عينة من رجال الأعمال بلغ حجمها 45 مفردة بطريقة عشوائية عرضية، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي، توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- مساهمة رجال الأعمال في الأعمال التطوعية لمواجهة متطلبات المجتمع المحلي.
- مساهمة رجال الأعمال في أنشطة إجتماعية من خلال تنشيط التعليم.
- المساهمة في حل المشكلات المجتمعية وتمويل الجمعيات الخيرية.

* حيث واجهت رجال الأعمال معوقات في العملية التنموية تمثلت في:

- القيود القانونية التي تحدد المشاركة في المشاريع.
- صعوبة الحصول على أراضي لإنشاء المشاريع وتعقد النظام الضريبي.
- وتبين أن مشاريع رجال الأعمال منتشرة عبر كامل تراب ولاية تبسة.

Résumé :

Cette étude vise à identifier le rôle des hommes d'affaires dans la réalisation du développement local à travers les sous-questions suivantes :

1- quelles méthodes de contribution des hommes d'affaires au développement local ?

2- quelles sont les obstacles de contribution des hommes d'affaires au développement local ?

3- quelles sont les perspectives de contribution des hommes d'affaires au développement local ?

On à choisie wilaya de Tébessa comme le champ de cette étude, les données ont été recueillies auprès des hommes d'affaires dans la wilaya de Tébessa, l'échantillon a été sélectionné parmi des hommes d'affaires ayant une taille de 45 individus de manière aléatoire. Selon l'approche descriptive, le chercheur a trouvé les résultats suivants :

- Contribution des hommes d'affairesau travail bénévole pour répondre aux exigences de la communauté.
- Contribution des hommes d'affaires aux activités sociales à travers la promotion de l'éducation.
- la contribution à la résolution des problèmes sociaux et au financement d'organismes de bienfaisance.

* les hommes d'affaires ont rencontré des obstacles dans le processus de développement ont été représentés dans :

- restrictions légales qui déterminent la participation aux projets.
- il est difficile d'obtenir des terres pour la mise en place des projets et la complexité du système fiscal.
- il se trouve que les projets d'affaires sont répartis sur l'ensemble du territoire de la wilaya de Tébessa.
- vision des hommes d'affaires pour s'associer avec des institutions étrangères afin de développer leurs affaires.
- la participationdes hommes d'affaires dans le développement d'une stratégie de préservation de l'environnement local.